جهود العمل التطوعى



المؤلـف
إ.ج. ديون الابن

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م.
مصر

GIFTS OF 2003

U.S.GOVERNMENT

جهود العمل التطوعي

المحرر

إ. ج. ديون الابن

E. J. Dionne Jr.

ترجمة : الدار الدولية للاستثمارات الثقافية

الطبعة الأولى
2001 م
جهود العمل التطوعى
تأليف
إ. ج. ديون الابن

رقم الإيداع

2001/ 14561
I.S.B.N 977-282-106-0

COMMUNITY WORKS: THE REVIVAL OF CIVIL SOCIETY IN AMERICA

EDITED by E.J. Dionne Jr.

8 إبراهيم العرابى - النزهة الجديدة - مصر الجديدة - القاهرة - ج.م.ع.
ص.ب: 5599 هليوبوليس غرب / القاهرة - تليفون: 2957655/2972344 فاكس ، 2957655 (00202)

إلى لوسي ـ آن Lucie-Anne،

ودرو Drew، وكيم Kim

إلى برايان Brian، وروري Rory،

وكاتلين Caitlin

وإلى ذكرى بيجي بويل Peggy Boyle

شكر وتقدير

من ضمن العديد من الناس الذى ساعدونى فى إخراج هذا الكتاب يوجد اثنان اندمجا معى منذ البداية. الأولى هى بريندا سيزيتيا Brenda Szittya، المحررة فى دورية بروكنجز ريڤيو *Brookings Review*، التى شجعتنى على أن أكون ضيفاً محرراً لعدد من أعداد الدورية، عن موضوع المجتمع المدنى، وكانت نصيحتها الكريمة، وروحها المرحة، والتحرير العاقل هو الذى دفع هذا العدد فى طريق أدى إلى إصدار هذا الكتاب. الثانية هى كريستين ليبيرت ـ مارتن Kristen Lippert-Martin التى أدارت التحول من المجلة إلى الكتاب بذكائها، ورعايتها، وكرمها، وحكمتها التى تميز كل أعمالها فى برنامج بروكنجز للدراسات الحكومية. وهى تتمتع بموهبة خاصة تمكنها من الوصول إلى عقول الآخرين، بصرف النظر عما إذا كانت توافق على أرائهم أم لا. لقد كان العمل مع كل من بريندا وكريستين متعة وتعليم.

أتوجه بشكرى إلى كل مؤلف من المؤلفين الذين استجابوا لنا بكل الحماس والعمل الشاق من أجل فكرة هذه المجموعة. شكر خاص إلى بيل جالستون Bill Galston لوجهات نظره العديدة. فهو كمدير تنفيذى للجنة القومية لإعادة التجديد المدنى National Commission on Civic Renewal، استطاع أن يمنحنا بكرمه تصريحاً بتعديل الأوراق المقدمة إلى اللجنة من بيل شامبرا Bill Schambra ومن ثيدا سكوبول Theda Skocopol . الشكر أيضاً إلى مجلة ديسنت *Dissent*، ومجلة ستاندرد الأسبوعية *Weekly Standard*، وهاربر كولينز HarperCollins على التصريح بإعادة طبع أو تعديل المقالات. شكر إلى

جون كار John Carr من مؤتمر الولايات المتحدة الكاثوليكى U.S. Catholic Conference على شريط الخطبة التى ألقاها القس يوچين ريفرز Eugene Rivers والتى كانت أساس هذه القطعة المنشورة فى هذا الكتاب . تقديرنا وامتناننا للمؤلفين المشاركين فى هذا الجزء الذين شاركوا فى مناقشتنا للمجتمع المدنى فى سبتمبر عام 1997 ، وإلى السيناتور بول ويلستون Senator Paul Wellstone ، وبيل كريستول Bill Kristol لتقديم آراء طيبة عن أعمال هؤلاء المؤلفين .

كانت المشاركة بين بروكنجز ومعهد المجتمع المدنى مشاركة مباركة . شكرنا العميق من القلب إلى بام سولو Pam Solo وجيل برسبرج Gail Pressberg للدعم والتأييد ، وتيار الأفكار الجيدة ، ولعملهم بالنيابة عن المجتمع المدنى .

شكرى الشخصى إلى مايكل آرماكوست Michael Armacost ، رئيس معهد بروكنجز ، وإلى توم مان Tom Mann ، مدير برنامج بروكنجز للدراسات الحكومية ، لمساعدتهم التى أوصلتنى إلى هذه المرحلة . كان مايك مؤيداً بكرم هذا المشروع منذ البداية ، وتوم ، الصديق العزيز ، الذى كان ينشر حوله ، بمنتهى الكرم ، رؤياه ، وطاقته ، ودفئه . كان جون ديليليو John Dilulio دينامو وملهماً . شكرى أيضاً إلى زملائى كاتزمان Katz-mann ، ومرجريت ڤير Margaret Weir ، وستيف هس Steve Hess وبيترو نيڤولا Pietro Nivola ، وكريس فورمان Chris Foreman ، وكنت ويڤر Kent Weaver ، وسارة بيندر Sarah Binder ، ودون كيتيل Don Kettl ، وبيل فرينزل Bill Frenzel ، وسوزان ستيوارت Susan Stewart ، وجودى لايت Judy Light ، وتارا راجون Tara Ragone ، وسيندى تيريلس Cindy Terrels ، وبات فوكس Pat Fowlkes ، ولوريل ايميج Laurel Imig ، ووندى شيللر Wendy Schiller ، وجاكوب هاكر Jacob Hacker . شكر خاص إلى سوزان على نصيحتها الجيدة فى لحظات حرجة ، وإلى تارا على تصرفاتها الكثيرة التى تنم عن كرم سخى .

شكر إلى بوب فاهرتى Bob Faherty ، فقد كانت مطابع بروكنجز متحمسة لهذا الكتاب منذ البداية . وتتمتع سوزان وولين Susan Woollen بعبقرية فى التصميم إلى

جانب إحساس مُعدى بالمجتمع المحلى يدعو الجميع إلى المشاركة فى عملية الابتكار . وقد ساعد كل من تريزا ووكر Theresa Walker وچيل بيرنشتين Jill Bernstein على إخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود. وقد عملت أليجرا جاتى Allegra Gatti مع جيل كثيراً من أجل خلق العنوان البديع لهذا الكتاب.

أخيراً، أتوجه بتقديرى إلى زوجتى مارى بويل Mary Boyle، وإلى أطفالى، جيمس James، وجوليا Julia، ومارجو Margeaux، لتذكيرهم دائماً لى بهذا الموضوع، ولتعليمى الكثير حول هذا الموضوع كل يوم. شكراً لمارى على نصيحتها الغالية حول محتويات هذا الكتاب، ولجيمس وجوليا على استشارتهم الحكيمة حول غلاف هذا الكتاب. أما مارجو فقد كانت صغيرة جداً ولا يمكن استشارتها فى هذا الأمر، ولكننى أظن أنه سوف يعجبها هى أيضاً.

المساهمون فى الكتاب

بيل برادلى	Bill Bradley
دان كوتس	Dan Coats
چون . چ ديليليو الابن	John J. DiIulio Jr.
إ . ج . ديون الابن	E. J. Dionne Jr.
آلان إيهرنهالت	Alan Ehrenhalt
چين ر . ايسنر	Jane R. Eisner
چين بثك الشتين	Jean Bethke Elshtain
ويليام أ. جالستون	William A. Galston
جرترود هيميلفارب	Gertrude Himmelfarb
بروس كاتز	Bruce Katz
داڤيد كو	David Kuo
بيتر ليڤين	Peter Levine
كولين ل . باول	Colin L. Powell
جيل برسبرج	Gail Pressberg
يوچين ف . ريفرز الثالث	Eugene F. Rivers III
ريك سانتورم	Rick Santorum
ويليام أ. شامبرا	William A. Schambra
ثيدا سكوبول	Theda Skocpol
بام سولو	Pam Solo
مايكل والتزر	Michael Walzer
آلان وولف	Alan Wolfe

المحرر

إ. ج ديون الابن كـاتب صـحـفى فى جـريدة *واشنطن بوست* *Washington Post*، ويعمل كزميل قديم في برنامج بروكنجز للدراسات الحكومية *Brookings Governmental Studies Program* . وهو مؤلف كتاب *لماذا يكره الأمريكان السياسة؟* *Why Americans Hate Politics?* (الناشر Simon & Schuster ، 1991) ، وأحدث مؤلفاته، *إنهم فقط يبدون كالموتى : لماذا سوف يسيطر التقدميون على الحقبة السياسية التالية* : *They Only Look Dead*: Why Progressives Will Dominate the Next Political Era.

(الناشر Simon & Schuster ، 1996) .

المحتويات

1

مقدمة

لماذا المجتمع المدنى؟ لماذا الآن ؟

إ.ج. ديون الابن E.J. DIONNE JR.

لعبارة "المجتمع المدنى" صدى طيب حتى أنه يصعب على بعض الناس تصور أنها يمكن أن توحى بأى شىء جاد وراء الجدل الذى تثيره هذه الفكرة.

أحياناً، تُكسى كلمة "مدنى" بمعنى الفخر بالمكان، حيث يُقصد بعبارة المجتمع المدنى فى هذه الحالة المجتمع الذى يعامل فيه الناس بعضهم بعضاً باللطف والاحترام، ويتجنبون سوء التعامل الذى اعتدنا على ربطه بالإعلانات السياسية التى تستمر لمدة ثلاثين ثانية، واعتدنا على رؤيته فى الخصومات السياسية التى يذيعها التليفزيون!

وبصورة أكثر رسمية، تشير عبارة المجتمع المدنى إلى نظام من المؤسسات الجيدة التى لا يمكن لأى أحد أن يقف ضدها مثل: الكنائس التى تنفذ برامج منع الحمل غير الشرعى للمراهقات، وبرامج الرعاية التى تنفذ بعد نهاية اليوم الدراسى فى المدارس، وجماعات مراقبة منع الجرائم فى المجتمعات المجاورة، وكشافة البنات والأولاد، والاتحادات الرياضية لفرق المدارس، ونوادى الكتب، وجماعات المحاربين القدماء، shriners وElks. ما الذى يمكن أن نحاربه فى مثل هذه المنظمات؟ وإذا نحينا جانباً مشكلة التعصب الزائد للآباء المشجعين لأولادهم فى المباريات، كم من الناس على استعداد لاتخاذ جانب المعارضة فى المناقشة الدائرة حول الاتحادات الرياضية لفرق المدارس؟

بالإضافة إلى ذلك هناك هالة من الاحترام تحيط بتعبير المجتمع المدنى نتيجة ارتباطه بهؤلاء الناس الشجعان فى أوروبا الشرقية الذين استخدموه فى نضالهم ضد الشيوعية. فقد اكتشفوا، نتيجة الحياة تحت سلطان الحكومات الديكتاتورية، أنه لا يمكن حتى لأعتى الدول البوليسية وأكثرها كفاءة أن تقضى على كل آثار الحياة الاجتماعية المستقلة التى ظلت حية فى القهاوى والكنائس وأماكن العمل وبين العائلات. واستخدم ثوار أوروبا الشرقية هذه المحميات فى المجتمع المدنى لتحتضن المجتمعات الحرة التى انتصرت فى النهاية.

تواجه فكرة المجتمع المدنى بتحفظ لأنها من المستحيل فى أغلب الأحوال أن تكون مرتبطة ارتباطاً صحياً ببعض المؤسسات المقبولة لنا، ليس هذا فقط، بل إنها تثير أيضاً شكاً معقولاً لأن كل جانب يريد أن يستخدمها لخدمة أغراضه الخاصة. "تفشل بعض الأفكار لأنها لا تصمد لفترة كافية وتموت مبكراً"، كما يقول آلان وولف فى هذه الصفحات. "يدعى الكثير من النقاد أن فكرة المجتمع المدنى فشلت بسبب زيادة شعبيتها عما يجب".

يرى وولف، عن حق، أن هذا اتهام غير كافى للفكرة نفسها، إلا أنه على أية حال، من المفيد طرح السؤال التالى: لماذا تلقى فكرة المجتمع المدنى هذا الرواج والشعبية؟ لماذا يعمد الكثير من الباحثين إلى حساب عدد المنظمات التى ينتمون إليها؟ ولماذا تلقى الآن اتحادات الفرق الرياضية للمدارس والكنائس كل هذا الاهتمام من المواطنين، والباحثين والسياسيين الذين انحصر تركيزهم خلال الحقبة الماضية في اهتمامات أخرى؟ لماذا هذه الشحنة العاطفية الكبيرة التى نستنزفها فى مناقشات حول هل المجتمع المدنى فى طريقه إلى الانحسار أم لا ـ أو هل هناك المزيد منا "يلعب البولينج لوحده"؟ كما جاء فى عبارة روبرت بتنام Robert Putnam التى أصبحت شهيرة الآن. ولماذا نعقد الكثير من الآمال العظيمة على القطاع التطوعى؟

ليس الجدل الدائر حول المجتمع المدنى زوبعة فى فنجان، كما أنه محاولة عصرية لتجاوز الصراعات الأيديولوجية والحزبية بتجاهلها. لقد تم تقديم هذا الكتاب من منطلق الاعتقاد بأن فكرة المجتمع المدنى أصبحت متداولة لأنها تمثل استجابة للمشاكل الواقعية التى تعنى المواطنين، كما أنها تمثل استجابة للصعوبات التى يواجهها المفكرون الجادون بألوانهم السياسية المختلفة.

يقول مايكل والتزر هنا، إن جذور الاهتمام بالمجتمع المدنى ترجع بصفة جزئية إلى النقد الذاتى الصادق الذى يقوم به اليساريون، واليمينيون، والوسطيون، الذين لا يجدون غضاضة فى مواجهة أدلة قد تكون فى غير صالح الموقف الذى يتخذونه فى جدالهم. هذا الاهتمام يعكس أيضاً إحساس عام بأن التغييرات فى الاقتصاد وفى تنظيم العمل، والأسرة، والمجتمعات المجاورة قد فاقت ـ بصفة مؤقتة، إذا استطاع المرء أن يأمل فى ذلك ـ مقدرة الأشكال القديمة من الحياة المدنية والمؤسسية على مساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية على التأقلم. كما أن الاهتمام بالمجتمع المدنى يرجع أيضاً إلى المزاج العام المضاد للحكومة الذى أصبح جزءاً من الحياة الأمريكية منذ أواخر السبعينيات. يعكس الاهتمام بالمجتمع المدنى (بالنسبة للمحافظين والأحرار) رد فعل ضد الحكومة كما أنه (بالنسبة للأحرار والتقدميين) يمثل بحث عن أرضية أصلب يمكّن من إعادة بناء حكومة مستجيبة ومؤثرة.

استخدمت فكرة المجتمع المدنى لخدمة أغراض عديدة، ومن ثم فقد وردت لها تعريفات عديدة. يستخدم هذا الكتاب تعريفاً مباشراً، قام بتلخيصه جيداً بنچامين باربر Benjamin Barber فى كتابه، *مكان لنا*، حيث يقول إن المجتمع المدنى هو "حقل مستقل من الحياة الاجتماعية الحرة لا تتحكم فيه الحكومات ولا تحكمه نظم الأسواق الخاصة". فهو "مجال نصنعه لأنفسنا من خلال العمل العام المترابط فى العائلات، والعشائر، والكنائس، والمجتمعات المحلية". وهو يعتبر "القطاع الثالث" الذى "يتوسط بين فرديتنا الخاصة كمنتجين اقتصاديين ومستهلكين وبين مجموعنا المطلق كأعضاء مكونين للكيان الشعبى الحاكم". ويتكون المجتمع المدنى من المنظمات والأماكن التى يعرفك الناس فيها باسمك شخصياً، وربما يعرفون عنك أيضاً أشياء طيبة أخرى كثيرة. وكذلك التزاماتك، وعائلتك. فهو يتكون، كما يكتب والتزر، من "شبكات العلاقات الاجتماعية التى تولد من خلالها المدنية ثم يعاد إنتاجها".

يربط عنوان هذا الكتاب عن عمد بين الجدال الأكاديمى حول المجتمع المدنى وبين الرغبة العامة فى بناء ـ وإعادة بناء ـ المجتمع المحلى. وكما لاحظ عن حق آدم سليجمان Adam Seligman فى كتابه *فكرة المجتمع المدنى* *The Idea of Civil Society*، أن

المجتمع المدنى "يُستخدم كشعار سياسى للترويج لقضية المجتمع المحلى" وتحدياً لفلسفات الفردية المتطرفة. وبعض المناقشات المقدمة هنا تشترك فى بعض النقاط مع مخاوف المفكرين المجتمعيين * communitarian من أمثال مايكل ساندل Michael Sandel وأميتاى إيتزيونى Amitai Etzioni، حتى وإن لم يعتبر الكثير من المؤلفين أنفسهم كمجتمعيين. وتتطلع معظم هذه المقالات إلى توضيح أن فكرة المجتمع المحلى مثمرة على المستوى الفلسفى، كما تتطلع إلى تقرير أن العديد من جهود المجتمع المحلى يتم أداؤها بواسطة أناس لا يهتمون كثيراً بما إذا كانوا يلقبون بالمجتمعيين أم لا. إذ ليس من الضرورى أن تكون مجتمعياً حتى يهمك المجتمع المحلى. وليس من الضرورى أن تنخرط فى مجادلة حول المجتمع المدنى حتى تشترك فى بنائه.

ولكن إذا كان المجتمع يرغب فى تشجيع هؤلاء الذين يشتركون فى العمل الشاق الخاص بنسج روابط المجتمع، وبناء المجتمع المدنى، فيجب على المجتمع أن يستوعب أهمية هذا العمل، وأن يعمل على تقدير وتكريم هؤلاء الذين يقومون به.

جذور فكرة

بدأت بشائر الجدل الحالى حول المجتمع المدنى بالمناقشة التى تولدت عن مقالة نشرت فى عام 1977 بعنوان *حتى نمكن الناس*. كتب هذه المقالة بيتر بيرجر Peter Berger والقس ريتشارد جون نيوهاوسRichard John Neuhaus ، حيث قامت المقالة بوضع تصور "الهياكل الوسيطة" - وهى المنظمات والمؤسسات التى "تتوسط" بين "الفرد فى حياته الخاصة وبين المؤسسات الكبيرة فى الحياة العامة". كانت الهياكل الوسيطة التى خطرت على ذهن المؤلفين هى الكنيسة، والعائلة، ومجتمع الجيران، والمؤسسات التطوعية. وكانت فكرتهم تقضى بأنه، على أقل تقدير، لا يجب على الحكومة أن تقلل من شأن الهياكل الوسيطة، بل من الأفضل، أن تحاول كلما أمكن أن تقوى هذه الهياكل وتدعمها. لم تنشأ فكرة الهياكل الوسيطة من فراغ، ولكنها جاءت انعكاساً لفرقعة، مثل الاهتمام

* تعبير المقصود به المفكرون المؤيدون لفكرة تنشيط دور المجتمعات المحلية. (المترجم).

المفاجئ بالمجتمع المدنى الذى نراه اليوم، بدأت بالاهتمام بالحياة فى المجتمعات المجاورة واكتشاف أن الشائعات التى دارت حول موت الأشكال القديمة من المجتمعات المحلية كان مبالغاً فيها إلى حد بعيد. حاول الأب آندرو جريلى Andrew Greeley أن يلتقط هذه الروح فى كتابه الهام *الإنسان غير العلمانى ولماذا لا يكونون مثلنا ؟* Unsecular Man و *Why Can't They Be Like Us?* بالإشارة إلى أننا كنا متدينين أكثر مما كنا نعتقد، وكنا نهتم بالحياة الاجتماعية فى المجتمعات المجاورة والارتباط العرقى أكثر مما أرادت منا أن نظنه سيكولوچية الشريحة العليا من الطبقة الوسطى الحاكمة.

انتقد كل من بيرجر Berger ونيوهاوس Neuhaus بوضوح المتحررين (الليبراليين) بسبب الميل إلى "غض البصر عن الوظائف السياسية (كشىء مختلف عن الوظائف الخاصة) للهياكل الوسيطة". وأكد كل من بيرجر ونيوهاوس على أن "الخاصية المميزة" للمتحررين (الليبراليين) كانت "الالتزام بتحركات الحكومة نحو عدالة اجتماعية أعظم داخل النظام القائم". أدى هذا الالتزام بدوره إلى التردد فى بحث كيف يمكن لجدول عمل من أجل العدالة الاجتماعية أن يكون أكثر فاعلية إذا سعت من أجل تحقيقه مؤسسات مستقلة عن الحكومة.

أعطت أطروحة بيرجر - نيوهاوس للمحافظين إطاراً نظرياً قوياً لانتقاداتهم لدولة الرفاهية، كما أنها كانت جزءاً من الإلهام الذى تولد عنه البرنامج الذى وضعه السيناتور دان كوتس والسيناتور ريك سانتورم الوارد بيانه فى هذا الكتاب. ويمكن اعتبار هذا البرنامج، من الناحية السياسية، إعلان رسمى عن "ريجان الديموقراطى Reagan Democrat" الذى شعر بجاذبية بعض الالتزامات الاجتماعية الناتجة عن العهد الجديد New Deal، حيث أدت التماسات ريجان ودعوته إلى تفعيل دور "العائلة، والعمل، ومجتمعات الجيرة" إلى إثارة المشاعر الدافئة نحو هذه الالتزامات الاجتماعية.

ولكن، أدت فكرة الهياكل الوسيطة أيضاً إلى قيام المتحررون بانتقاد أنفسهم. فقد توصل المتحررون، أو الكثير منهم على الأقل، إلى تقبل أن وضع الفقراء قد سار إلى الأسوأ بسبب انهيار العائلة، والعنف فى مجتمعات الجيرة، وضعف فى الضوابط والهيئات المحلية التقليدية (كما أوضح دانيل باتريك موينهان Daniel Patrick Moynihan

فى أوقات أخرى كانت أقل استعداداً لتقبل هذا الرأى) . وكانت هناك حاجة لسياسات اجتماعية لا تنصب فقط على الفقر المادى وحده ولكن توجه أيضاً إلى معالجة الجريمة وإدمان المواد المخدرة، وظهور العائلات التى يعولها أحد الوالدين فقط ـ أى تتصدى هذه السياسات، بصورة أشمل، إلى مشكلة كيف يمكن إيجاد القيم وتمريرها إلى الجيل الجديد من الأطفال.

لم يعن ذلك، بالنسبة للمتحررين، التخلى عن التفسيرات الاقتصادية للوضع القائم فى قاع المدينة. فلا يزال هناك صدى لمناقشات ويليام ج ويلسون William J. Wilson عن التكلفة العالية للتغيير الاقتصادى بالنسبة للفقراء، وبصفة خاصة المعدمين من الرجال السود. ولكن كان المقصود هو أن قبول هذه التفسيرات الاقتصادية لم يكن كافياً. أدى هذا إلى البحث عن حلول لا تتضمن الحكومة فقط، ولكن، حسناً، "هياكل وسطية"، تشمل الكنائس، والعائلات. وإذا كان التركيز الجديد فى السياسات الاجتماعية على كيفية تعزيز ودعم "القيم" و "المسئولية الشخصية"، فإنه يجب العمل على تعبئة المؤسسات الاجتماعية العاملة خارج نطاق الحكومة.

اتخذ الجدل الدائر حول المجتمع المدنى منعطفاً آخر فى أوائل التسعينيات يرجع الفضل فيه، إلى حد بعيد، إلى مناقشة آلان وولف Alan Wolfe التى وردت فى كتابه الذى نهج مساراً جديداً بعنوان من *الحافظ؟ Whose Keeper?*. فقد أغلق وولف الدائرة التى بدأ بيرجر ونيوهاوس فى رسم حدودها. حيث أوضح أنه إذا كان المتحررون لم ينتبهوا بصورة كافية للطرق التى اعتدت بها الحكومة على مؤسسات المجتمع المدنى، فإن المتحررين لم ينتبهوا بصورة كافية كيف أن آليات السوق الاقتصادية يمكن أن تؤدى إلى اضطراب الحياة العائلية ومجتمعات الجيرة ـ وهى نقطة يؤكد عليها بقوة هنا آلان ايرنهولت Alan Ehrenhalt.

أوضح وولف أن المجتمع المدنى يحتاج إلى حماية من كل من الحكومة واقتصاديات السوق. وقد أوضح أيضاً فى مناقشته أن الحكومة الديموقراطية والاقتصاد الحر كلاهما يقوم ويعتمد على الأخلاق الفاضلة والقيم التى لا تولدها الحكومة ولا السوق، ولكن

المجتمع المدنى هو الذى يفرز هذه الفضائل والقيم. كان رأيه هذا متوافقاً مع رأى دانييل بيل Daniel Bell ومناقشاته التى وردت فى كتابه *التناقضات الثقافية للرأسمالية The Cultural Contradictions of Capitalism*، أشار وولف إلى أن الأفراد لا يعيشون "فى الحكومة" ولا يعيشون "فى السوق" ولكنهم يعيشون فى هذا المجال الثالث الذى نُعرفه بالصداقات، والولاءات، والحب، والقيم الشخصية (مثل إيثار الغير، والمودة)، وهى قيم نادراً ما نجدها فى العلاقات السياسية أو حتى فى علاقات السوق.

كان الاتجاه المحافظ فى أمريكا دائماً خليطاً من الفردية التى يحترمها السوق الحر، والتقليدية الشعبية القائمة على المجتمعات المحلية الصغيرة. وحتى وقت قريب كانت النغمة الفردية فى تصاعد. ولكن فى نهاية التسعينيات، قامت مجموعة ضخمة من المحافظين بإعادة اكتشاف دعوة التقليديين التى تبرز مشاكل سيادة الفردية والمشاكل التى تعيب الرأسمالية. لقد أعادوا اكتشاف أنه "لا تستطيع القيم الأخلاقية ولا الزمالة، ولا الحرية أن تزدهر بسهولة بعيداً عن المجتمعات المتنوعة، التى يستطيع كل مجتمع منها أن "يحث على ولاء أعضائه" كما جاء بنص كلمات روبرت نيزبت Robert Nisbet، الذى يعتبر واحداً من أعظم المفكرين المحافظين وأكثرهم بصيرة وفطنة.

وكما وثّق بول ستاروبن Paul Starobin فى جريدة *ناشيونال National Journal*، أن الكثير من المحافظين أصبحوا يوافقون على أن الرأسمالية، وحدها، لن تستطيع أن تفرز ما وصفوه "بالقيم الجيدة"، وأنها فى بعض الأوقات قد تروج لما سموه "القيم السيئة". فقد أدى نقد ويليام بينيت William Bennett لهوليوود، مثلاً، إلى مناقشة أوسع عما ينقص نظام السوق. "الرأسمالية غير المقيدة تمثل مشكلة"، كما قال بينيت فى نادى الصحافة القومية فى عام 1996. "ربما لا تمثل الرأسمالية مشكلة بالنسبة للإنتاج، ولكنها مشكلة للإنسان. إنها مشكلة لهذا البعد من الأشياء التى نسميها دائرة القيم والعلاقات الإنسانية".

أرجع ستاروبن هذه التساؤلات الجديدة حول صلاحية الرأسمالية بالتحديد إلى "المحافظين النشيطين فيما هو معروف بحركة المجتمع المدنى". وقال إن أمثال هؤلاء

المحافظين " قد بدأوا يتحدثون عن الرأسمالية الحديثة بنفس العبارات التى يستخدمونها عند مناقشة الحكومة الكبيرة Big Government ـ ومنها، معتدية، مقسمة، قوة معنوية، حرة غير مقيدة، يمكنها أن تشق حياة المجتمع المحلى وتمزق نسيجه " .

إن جدلية هؤلاء المحافظين ليست ضد الرأسمالية . ولكنها تمثل رأياً عن حدود الرأسمالية . كما تمثل أيضاً رأياً عن حدود الاستراتيجية المحافظة التى ترى تفكيك الحكومة كوسيلة لمساعدة الفقراء . ويرى المحافظون من أمثال سيناتور كوتس وداڤيد كو David Kuo أنه إذا كان حلفاؤهم المؤيدين لفلسفتهم يأملون فى الحد من دور الحكومة وتحجيمه، فيجب عليهم إيجاد سبل تقوية القطاعات الأخرى التى هى عامة ولكنها ليست حكومية . يعنى المجتمع المدنى .

اتخذ كل من المتحررين والمحافظين فكرة المجتمع المدنى وسيلة للنقد الذاتى، ويمكن تلخيص هذه الفكرة بأنها تأكيد على أنه لن يتم " إنقاذنا " على يد الحكومة ولا على يد نظام السوق . وإذا وصلنا إلى هذا الحد الأدنى من المناقشة، فإلى أين تنتقل المناقشة من بعده؟

مشكلة الحنين إلى الماضى

يشير كل من آلان وولف وچين بثك إلشتين فى مقالتيهما إلى أن الكثير من نقاد فكرة المجتمع المدنى ينظرون إليها على أنها نوع من الحنين إلى الماضى، بمعنى التشوق إلى دفء المجتمعات المحيطة الحاضنة (والمتقاربة) التى كانت موجودة فى عصر ما قبل الحداثة . ويرفض كل من وولف وإلشتين هذا النقد، ولكنهم يرون أنه يقود إلى حقيقة عن فكرة المجتمع المدنى وهى : أن هذا النقد إنما هو تأكيد من هذه المجموعة من النقاد الذين يظنون أن المجتمع المعاصر يفتقد شيئاً ما .

هذا " الشىء " المفقود يُعرّف بطرق عديدة تختلف باختلاف الناس الذين يُعرفونه . فالآباء يشعرون أنهم يفتقدون الوقت الذى يقضونه مع أطفالهم لأنهم يقضون وقتاً طويلاً

فى العمل . ويفتقد سكان الأحياء المجاورة التى تنتشر فيها الجريمة إلى اللقاءات الاجتماعية التى تتم على ناصية الشارع أو أمام باب المنزل والتى أصبحت ممكنة فقط بزيادة التواجد المادى للأمن . والناس الذى ينتقلون عدة مرات للحصول على وظائف أفضل يفتقدون الاستمرارية ، والألفة والإحساس بالولاء الذى يأتى نتيجة الإقامة لفترة طويلة فى حى سكنى مستقر . ويشعر الموظفون بولاء أقل من جانب أصحاب الأعمال نتيجة هذه الموجات الحديثة من "تخفيض الحجم" و "الحجم الأمثل" . ويشعر أعضاء النخبة المهنية بالقلق لأن جزءاً كبيراً من حياتهم الاجتماعية يدور حول مهنهم وأعمالهم . ويشعر الآباء بالخوف من فقد السيطرة على أخلاقيات أبنائهم لأن القيم الأخلاقية تنتقل إلى أطفالهم عن طريق قوى خارجية ، خاصة التليفزيون .

يوجد ، فى كل هذه المخاوف ، بالطبع ، لمحة من الحنين إلى الماضى . فقد كان الآباء فى الماضى يشعرون بالقلق دائماً من مصادر القيم التى يلتقطها أطفالهم . كما أننا واجهنا موجات من الجريمة من قبل . وكان الأمريكان دائماً فى حركة تنقل باحثين عن فرص جديدة . والحى السكنى الذى قد يكون دافئاً مستقراً بالنسبة لأحد الأشخاص ، قد يكون هو نفسه مكاناً خانقاً مزدحماً بالنسبة لشخص آخر (وهو سبب آخر وراء كثرة انتقال الأمريكان) . هذا فضلاً عن أن العديد من الأمريكان يريدون العودة إلى ذلك الوقت الذى كانت تواجه فيه المرأة العاملة تفرقة رسمية وغير رسمية .

ولكن التأكيد على أن الجريمة يمكن ، بالطبع ، أن تدمر مقدرة الحى السكنى على الحركة والفعل ، لا يمكن اعتباره نوع من الحنين إلى الماضى . كما أن رفض الآباء لقبول بعض ، وربما العديد ، من القيم التى تنتقل إلى أطفالهم عبر الثقافة الأوسع فى المجتمع ليس نوعاً من الحنين إلى الماضى ، ولا هو نوع من "التخلف" . ولا يمكن استخدام الاتهام بالحنين إلى الماضى كوسيلة لتجاهل الحقيقة الواضحة أن التقسيم الجديد للعمل خارج المنزل بين الرجال والنساء لم تواكبه جهود مماثلة للتخفيف من حدة تأثير كل هذا على العائلات والأطفال . كما أنه ليس حنيناً إلى الماضى التأكيد على أن العديد من مؤسسات المجتمع التطوعية قامت وانتظمت ذات يوم معتمدة على عمل المرأة التطوعى غير مدفوع

الأجر، وقمنا بجهود قليلة لتعديل قطاعنا المدنى ليتقبل طلبات المرأة العادلة بأن يدفع لها أجر عن عملها خارج المنزل. وكما توضح هنا ثيدا سكوبول، أن الهيئات المهنية ليست مثل الأشكال الشاملة من الحياة الاجتماعية. وهناك شيء مفقود عندما تنتظم الحياة الاجتماعية بصورة مكثفة حول العمل الذى نقوم به فقط. وتقرر الكاتبة أن المهنيين "يرون أنفسهم كخبراء متخصصين، وليس كحراس على المجتمع المحلى".

أى إن التطلع إلى أشكال جديدة من المجتمع المدنى يمكن رؤيته كاستجابة رشيدة للتغيير الاجتماعى ـ وهو ليس ثورة ضد العالم المعاصر، ولكنه محاولة جديدة للتعامل مع التبرم والقلقلة الناتجة عن الحداثة. إن هذا التطلع هو أيضاً محاولة لبناء مؤسسات اجتماعية، وجماهيرية، وعرقية، ومجاوره تناسب هذه الأوقات مثل مؤسسى كشافة الأولاد، ومحاربين كولومبس Knights of Columbus ، و Elks، ومؤسسة الشبان المسيحيين Young Men's Christian Association (YMCA)، والهيئة القومية لتقدم الناس الملونين National Association for the Advancement of Colored people (NAACP) والصليب الأحمر الذين بنوا منظمات مماثلة (وباقية بثبات جدير بالاعتبار) منذ قرن مضى أو نحوه.

إن المؤلفين المجتمعين هنا فى هذا الكتاب، وكثيرين غيرهم ممن يحثون على الاهتمام بالمجتمع المدنى، لا يدّعون أن المجتمع المدنى منكسر ولا أمل فيه، ولا يدّعون أن الانحدار والهلاك ينتظرنا كلنا. يرى الكثيرون (وبصفة خاصة فى هذه المقالات) أن الجهود التى تبذل فى تكوين وصقل أشكال جديدة من المجتمع المدنى تتميز بالفوران والخلق والابتكار. ولكنهم يؤكدون أيضاً أننا مازلنا فى بداية طريق السعى لتحقيق هذا المطلب وأننا مازلنا فى حاجة إلى الكثير جداً من الابتكار والخلق الاجتماعى.

المجتمع المدنى والهروب من السياسة

يغذى المزاج العام المضاد للحكومة الجدل حول المجتمع المدنى بطريقتين. فهو يقود إلى المطالبة بالحد من دور الحكومة والتحول إلى القطاع غير الحكومى. ولكنه يقترح أيضاً عدم الربط بين الدولة والمواطن.

ويجادل المدافعون عن تقدمية أمريكا وتقاليد العهد الجديد بأن الثقافة السياسية القومية الصحية والمجتمع المدنى السليم أبعد ما يكونا عن العداء، بل إنهما فى الحقيقة حلفاء. فتآكل أحد المجالين وفساده يؤدى إلى تآكل وفساد الآخر. ووجود شبكات علاقات قوية بينهما تؤدى إلى إحساس ثرى بتمثيل كل منهما لدى الآخر، وبكفاءة سياسية أعظم، وإيمان أعمق بإمكانيات السياسة. وربما كان الجدال الأكبر بين هؤلاء الذين يشتركون فى القلق حول صحة وسلامة المجتمع المدنى دائراً حول دور الحكومة. وتظهر ملامح هذا الجدل من خلال نقاط عديدة فى المقالات الواردة هنا، ونشير بصفة خاصة إلى تبادل الآراء فى هذا الشأن بين ثيدا سكوبول ووليام شامبرا. فهما يختلفان حول دور المؤسسات القومية والحكومة فى الترويج لقطاع مستقل حى. حيث تؤكد ثيدا سكوبول مباشرة أنه "على العكس من الرؤية المحافظة التى ترى أن السياسات الاجتماعية الفيدرالية تؤذى جماعات المتطوعين، فإن المؤسسات التطوعية راسخة الجذور فى شعبيتها ونمت وتطورت غالباً فى ظل علاقات متبادلة الفائدة مع السياسات الفيدرالية بما فى ذلك برامج "الضرائب والإنفاق tax-and-spend" الفيدرالية. يرفض ويليام شامبرا ذلك ويقول إن المجتمعات المحلية الحية "أُضعفت" نتيجة "مشروع بناء مجتمع قومى عظيم، أو عائلى، أو قروى. . . . . وأصبح استخفاف المجتمع القومى بالمؤسسات المدنية المحلية وحملته لاقتلاعها هو الأساس المتين لخطاب النخبة فى القرن العشرين". تؤيد وجهة نظر ويليام شامبرا هنا مناقشة السيناتور كوتس والسيناتور سانتورم.

وعند نقطة أخرى، يشترك جون ديليليو فى الجدل الدائر ـ وهو أحد رواد الأمة الأوائل المؤيدين لمحاربة الفقر والتحلل الاجتماعى عن طريق الأنشطة المنطلقة من الكنيسة. حيث يحذر ديليليو من الوهم الذى يدعو البعض إلى تصور أنه لو انسحبت الحكومة من حل المشاكل الاجتماعية، فإنه سوف تتحقق معجزة إعادة ميلاد المجتمع المدنى. ويقول ديليليو فى مناقشته، إن المطلب ليس انسحاب ولكن ما نحتاجه هو المزيد من التعاون المثمر بين مؤسسات الحكومة وبين مؤسسات المجتمع المدنى.

إن وجود هذه المناظرة يجب أن تُرى كعلامة على أن فكرة المجتمع المدنى ليست مجرد دواء مسكن خفيف ولكنها تحوى فى طياتها مناقشة سياسية وعقلانية حول متطلبات

تحقيق إعادة البناء الاجتماعى . ويتحدث السيناتور شامبرا والسيناتور كوتس فى مقالتهما بصراحة عن "بداية نضال من أجل الملكية السياسية لهذه الموضوعات" . هذا وتقترب وجهات نظرى من وجهات نظر كل من سكوبول، وديليليو، ومايكل والترز أكثر من اقترابها من وجهات نظر شامبرا، وكوتس وسانتورم. إن غياب الحكومة ـ بمعنى "غياب دعم القطاع الحكومى وتأييده" كما يقول القس يوچين ريفرز ـ سوف يؤدى إلى عجز الجهود المعتمدة على المجتمع المحلى فى أفقر أحياء الأمة، ليس بسبب عدم الالتزام المحلى ونقص الطاقة على العمل ولكن بسبب نقص القوة والموارد. وعلى أية حال، إن الاتفاق بين كل هؤلاء المؤلفين على ضرورة إعادة البناء الاجتماعى يوحى بأن فكرة المجتمع المدنى فى طريقها لأن تصبح المحرك والوسيلة لهذا الإصلاح.

وقد يتفق المؤيدون للمجتمع المدنى، فى المدى القصير على أنه مهما كانت خلافاتهم السياسية، فإن النظم الديموقراطية سوف تكون فى خطر إذا شعر العديد من المواطنين بعدم الارتباط ليس فقط بالحزب السياسى الذى ينتمى إليه أو الرجل السياسى الذى يمثله، ولكن أيضاً بعدم الارتباط بأشكال الحياة التنظيمية التى تعطيهم صوتاً مؤثراً. سوف يفقد المواطنون كل أمل فى مقدرتهم على إنجاز ما سماه هارى بويت Harry Boyte ونانسى كارى Nancy Kari "بالعمل العام" وهو التحركات التى لم تصمم ببساطة لمساعدة ذوى الحاجة فقط، ولكنها تحركات صممت أيضاً لبناء، وتحسين، وحل المشاكل داخل المجتمع المحلى الذى ينتمى إليه الفرد أو الأمة كلها.

وفى المدى الطويل، سوف تكون هناك مناقشات كثيرة حول السؤال الذى طرحه كل من بيرجر ونيوهاوس منذ فترة طويلة مضت، وهو : ما هو دور الحكومة فى الارتقاء بالمجتمع المدنى؟ ما هى مسئولية الشركات وأصحاب الأعمال فى تنظيم العمل حتى يستطيع المواطن أن "يتوفر لديه الوقت والطاقة لتحمل نصيبه فى إدارة المجتمع المحلى؟" كما قال ثيودور روزفلت Theodore Roosevelt. ما هى التوقعات الواقعية المنتظرة من القطاع التطوعى؟ كيف يمكن لشركات ترسخ جذورها فى اقتصاد عالمى وليس محلى أن تشعر وترتبط وتدعم جهود مجتمع محلى؟ كيف يمكن للعمل التطوعى الذى يقوم على

أداء "العمل الطيب" أن يدعم بناء المجتمع المحلى عن طريق هؤلاء الذين يفترضون أن هذا "الطيب" فى سبيله إلى الإنجاز فعلاً؟ هذا الكتاب مُقدّم على أمل طَرْق مثل هذه الأسئلة وفتحها للمناقشة بدلاً من تجاهلها وإغلاق باب مناقشتها.

الطريق إلى إعادة البناء الاجتماعى

تحاول المقالات التالية أن تعطى تصوراً لفكرة المجتمع وأن توضح قيمة هذه الفكرة فى العمل الفعلى لإعادة بناء المجتمع المحلى. فالمقالتان اللتان كتبهما وولف وچين إليشتين، وهما من الرواد فى هذه المناقشة، تناقشان أهمية المجتمع المدنى بصورة مباشرة. حيث يعرض وولف تأملاته حول التطورات التى حدثت منذ نشر كتاب من *الحافظ؟ Whose Keeper?*. هذا بينما تناقش بث إليشتين، التى استعرنا منها عنوان هذه المقالة، أهمية المجتمع المدنى للديموقراطية الفاعلة. وتوضح المناظرة بين ثيدا سكوبول ووليام شامبرا كيف يمكن لاثنين من الأفراد كرّسا جهودهما لخدمة التطوع المدنى والتحرك المدنى أن يختلفا بشدة حول جذور هذا الالتزام.

يقدم ويليام جالستون وبيتر ليڤين خدمة كبيرة بقيامهما بغربلة أكوام من البيانات، وغالباً مناقشات أكاديمية مُرّة حتى يتمكنا من إعطاء نظرة دقيقة فاحصة حتى للفروق الطفيفة حول ما إذا كان المجتمع المدنى فى الولايات المتحدة فى انحسار أم لا. وكانت النتيجة التى توصلوا إليها، وهى معقولة ومُستفزة فى نفس الوقت، هى أنه فى حين أن بناء الارتباط بين الحكومة والمجتمع المدنى قائم وموجود وليس معدوماً تماماً، إلا أن الارتباطات التى تبنى بينهما فى الوقت الحالى تبدو أقل قدرة على احتضان المشاركة المدنية والمساهمة السياسية معاً من تلك الارتباطات التى وجدت بينهما فى الماضى. ويقولان فى ملاحظاتهما "لا تؤدى كل الارتباطات إلى الازدهار الصحى للديموقراطية بنفس الطريقة، وإلى نفس المدى". يتبع ذلك نتيجة مماثلة أخرى هى أنه من الخطأ أن نفسر بطريقة أوتوماتيكية الإحجام عن المشاركة السياسية على أنه انحسار فى النشاط الاجتماعى

والعمل التطوعى. وفى مساهمة مهمة منهما فى المناقشة التجريبية، يطرحان فكرة أن النشاط الاجتماعى ربما يتزايد عندما يتناقص النشاط السياسى.

يشير جون ديليليو إلى علامات الأمل فى واقع المدينة الداخلى بإلقاء الضوء على الطاقة الاجتماعية الضخمة للكنائس المحلية والنجاحات التى تحققها البرامج القائمة على أساس دينى والتى تؤدى إلى حل المشاكل بالنسبة لفرد واحد، وروح واحدة فى الوقت الواحد. ويطلب ديليليو من هؤلاء المهمومين بأمر الفقر فى قاع المدينة إلى تأمل العبء الضخم الذى سوف تتحمله الحكومة لو توقفت الكنائس، والمعابد، والجوامع عن أنشطتها الجيدة. إن إحلال جهود الحكومة محل جهود هذه الهيئات المدنية "سوف يتكلف مبالغ طائلة تصل إلى عشرات الملايين حتى يمكن توفير هذه الجهود وهو ما سوف يتحمله الجمهور". وتضىء مقالة ديليليو الأمل فى أننا قد نصل إلى مناقشة عامة مثمرة وليست محبطة حول العلاقة السليمة بين الحكومة وبين الجهود النابعة من الكنيسة للتخفيف من مشاكل الفقراء ولبعث الحياة فى مجتمعات الجيرة فى قاع المدينة. ويقوم الأب يوچين ريفرز، الذى اقتبس من أعماله ديليليو وأشار إليها، والذى لقيت أعماله الرواج بعد أن نشر چو كلاين Joe Klein مقالته عن جهوده فى مجلة *نيو يوركر New Yorker*، بتوضيح نظرية وتطبيق تحرك المجتمع المحلى المرتكز على قاعدة دينية للقرن القادم. وتوضح مقالة ريفرز المثيرة للمشاعر كيف يمكن لجدلية المجتمع المدنى أن تحطم القوالب الجامدة فى محاولتها لخلق شىء جديد. فهو يتشدد فى الإلحاح على قوة الإيمان والعقيدة، تماماً كما يتشدد فى الإصرار على الأهمية العاجلة للعدالة الاجتماعية. ويعتقد تماماً فى مسئولية الفرد ومساءلته، ويؤمن بالتزام المجتمع نحو هؤلاء المحبوسين فى دوائر الفقر الاعتمادية.

ويحاول بروس كاتز أن يحل لغزاً، هو: كيف إذن انحدر الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى العديد من مدن قاع المدينة، على الرغم من زيادة طاقة وكفاءة منظمات تنمية المجتمعات المحلية، والكنائس المحلية وجماعات مجتمعات الجيرة، وتطورها تطوراً ملحوظاً - تماماً كما يقول ديليليو. يشير كاتز أن الجواب على ذلك هو الارتفاع الحاد فى الفقر المكثف، ويوضح أن المشاكل التى تواجهها مثل هذه المجتمعات قد تضاعفت بمعدل أسرع من الزيادة فى الطاقة على حل هذه المشاكل.

تشير المقالتان اللتان كتبهما كل من ديليليو وكاتز إلى حوار واعد بدرجة كبيرة حول الأهمية العظيمة للعمل التطوعى الذى تمتد جذوره إلى الالتزامات الدينية والمحلية والقيود الهيكلية التى قد يفرضها هذا الفقر المكثف الجديد على هذه الجهود التطوعية . وقد يستنتج المرء أن الأنشطة التى يصفها ديليليو لا يمكن الاستغناء عنها وأنها تستحق المزيد من الدعم ، ولكن مثل هذا الدعم سوف يتطلب بالضرورة تغييرات فى طريقة عمل اقتصاديات المدن الضخمة وكذلك فى سياسات الحكومة التى تؤذى قاع المدن والضواحى القريبة .

ويدعو الجنرال كولين باول Gen. Colin Powell إلى نوع من الالتزام الأكبر نحو جهود المجتمع المحلى من جانب الأفراد ومن جانب قطاع الشركات الضخمة ، وبصفة خاصة فى مجال مساعدة الأمريكان الشباب سيئى الحظ . وتوافق چين ايزنر Jane Eisner على أهمية مثل هذه الجهود . ولكنها تؤكد بحماس ، ودعابة ، وفطرة سليمة ، إلى أى مدى يحتاج القطاع التطوعى إلى دعم - وتنظيم .

فى جميع المناقشات حول قوة العمل التطوعى ، لم يتعرض إلا القليل لبعض الأمور العملية مثل : أنت لا تستطيع أن تطلى المنزل بدون فرشاة أو بدون طلاء . يكمن وراء هذه النقطة سؤال كبير وهام وهو : هل نقذف بالمسئوليات الكبيرة على عاتق القطاع التطوعى بدون التفكير أولاً فى كيفية تسليح المتطوعين والمنظمات التى ينتمون إليها بالأدوات التى تصنع النجاح؟

توضح بام سولو Pam Solo وجيل برسبرج Gail Pressberg من معهد المجتمع المدنى Institute for Civil Society، والشركاء مع معهد بروكنز فى استكشافاتنا ، أن النجاح ممكن بالتأكيد عن طريق تقديم الإجلال والثناء البليغ لهؤلاء الذين يقومون بالعمل الفعلى فى المجتمع المدنى . ويقدم ديڤيد كو David Kuo انطباعات ناشط محافظ أصبح ، عن طريق شكل المجتمع المدنى ، أكثر تقديراً لبعض مساهمات المتحررين . وهو يقترح ، كيف يمكن للمتحررين ، بدورهم ، أن يتعلموا شيئاً ، أو شيئان من المحافظين . وتشير النغمة السائدة فى مقالته إلى احتمال أن مناقشة المجتمع المدنى فى حد ذاتها قد تجعل المناقشة السياسية الأوسع أكثر تحضراً .

ويثير آلان ايرنهولت Alan Ehrenhalt أسئلة متعبة للمتحررين وللمحافظين (ولكثيرين آخرين أيضاً) ويتعرض صراحة لمشكلة الحنين إلى الماضى. فهو يجادل قائلاً إنه فى تشوقنا إلى العودة إلى حياة المجتمع المحلى التى كانت سائدة فى الخمسينيات، فإننا نتجاهل إلى أى مدى تعتمد المجتمعات القوية على شكل قوى من السلطة تمردنا عليه ومازلنا مستمرين فى هذا التمرد. ويقول "إن السلطة والمجتمع غير مرتبطين معاً". "نحن لا نريد عودة الخمسينيات، ولكننا نريد إعادة صياغتها. نحن نريد الاحتفاظ بالشوارع الآمنة، والبقال الحسن المعاملة، ووجبتنا المشهورة اللبن بالبسكويت، بينما نعمل على التخلص من الرؤساء السياسيين، ونظار المدارس الطغاة، والقواعد غير المرنة، والخطب عن الأمركة التامة 100٪، وخطيئة الخلاف أو المعارضة". ويخلص ايرنهولت إلى أن: "كل حلم لدينا عن إعادة خلق المجتمع المدنى فى غياب السلطة سوف يظهر أنه فى النهاية حلم خيالى يصعب تحقيقه". وهو الذى يثير قضية ما إذا كنا قادرين على خلق أشكال جديدة من السلطة نعتبرها أقل قهراً من تلك الأشكال التى رفضناها حديثاً فقط.

يتضمن الجزء الثانى من الكتاب تداعيات لفكرة المجتمع المدنى من سياسيين تأثروا بها إلى حد بعيد. يقدم كل من السيناتور دان كوتس والسيناتور ريك سانتورم، وهما ينتميان إلى الحزب الجمهورى، إطاراً لما يمكن أن نسميه الاتجاه المحافظ الرؤوف، وهو منهج ترجع جذوره إلى العمل التطوعى ولكنه على وعى بأن التخلى عن دولة الرفاهية بدون إحلال محلها سوف يمثل "عدم مبالاة مدمرة للمعاناة الإنسانية". ويعرض السيناتور بيل برادلى Bill Bradley تأملات ديموقراطى يريد للحكومة أن تكون فاعلة ومؤثرة، ولكنه يؤمن بتعاطف ملحوظ، أنه بينما تستطيع السياسة العامة "أن تساعد على تيسير إعادة الحيوية للديموقراطية وللمجتمع المدنى... إلا أنها لا تستطيع خلق مجتمع مدنى".

يتضمن الجزء الثالث والأخير أصداء لفكرة المجتمع المدنى من اثنين من أكثر المفكرين الاجتماعيين قوة فى أمريكا وهما جيرترود هيميل فارب ومايكل والتزر. وهما لا يتحدثان فقط عن الفلسفات السياسية المتشعبة، ولكن يتوصلان أيضاً إلى نتائج مختلفة تماماً عن

الموضوع الذى نحن بصدد بحثه . أما جيرترود هيميل فارب فهى تميل إلى الشك بالنسبة لفكرة المجتمع المدنى . وهى تقترح أنه "إذا كان الناس ذوو وجهات النظر المتعددة يستطيعون استحضار هذه الفكرة بمنتهى الحماس" ، فربما يكون هناك شيئاً معيباً للغاية أوشديد الغموض حول الفكرة نفسها . وتقول فى مناقشتها أن تجديد المجتمع المدنى أقل أهمية من المهمة الأكثر صعوبة وهى "الإصلاح الأخلاقى" . كما تسجل قلقها من أن ما يعيب المجتمع ليس تآكل وتحلل المجتمع المدنى ، ولكن واقع مؤسسات المجتمع المدنى *بحالتها القائمة الآن* التى ربما تكون هى نفسها "جزء من المشكلة وليس جزء من الحل" . وتمثل مقالتها تحدياً له قيمته للروح السائدة فى معظم صفحات هذا الكتاب .

تعتبر مقالة مايكل والتزر ، بتأكيدها على إعادة البناء الاجتماعى ، جولة ثرية داخل فكرة المجتمع المدنى وتضع كثيراً من التأكيد على قيمة هذه الفكرة كميزة من المميزات عند نقد أسباب فشل أيديولوجيات القرن العشرين . يصر والتزر ـ بعكس شاميرا ، وكوتس ، وسانتورم ـ على أهمية الحكومة ، وبصفة خاصة الحكومة التى ترتكز على المشاركة الديموقراطية . ولكنه يجادل أيضاً بأن المتحررين والديمقراطيين الاجتماعيين فى حاجة إلى إعادة اكتشاف أهمية "عالم العائلة ، والأصدقاء ، والرفقاء ، والزملاء ، حيث يرتبط الناس ببعضهم ، وحيث يشعرون بالمسئولية عن بعضهم البعض" . أما الخلاصة التى توصل إليها فهى جيدة كما يرغب المرء بالنسبة لهذه النخبة المختارة من المقالات ، حيث يقول فيها : "المجتمع المدنى هو مشروع يتكون من مشروعات أخرى ، وهو يتطلب العديد من استراتيجيات التنظيم وأشكال جديدة من تحرك الدولة . وهو يتطلب نوعاً من الحساسية الجديدة لما هو محلى ، وما هو خاص ومحدد ، وما هو متوقف على الظروف المعينة ـ ويتطلب فوق كل ذلك ، اعترافاً جديدا بأن الحياة الطيبة إنما تكمن فى التفاصيل" (إذا أعدنا صياغة جملة مشهورة) .

وجهة نظرى الخاصة ـ التى يجب أن يقال عنها أنه ليس كل المؤلفين فى هذا الكتاب يوافقون عليها ، وأن بعضهم يؤكدون على الاختلاف معها ـ هى أن الولايات المتحدة على حافة الدخول فى حقبة جديدة من الإصلاح مشابهة فى روحها لإعادة البناء الاجتماعى

الذى تم خلال الحقبة التقدمية . إن وقت الإصلاح سوف يتطلب ثلاثة تغييرات كبيرة فى حياتنا القومية . سوف يتطلب أولاً مدنية جديدة فى السياسة . ولا يعنى هذا تجنب الصراع أو الخلاف ، ولكنه ببساطة دعوة إلى تغيير الطريقة التى نُموّل وننفذ بها الحملات السياسية . وهى ، فوق كل شىء ، مطالبة بعقد مناظرة فوراً على أن تكون قوية ، وصادقة ، ويتبادل أطرافها الاحترام حول ما تتطلبه هذه الظروف الجديدة منا ، ولا يسعنى إلا أن أشكر المؤلفين المشتركين فى هذا الكتاب لالتزامهم بهذه الروح فى المناقشة . وسوف يتطلب الإصلاح ، ثانياً ، ارتباطاً جديداً مع حكومة ديموقراطية واحتضان فكرة أنه فى نطاق الديموقراطية ، لا تعنى الحكومة "هم" ولكنها تعنى "نحن" . إن الحكومة الديموقراطية عالم من الحكم الذاتى ، وليست ميداناً للقهر أو فرض قواعد أو نظم . وأخيراً ، سوف يتوقف الإصلاح على ميلاد وإعادة بناء المجتمعات التى تكون المجتمع المدنى ، وعلى أن تكون الديموقراطية مجتمع يقوم على المجتمعات الأصغر ، وكما يؤكد والتزر ، أن تكون مشروعاً من مشروعات أصغر .

تمتد جذور الجدل حول المجتمع المدنى إلى الاعتقاد أن هذا الجيل يتمتع بنفس الطاقة على الابتكار الاجتماعى كما أوضحها التقدميون بقيادة تيدى روزفلت Teddy Roosevelt من بداية هذا القرن ، وكما أوضحتها أليكسس دى توكويفيل Alexis de Tocqueville التى وصفت الأمريكان بأنهم مرتبطون بالحياة الاجتماعية منذ قرن مضى تقريباً . إن هؤلاء الذين يصلحون راية المجتمع المدنى يشتركون فى الاعتقاد بأن إعادة إشعال روح تجديد البناء الاجتماعى ضرورية كما أنها تمثل أملاً واقعياً ممكن تحقيقه .

الجزء الأول

فكرة وآثارها

2

هل تقادَم المجتمع المدنى؟
العودة إلى تنبؤات انحسار المجتمع المدنى
فى كتاب من *الحافظ*؟

ALAN WOLFE	آلان وولف

انتعش مفهوم المجتمع المدنى خلال الثمانينيات بعد فترة طويلة من الركود ـ يقصد بالمجتمع المدنى هذه الأشكال من الحياة المجتمعية والعلاقات الاجتماعية المتولدة عنها والمنظمة ذاتياً بدون أى تدخل من الاهتمامات الخاصة لنظام السوق، ولا أى قهر محتمل من الدولة ـ وأشاع مفهوم المجتمع المدنى هواءً متجدداً فى كل من نظرية المجتمعات المعاصرة وممارساتها العملية.

قدم المجتمع المدنى للناشطين اجتماعياً، وبصفة خاصة المنشقين من أوروبا الشرقية المناضلون ضد الديكتاتوريات الشيوعية، لغة جديدة عن التطوع والحرية. وقام المجتمع المدنى بالنسبة لعلماء الاجتماع والنظريين السياسيين مقام المنبه إلى أنه حتى فى العالم الحديث تتضمن الحياة الاجتماعية ما هو أكثر من الاقتصاد السياسى، إذ لا يشك أحد فى قوة الشركات الخاصة والحكومة العامة، والعائلات، ومجتمعات الجيرة، ومنظمات العمل التطوعى، والحركات السياسية التلقائية التى استطاعت برغم ذلك البقاء، وفى بعض الأحيان، استطاعت أن تقوم بدور مؤثر وهام.

فلا عجب، إذن، أن تتحول فكرة المجتمع من مجرد التصور الأكاديمى إلى غذاء فكرى بالنسبة للسياسيين فى وقت قصير للغاية. حيث يجد كل من اليسار، واليمين، والوسط شيئاً جذاباً فى هذه الفكرة. وقد أوضح سيناتور بيل برادلى Bill Bradley نظرية المجتمع المدنى بالتفصيل أمام نادى الصحافة القومية National Press Club، كما قدم السيناتور دان كوتس Dan Coats عدة مشروعات قوانين متوالية للكونجرس للترويج لإصلاح المجتمع المدنى، وتحدث الجنرال كولن باول Gen. Colin Powell عن لغة المجتمع المدنى أمام تجمع القمة للمتطوعين فى فيلادلفيا Philadelphia. وتم إنشاء منظمات فى بنسلڤانيا Pennsylvania وفى ماساشوستس Massachusetts، لدفع المجتمع المدنى إلى الحياة الأمريكية.

قوبل نشر مقالة روبرت باتنام Robert Putnam بعنوان "لعب البولينج وحدى" باهتمام عام من وسائل الإعلام غير مسبوق بالنسبة لعمل باحث علمى. وفى حين أنه يمكن للمرء أن يتحدى البيانات والتفسيرات التى أوردها باتنام ـ وقد فعل ذلك الكثيرون فعلاً ـ إلا أنه كان من المستحيل الادعاء بأن هذا الاهتمام بفكرة المجتمع المدنى كان بصورة أو بأخرى مصطنعاً أو غير أصيل وحقيقى. كان من الواضح أن فكرة المجتمع المدنى قد تلاقت مع المزاج القومى جنباً إلى جنب.

فكرة زادت شعبيتها حتى فاقت مصلحتها

تفشل بعض الأفكار لأنها لا تستطيع الصمود حتى يطلع عليها النهار. وقد ادعى الكثير من النقاد أن فكرة المجتمع المدنى فشلت لأنها لاقت شهرة وشعبية أكثر من اللازم. ويسمع المرء هذا الرأى متداولاً كثيراً بين الأكاديميين الذين يرون، عن حق، ولكن غالباً بإسراف، أن مهمتهم هى الشك فى أى حكمة مطروحة أو حتى تقليدية وفحصها. وتعتبر چين كوهين Jean Cohen، التى كتبت بالاشتراك مع آندرو أراتو Andrew Arato، مجلداً ضخماً تتبعا فيه التاريخ الفكرى للمجتمع المدنى، أن هذا المفهوم الذى نبع من الفلسفة

الهيجيلية قد فَسَدَ ورَخُصَ بصورة لا يمكن تفاديها عندما استخدمه السياسيون الأمريكان في خطبهم. وعلى نفس المنوال، يساهم آدم سليجمان Adam Seligman في المناقشة مجادلاً "بعدم ملاءمة فكرة المجتمع المدنى كحل لـ. . . المآزق المعاصرة". ويكتب سليجمان موضحاً أن الحياة المعاصرة تحتاج إلى طرق يمكن أن تستخدمها المجتمعات الضخمة التى يصعب فيها الإحساس بالفرد، فى إيجاد الثقة بين الغرباء، أما المجتمع المدنى فهو يعنى عوالم صغيرة الحجم تعتمد على العلاقات الشخصية ذات طبيعة يسميها سليجمان "ما قبل الاجتماعية". فالمجتمع المدنى، من وجهة نظره شيء سابق لأوانه.

وفى حين أنه يجب على المرء أن يرحب دائماً بنقد أى فكرة، إلا أننى أرى أن هذا النوع من النقاط النظرية يتجاوز الحد المعقول. من المفيد بالتأكيد بحث ودراسة أصول نشأة اصطلاح المجتمع المدنى وأن يذكِّرنا أحد بمحتواه أثناء القرن الثامن عشر فى اسكوتلندا أو فى القرن التاسع عشر فى ألمانيا، ولكن تعبير المجتمع المدنى كان شيئاً مختلفاً عند بداية تقديمه مثل أى مصطلح آخر نستخدمه اليوم. فعندما تحدث آدم سميث Adam Smith عن السوق، وهو تعبير استخدمه فى الحقيقة نادراً، كانت نظم التبادل التى يتصورها فى ذهنه لا تماثل طرق تعظيم العائد المعقدة، وغير الشخصية، والتى تحركها قواعد التعامل التى أصبحت تعبر عن معنى السوق فى نظرية اقتصاد الماكرو المعاصره. نفس الشيء ينطبق على مصطلح مثل المجتمع المدنى. ربما يعنى هذا المصطلح، فى كتاب هيجل Hegel، كما يعبر سليجمان بكلماته عن مجال تُعبِّر فيه "الفردية الحرة، التى تملك حق تقرير مصيرها عن حقوقها فى إشباع حاجاتها واستقلالها الشخصى"، ولكن هذا لا يمنعنا من استخدام مصطلح المجتمع المدنى اليوم ليعنى العائلات، والكنائس، والارتباطات فى مجتمعات الجيرة طالما كان من الواضح لنا أننا نستخدمه بهذه الطريقة.

وليس من المغرى المجادلة، كما يفعل بعض النقاد، بأن المجتمع المدنى مصطلح ملائم للأوروبيين الشرقيين الذين يحاولون نحت مكان حر لهم فى النظام الشيوعى الفاسد، ولكنه غير ملائم للأمريكان الذين يفكرون فى التطوعية. وإذا كان هناك شيء يقال، فإن فهم المجتمع المدنى على أنه كيان يقف بين نظام السوق والدولة إنما هو أقرب إلى

التجربة الأمريكية المعاصرة ويتلاءم معها أكثر من ملاءمته للموقف فى الدول الشيوعية. تمر أوروبا الشرقية بصدمة التحول إلى الرأسمالية. ففى هذه الدول لا توجد الثقة بكثرة، ولا التعاون ولا الأثرة ـ وهى سلوكيات ترتبط بصفة عامة بفضائل المجتمع المدنى ـ وإنما يسود فيها الجريمة، والغش والشك المنتشر فى مجتمعات هذه الدول. وتشير الأحداث فى هذا الجزء من العالم منذ عام 1989 إلى أن دول أوروبا الشرقية يجب عليها أن تعبر بعض ديناميكيات اقتصاديات السوق الحر الشاقة قبل أن تصبح مستعدة لتقبل فكرة المجتمع المدنى. والأمريكان، بعكس ذلك، قد عبروا هذه المرحلة. وبالرغم من أننا نميل نحو الرأسمالية غير المقيدة، إلا أننا استطعنا بقوة ملحوظة إقامة مؤسسات اجتماعية قادرة على صقل المجتمع المدنى أكثر مما يستطيع الأوروبيون الشرقيون.

والسؤال ليس عما إذا كان الأكاديميون والسياسيون يستخدمون مصطلح المجتمع المدنى بصورة صحيحة أم لا، ولكن السؤال هو هل الواقع الذى يرغبون فى التعبير عنه عند استخدام تعبير المجتمع المدنى دقيق أم لا ؟

هل ينحسر المجتمع المدنى؟

من النقد القيم الذى قيل عن فكرة المجتمع المدنى أن الكتّاب الذين يبرهنون على أن المجتمع المدنى فى انحسار من أمثال باتنام وآنا، فسروا الحقائق بصورة خاطئة.

لا يحمل هذا النقد فى طياته فقط السؤال عما إذا كانت اتحادات كرة القدم بديل كفء يحل محل اتحادات البولينج، أو عما إذا كان التليفزيون مسئولاً عن انخفاض معدلات الارتباط المدنى. ولكن، تصطدم وجهات النظر الأخلاقية والسياسية حيثما وجدت مؤسسات المجتمع المدنى. فبالنسبة لعديد من أنصار تحرر المرأة، مثلاً، يمكن أن يفسروا فكرة انحسار المجتمع المدنى كلها على أنها جزء من الرد المعاكس ضد دخول المرأة إلى قوة العمل، حيث كانت السيدات من الناحية التاريخية يتحملون أعباء الأسرة والحياة المجتمعية.

ليس أنصار المرأة فقط هم الذين يروجون لهذا الخط فى الجدل القائم. ولكن، نقاد تحرر المرأة يفتقدون إلى دفاع عن الحداثة ضد الحنين إلى الماضى. إن دخول المرأة إلى قوة العمل هو مجرد واحد من التغييرات التى حدثت فى أمريكا منذ الخمسينيات، وهو ما يمكن فهمه على أنه جزء من رغبة الأفراد فى حيازة المزيد من السيطرة والتحكم فى حياتهم. وقد يضيف آخرون إلى هذا الخط من المناقشة آراء خاصة أخرى مثل تحرك اجتماعى واقتصادى أعظم، أو انقسام المجتمعات المتجاورة إلى تنظيمات تقوم على التميز العنصرى والتجانس العرقى، أو رغبات الشباب (والكبار) فى المزيد من الاستقلال. إن الدفاع عن هذه التغييرات، كما يقول الكتاب الذين يكتبون بنفس النسق، يتطلب ضرورة العناية بالفحص الدقيق لأى دعوات بأن العصر الذهبى الماضى كان أفضل بكثير من التذمر الحالى، وإذا لم يكن هناك سبب غير مراجعة نزعة النقاد الاجتماعيين لإضفاء الرومانسية على حقبة زمنية، مهما بدت شيوعية بعد إعادة النظر إليها، فإن هذه الحقبة أعطت الناس حرية أقل مما يتمتعون به الآن.

أنا أشعر بالانجذاب نحو طرفى هذه المناظرة. كان كتابى *من الحافظ؟ علم الاجتماع والالتزام الأخلاقى* ***Whose Keeper? Social Science and Moral Obligation*** الذى نشر فى عام 1989، واحداً من أول محاولات التعامل مع تصور المجتمع المدنى كما ظهر فى أوروبا الشرقية فى بداية الحقبة والتى سعت إلى تطبيقه كما هو فى المجتمعات الغربية الحديثة. كنت قد أمضيت وقتاً طويلاً فى هذا الكتاب فى المقارنة بين الولايات المتحدة التى تعتمد أكثر على نظام السوق، وبين السويد، والدنمارك، والنرويج، حيث تلعب الدولة دوراً رئيسياً، وقد تساءلت، هل هناك أى دليل على أن هذين النوعين من المجتمعات، بصرف النظر عن مدى اختلاف المؤسسات التى يستخدمها كل منهما فى الوفاء بالالتزامات الأخلاقية، متشابهاً برغم ذلك فى إهمال المجال الثالث من الحياة الاجتماعية الذى هو ليس سياسياً وليس اقتصادياً؟ كانت النتيجة التى توصلت إليها ـ استناداً إلى مؤشرات مثل النشاط التطوعى كالتبرع بالدم، التبرع الخيرى، وعلاج الصغار والكبار ـ هى أن كلا المجتمعين يميل فعلاً إلى إهمال دور المجتمع المدنى. كان كتابى قد كتب استناداً إلى وجهة نظر ترى أن المجتمع المدنى لم يكن يستحق هذه المناقشة مالم يكن فى خطر حقاً.

وفى نفس الوقت، أجدنى أشارك المعسكر الذى يرفض فكرة الحنين إلى الماضى رؤيته السياسية. ونظراً لقلقى من أن يفسر كتابى على أنه دعوة للعودة إلى عالم من التفرقة العنصرية، والتفرقة بين الجنسين، كتبت قائلاً من الضرورى وجود نطاق صحى من المجتمع المدنى، ليس لرفض الحداثة، ولكن لاستكمال مسيرة هذا المجتمع. كنت حينئذ، ومازلت منذ ذلك الوقت أشعر بتقزز شديد من ممارس علم الاجتماع الذى يفسر كل شىء بصورة قاتمة وكئيبة والذى يبدو وصفه بانحدار أمريكا أشد قرباً من سوء مزاجه الشخصى من قربه للحقيقة والواقعية. كنت آمل أن يتم إثبات خطأ بعض أجزاء، على الأقل، من كتاب *من الحافظ*؟ كما ظهر، بالتأكيد، أن بعض أجزائه كانت خطأ فعلاً. منها مثلاً، أن المجتمعات الاسكندنافية قد وصلت إلى أقصى حدود الاعتماد على الدولة. فالسويديون مازالوا ينفرون من التطوعية، ولكنهم أُجبروا على الحد من دولة الرفاهية، أما الدنماركيون، الذين لا يعجبهم لجوء السويديون للحد من دولة الرفاهية، فقد كان لديهم دائماً مرونة أكثر من السويديين فى تقبل المدارس الخاصة، أو منظمات الجذور التى تعمل مع القاعدة. وفى أمريكا، فإن حقيقة زيادة شعبية مصطلح المجتمع المدنى قد أثبتت فى حد ذاتها خطأ تنبؤاتى وتسرعى فى الحكم بضعفه.

لا شك أن المجادلات حول الانحسار المفترض للمجتمع المدنى عميقة ومنقسمة إلى آراء متعددة، ولكنها تفيدنا أيضاً لأنها تقدم نموذجاً لكيفية مناقشة الأفكار الهامة. إذ يبدو أن هناك قليل من الشك فى أن بعض الادعاءات المحذرة من انحسار المجتمع المدنى، بما فيها تحذيراتى أنا، كان مبالغاً فيها. وقوبلت استنباطات روبرت باتنام السابقة حول المدى الذى وصل إليه تآكل رأس المال الاجتماعى بالكثير من النقد الدقيق من العديد من الأكاديميين الحقيقيين وصناعة الصحافة، ولكن هذا النقد يشهد فقط على مدى قوة الطريقة التى استخدمها باتنام فى تحليل المشكلة، والاقناع المبدئى للبيانات التى جمعها، ومهارته فى لفت الانتباه لهذه الفكرة. ولا يمكن للعلوم الاجتماعية أن تتبع نموذج البحث العلمى الذى تتبعه العلوم الطبيعية بحذافيره، ولكن منهج البحث فى العلوم الاجتماعية يتماثل مع البحث فى العلوم الطبيعية فى: أن الفروض المطروحة تتعرض لعملية متشددة من إثبات

عدم صحتها بقدر الإمكان، يتم بعدها إعادة صياغة هذه الفروض وإعادة إخضاعها لعملية إثبات عدم صحتها حتى يمكن ضبط أى بيانات بديلة أو أى تفسيرات جديدة. وهذا هو نفسه ما حدث مع "لعب البولينج وحدى" "Bowling Alone".

التأقلم مع حقائق جديدة

وفى نفس الوقت، يتبقى هناك جوهر هام من الحقيقة فى مناقشة باتنام. إذ أننى أظن أنه لو أعيد تفنيد البيانات والتفسيرات فإن القصة سوف تبدو كما يلى: هؤلاء الذين أبدوا قلقهم من انحسار المجتمع المدنى كانوا على حق فى تصور أن هناك شيئاً جاداً يحدث فى هذا المجال من الحياة الاجتماعية الذى ـ مهما كان الاسم الذى نطلقه عليه ـ يعتمد على التعاون، وعدم الأنانية، والألفة والتقارب الإنسانى. ولكن هذه التغييرات يمكن فهمها على أفضل طريقة بأنها نوعية وليست كمية فى طبيعتها. إذ ليس من المهم عدد المنظمات التى ينتمى إليها الفرد. ولا يهم ما إذا كانت هذه المنظمات تعتمد على العضوية العاملة أو تعتمد أكثر على قوائم أسماء يتم مخاطبتها بالبريد. ومازال الأمريكان يحتفظون بغرائزهم الاجتماعية والمدنية، ولكن ليس أمامهم اختيار غير تشكيل هذه الغرائز حول الحقائق الجديدة مثل العائلات التى يعمل فيها الأب والأم، وأنماط الحياة فى الضواحى، والتغييرات السريعة فى الحياة المهنية. هناك قليل من التساؤل عن أن عالم المجتمع المدنى مع نهاية القرن لن يكون قريباً من التصورات التى يحملها الأمريكان غالباً عما يجب أن تكون عليه الحياة المجتمعية والعلاقات الارتباطية. وهناك على أية حال، العديد من الأسئلة المفتوحة عن ما هو شكل هذا العالم الجديد للمجتمع المدنى وعما إذا كان هذا العالم يستطيع أن يلعب الدور الذى حددته هذه النظريات الهامة عن الديموقراطية للمجتمع المدنى فى الماضى.

هناك احتمال ضعيف أن يجد الأمريكان المجتمع المدنى فى مجتمعات الجيرة، والعائلات، والكنائس، ولكن الاحتمال الأقوى هو أن يجد الأمريكان المجتمع المدنى فى

أماكن العمل، وفى الاتصال عن طريق الكمبيوتر، وفى الأشكال السياسية الأقل تنظيماً والأكثر تفرقاً وتباعداً من الأحزاب السياسية التقليدية. هل تستطيع هذه الأشكال الصاعدة الجديدة للمجتمع المدنى أن تعمل كمخفف وسيط بين نظام السوق والدولة، وأن تعمل على حماية الأمريكان من آثار أنانية نظام السوق من ناحية، ومن عدم الأنانية القهرى الذى تفرضه الدولة من ناحية أخرى ؟ هل تستطيع هذه الأشكال الجديدة أن تشجع الناس على المشاركة السياسية، وعلى تعلم معنى أن تكون مواطناً تنتمى لأمة أو حتى تنتمى لعالم بأسره من خلال ما هو محلي ومجاور لك مباشرة؟ هل هذه الأشكال الجديدة من المجتمع المدنى كافية لإيجاد الإحساس بالمسئولية لدى الناس وتشجعهم على تحمل مسئولية أنفسهم والمسئولية عن هؤلاء الذين يشاركونهم مجتمعهم؟

من الواضح أنه لن تتوفر لنا إجابات قاطعة لهذه الأسئلة لفترة مقبلة، بل ربما لن تتوفر هذه الإجابات أبداً. ولكننى أعتقد أن ملامح الجواب بصفة عامة موجودة وواضحة فعلاً. فإذا أنصتنا بعناية إلى كل من هؤلاء الذين يبدون قلقهم من انحسار المجتمع المدنى وهؤلاء الذين ينتقدونهم، فيجب أن نأتى وقد أصابتنا الدهشة من مقدرة الأمريكان على إعادة اختراع عوالمهم. فذلك النائح الذى يبكى على انحسار المجتمع المدنى غالباً لا يعطى الاحترام الكافى لهذه المقدرة الخالدة على إعادة الاختراع. هذه المقدرة فى حد ذاتها تشهد للأمريكان بأنهم يلتصقون دائماً وبصفة مستمرة بالعائلة، ومجتمع الجيران، والكنائس، وأنهم يبحثون عن أشكال جديدة توفر لهم الاحتفاظ بالتقاليد والحداثة، والحرية، والمجتمع المحلى. إن مصيدة الحنين إلى الماضى حقيقة، وسوف نكون أفضل حالاً إذا لم نقع فى هذه المصيدة.

فى نفس الوقت، ليس هناك ضمان بأن هذه الأشكال الجديدة من الارتباطات سوف تشبع كل ما كان المجتمع المدنى مدعو غالباً إلى إشباعها. وهذا هو السبب فى أننا يجب أيضاً أن نستمع إلى هذه النغمة القلقة التى تدعى بانهيار المجتمع المدنى، حتى ونحن نحاول تفادى الوقوع فى مصيدة الحنين إلى الماضى. فإذا كانت التغييرات فى طبيعة الأسرة فى صالح المرأة فإن هذا لا يعنى بالضرورة أنها فى صالح الأطفال. والمنظمات التى تكرس

جهودها لخدمة قضية فردية بعينها تشجع النشاط السياسى الفاعل من أجل هذه القضية، ولكن ليس بنفس الطريقة التى تتبعها المنظمات التى تهتم أكثر بالقضايا العامة التى تثير اهتمام الجماهير. والحملات السياسية التى تعتمد على التليفزيون يمكن أن تعلم أصحاب الأصوات الانتخابية وتوفر لهم المعلومات كما يمكن أن تصرفهم عن الإدلاء بأصواتهم، ولكنها لا تستطيع تشجيع تحمل المسئولية بنفس الطريقة التى قامت بها الأحزاب السياسية فى الماضى. والكنائس التى تجند الأعضاء الجدد بطرق أقرب للعلاج منها للدين لها استخداماتها، ولكن التشجيع على تقبل القيود التراجيدية للحياة ليس واحداً من أهدافها. فكلما زاد تغير الأشياء، كلما قل احتمال بقائها كما هى.

المجتمع المدنى، باختصار، لم يتقادم، وليس من الممكن أن يتقادم أبداً. فبدون نطاق من الارتباطات والحياة المجتمعية المستقلة عن نظام السوق وعن الدولة، فإننا لا نستطيع أن نجرب ثراء أن نكون مواطنين والثواب والفوائد التى يمكن أن نجنيها من مسئولية الفرد والجماعة. ولكن هناك تعبير واحد فى المناقشة عن المجتمع المدنى، يجب أن يتقادم، وهو تصور أن المجتمع المدنى فى انحسار. يجب أن نمحوا من لغتنا التعامل مع المؤسسات والممارسات الاجتماعية بعيداً عن التفكير الذى يقارن الحاضر مع الماضى الأسطورى ـ وكذلك بعض آمال المستقبل. إن ما نحتاجه عند الحديث عن المجتمع ليس إحساس بالعوالم التى فقدناها. نحن نحتاج أن نحيا فى العالم الذى نعيش فيه بأفضل السبل الممكنة. وطالما كان الحال كذلك، فإن المجتمع المدنى سيظل دائماً موجوداً حولنا ـ ويمكن دائماً تحسينه وتطويره للأفضل.

3

ليس علاجاً لكل الأمراض الاجتماعية
المجتمع المدنى يخلق مواطنين،
ولكنه لا يحل مشاكل

جين بثك إليشتين JEAN BETHKE ELSHTAIN

لماذا المجتمع المدنى ؟ ولماذا الآن؟ لا شك أن جدالنا عن المجتمع المدنى ، وحول معناه وهدفه هو فى حد ذاته مدهش ومهم . فالمجتمع المدنى كتصور له تاريخ طويل غير منتظم ومتقطع . ويمثل المجتمع المدنى بالنسبة للفيلسوف السياسى هيجل Hegel مجال ذا دلالة يشمل نظام الأسواق والمنافسة كما يتضمن عقد لا تصح بنوده إلا عندما يندمج المواطن فى ذلك النطاق الأشمل من المجالات الأخلاقية ، وهو نطاق الدولة . يقع المجتمع المدنى ، فى ترتيب هيجل للأشياء ، فى مجال أعلى من مجال الأفراد والعائلات ، ولكنه بالتأكيد يحتل فى الصورة العامة مرتبة أقل من ذلك الكيان الكامل المتكامل وهو الدولة . هذه الطريقة الأوروبية (أو ربما "الألمانية" على الأصح) فى الحديث عن المجتمع المدنى ليست هى ، على أية حال ، ما يدور فى عقل هؤلاء الذين يستخدمون المصطلح فى الجدل السياسى الأمريكى المعاصر . وفى أكثر الأحوال ، يمثل المجتمع المدنى فى نطاق مناقشتنا مجال من الحياة المشتركة التى هى ، نعم ، "أكثر" من العائلة و "أقل" من الدولة ، حيث يكمن فى هذا المجال بإتقان فضائل هذه الحياة المشتركة وليس عيوبها أو نقائصها . كان الأمريكان فى شك دائم نحو الدولة ، ونحو تركيز القوة فى مركز واحد ، وكان شكهم هذا يفوق

شـك صُناع الدولة الأوروبيين فى الحقـبـة البطوليـة التى تميـزت بـخلق الـدولة وإضـافـة الشرعية عليها .

وعندما نذكر المجتمع المدنى يدور فى ذهننا الأشكال العديدة للمجتمع وللترابط التى ترسم مـلامح الثقافـة الديمـوقراطية ـ مثل العـائلات (إذ أننا غـالبـاً ما نضع الأسـرة ضـمن المجتمـع المدنى ، بالرغم من أن تصنيفـها ضـمنه يعتبر تصنيف غير ملائم لوضع الأسرة) ، والكنائس ، وجماعات مجتمعات الجيرة ، واتحادات التجارة ، والحركات التى تهدف إلى مساعدة أعضائها ، والناشطون المتطوعون بجميع ألوانهم . ومن الناحية التاريخية ، كانت الأحزاب السياسية ، أيضـاً ، جزء من هذه الصورة ، وجزء من شبكة تقع خارج الهيكل الرسمى لقوة الدولة . وقد اعترف المراقبون للديموقراطية الأمريكية لفترة طويلة بالدور الحيوى للمجتمع المدنى كما حددناه آنفاً . وتحدث بعضـهم عن " المؤسسات الوسيطة " التى تقع بين الفرد والحكومة أو الدولة ، وشبهوا موقع كل منا على أنه يحتل عـدد من المواقع الصـغيـرة التى تسـتـقر بدورها ضمن إطارات أوسع ومتـداخلة من المؤسسـات الداعـمة والمؤيدة . هذه التركيبة المكثفة للبيئة الاجتماعية كانت ـ ولازالت ـ تمثل التركيبة المثالية . لأن المجتمع المدنى هو مجال لا يقوم على الفردية ولا يقوم على الجماعية . ولكنه يقوم على المشاركة بين "أنا" و "نحن" .

أصدر النظريون الديموقراطيون (ليس كلهم ، ولكن معظمهم) تحذيرات على مدى السنين من أن أمريكا بثقافتها الديموقراطية ربما تعتمد بطريقة فريدة على هياكل محيطة لها أهميتها ، وتعول على حيوية المواقع السياسية غير تلك الموجودة فى الدولة أو تقع فى نطاق أقل من نطاق الدولة . تتضمن هذه المواقع ، بالطبع ، مجالس المدن ، وجميع أنواع الهياكل الحكومية . ولكن الهدف خلال كل ذلك كان اتخاذ إجراءات مسبقة لمنع تركيز القوة فى المركـز أو على القـمـة . هذه هى الحـجـة المرتبطة بأليكسس دى توكـوڤـيل Alexis de Tocqueville فى كتابه الكلاسيكى الذى كثيراً ما يُرْجع إليه ، بعنوان الديمـوقراطية فى أمريكا *Democracy in America* ، حيث يذكر أن : التكتـلات المدنية صـغيرة الحـجم

العديدة هى وحدها التى تمكن المواطنين من حصاد فضائل الديموقراطية، كما تمكنهم من لعب دور نشيط فى دراما الديموقراطية. حيث تتحول مثل هذه المشاركة إلى اندماج له قيمته فى بعض أشكال المجتمع المحلى، وهو ما يعنى وجود التزامات وروابط تربط المواطن بروابط من الثقة، والتجاوب مع الآخرين، وتبادل العلاقات، والكفاءة على أداء المهمة المكلف بها.

نُقّاد المجتمع المدنى

كل هذا يبدو طيباً، بل إنه يبدو طيباً جداً إلى حد يصعب تصديقه، كما يحتج بعض النقاد، الذين يعتقدون أن الحديث الجارى الآن عن المجتمع المدنى هو على أفضل تقدير مجرد حيلة للتهرب، وهو على أسوأ تقدير دعوة مهلكة للمحلية المنتصرة. ولكن ما هو الشيء الذى يتم التهرب منه، من وجهة نظر النقاد؟ من ضمن الأشياء التى يتم التهرب منها الدور الشرعى للحكومة المركزية، نظراً لوجود مهام لا يستطيع القيام بها إلا الحكومة الفيدرالية، أو ربما يجب أن تقوم بها. يبدو لى أنه يمكن الرد على هذا النقد القوى الحجة، وحل هذه المشكلة عن طريق الإشارة إلى التعقيدات الجارية فى نظامنا الفيدرالى. وكأحد الأمثلة، كان من ضمن آثار هذا الفيض الوافر من قرارات المحكمة العليا فى الصيف الماضى، فتح الباب لإنعاش الفيدرالية، حتى سيادة سلطة الولاية أو تعدد السيادات. وعندما كنت أدرس القانون الدستورى فى أوائل السبعينيات، كانت الفيدرالية تعتبر حينئذ شيئاً موجوداً ولكن لا طائل من ورائه. ولم تلق وثيقة التعديل العاشرة Tenth Amendment أى استهجان من أى شخص فى ذلك الوقت أما الآن فليس هناك إلا كل هذا الغضب. ويعبر أنتونى لويس Anthony Lewis عن عدم قبوله لهذه القرارات الأخيرة فى مقالته التى كتبها فى صحيفة *نيويورك تايمز New York Times* قائلاً إن هذه القرارات الصادرة "بإرادة أعضاء المحكمة العليا" مستخدمين "تفسيرات متشددة وجامدة للدستور لضرب تشريع العهد الجديد محتجين بأنه يتجاوز السلطة الفيدرالية" وطبقاً لرأى لويس والآخرون

الممثلون للتحررية Liberalism من أنصار العهد الجديد والحجم الأكبر للحكومة، إن المحكمة لا تسعى إلا إلى عودة التاريخ إلى الوراء. ولكن بالنسبة للبعض من المحافظين المتحررين من أنصار الحجم الأصغر للحكومة فإن المحكمة لم تكن متشددة بما فيه الكفاية. وطالما كان الدستور باقياً، فإن هذا التأرجح مرة للأمام ومرة للخلف سوف يظل موجوداً ومرهوناً بوجود الدستور.

الاتهام بالحنين إلى الماضى

يحمل المتشككون فى المجتمع المدنى، على أية حال، سهاماً أخرى فى جعبتهم. لعل أكثرها انطلاقاً إلى عنان السماء - بدون تمييز غالباً - هو السهم الذى يمكن أن نطلق عليه الاتهام بالحنين إلى الماضى. وأنا أسمع هذا الاتهام بصورة متكررة حتى أننى أراهن أنه لا تمر ندوة مناقشة أو جلسة أسئلة وأجوبة بعد أى محاضرة عامة بدون أن يقفز على الأقل واحد من الحاضرين (غالباً ما يكون ثائراً وغاضباً) ليستنكر هذه الدعوات المشوشة بالعودة إلى "العصر الذهبى" وليذكرنى أنه فى الماضى كان هناك أشياء مثل امتلاك العبيد، وأن هناك أشياء فظيعة حدثت للأمريكان السكان الأصليين، وأن المرأة لم تكن تملك حق التصويت لسنوات طويلة، إلى آخره. كنت أجيب، حتى وقت قريب، بمجموعة من التنبؤات (الصادقة) والإنذارات. كنت أقول لا، هذا ليس له علاقة بالعصر الذهبى. أعرف طبعاً العديد من الأشياء السيئة التى حدثت وتحدث فى أمريكا. لا، لا أعتقد أن المتشددين يجب أن يتمتعوا بحرية مطلقة. بالتأكيد لا يجب أن تُمس وثيقة حقوق الإنسان ويجب أن تظل كما هى، جنباً إلى جنب مع إجبار الالتزام بتشريع الحقوق المدنية الناتج عنها. وهذا يعنى أن الكوكلكس كلان (التى أجد أنها تظهر دائماً فى المناقشات كنقمة إذا كان هناك الكثير من تأييد "المحلية") وآخرين يجب أن نسوقهم إلى المحكمة.

ولكن يدهشنى، بصورة متزايدة، أن القائمة التى أكتبها للتحذيرات هى فى الحقيقة على هامش الموضوع. ولا شك أن الذين يحاوروننى يعلمون بالتأكيد أننى أعرف ما

يقولونه لى، وهو : إننا فى حاجة إلى حكومة فيدرالية، وإننا يجب أحياناً أن نتجاوز المحلية فى سبيل شىء آخر، وإن المجتمع المدنى القوى ليس علاجاً لكل الأمراض، ولم يكن كذلك أبداً. لقد قررت أن الاتهام بالحنين إلى الماضى، فضلاً عن ذلك، ليس رداً على سذاجتى الواضحة أو ميلى إلى التفسير الخاطئ لشرور الماضى حتى أجعل المناقشة تميل إلى جانبى - وهو ما اكتشفت منذ زمن طويل أننى أفعله. إنه فعلاً عن الحنين إلى الماضى. ولكنه ليس حنينى أنا، أو حنين الآخرين الداعين إلى المجتمع المدنى. على العكس، إنه يعبر عن تشوق السائل نفسه، وأنه يصبو إلى عالم بدون التضحية بشىء مقابل شىء، عالم بدون قيود، وبدون معارضون سياسيون ذوو نفوذ يتحدون به الافتراضات المسبقة لما يسمى بالتقدمية المنتصرة. ماذا أعنى ؟ أقصد هنا الرفض العنيد لتقبل وتفهم حقيقة أن الحلول المركزية التى تضعها الحكومة الفردية لا تحل كل المشاكل، بل وتقبل حقيقة أنه ليست كل مشاكلنا قابلة للحل، وهو ما يثير الكثير من الانزعاج. إن الحقيقة التى يتم تجنبها ليست مجرد أن الشكل الواحد لا يناسب بالضرورة الجميع. إن الحقيقة هى أن العديد من مشاكلنا ما هى إلا كوارث نصيب أى ديموقراطية جماهيرية فى مجتمع ما بعد التصنيع. إن المجتمع لا يدور كثيراً حول حل المشاكل ولكنه يهتم أساساً بخلق المواطن والجار. عندئذ فقط سوف نعمل معاً من أجل تحقيق غايات أخرى نرغبها.

وفى مرحلة معينة من ماضى ليس ببعيد، احتضن هؤلاء الذين يسمون أنفسهم بالتقدميين فكرة التقدم كلها كتعبير عن رؤيتنا وتفسيرنا نحن لمسيرة التاريخ الماركسية إلى الأمام نحو هدف محدد مسبقاً. حيث تتطور الأشياء لتصبح أكبر وأفضل. وسوف نصبح أكثر عقلانية ورشداً، وعندما يتحقق ذلك، فإن الارتباطات "المحلية" (التى توصف غالباً بأنها ضيقة الحدود) والالتزامات بالعائلة، والدين، والجيران (التى غالباً ما تسمى بالمتخلفة)، سوف تتلاشى. ولكن لم يحدث هذا. لم يقتصر الأمر على عدم تحقق هذا فقط، ولكننا الآن فى خضم إعادة التأكيد على والإقرار بهياكل بعينها والتزامات مثل تلك الواردة فى التصور الهيجلى الكلاسيكى. ونعرف أن هذه الهياكل قد تتخذ أشكالاً غير جيدة ولكن لا يوجد مفكر فى المجتمع المدنى يرغب فى عالم لا يوجد فيه المجتمع المدنى

فقط ـ حيث تتلاشى فيه هذه الترسانة الضخمة من القوانين الفيدرالية والإجبار على الالتزام بتطبيقها. وهذا التوضيح، على أية حال، لن يشبع هؤلاء الذين يقذفون بالادعاء بالحنين إلى الماضى ويتهمون الناس به.

ولكن هناك المزيد ـ المزيد من الحنين إلى الماضى من جانب هؤلاء الذين يتهمون مفكرى المجتمع المدنى بالشوق إلى "الأيام الذهبية التى مضت". يظهر ذلك كما يلى. كثير من سياسة الستينيات كان يدور حول "التفكير فى أشياء كبيرة" بصورة أو بأخرى كان هذا التفكير يدور حول ما كان يسمى "بالحركات". مثل حركة الحقوق المدنية، والحركة المعادية للحرب، وحركة الطلبة، وحركة تحرير المرأة. ويبدو أن السياسة كانت تحدث فقط عندما يخرج عشرات الآلاف من الناس إلى الشارع، أحياناً من أجل طلبات غير قابلة للتفاوض. ولكن سياسة الحركات ليست مستقرة بطبيعتها، كما أنها سريعة الزوال وموجهة نحو الدعاية. ولعل سياسة الحركة التى حازت على أعظم قدرة على البقاء هى تلك التى كانت مقيدة ومرتبطة مؤسسياً، مثل حالة مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية النابع من تجمعات المعمدانيين السود. ويبدو أن العديد من هؤلاء المحتضنين لشكوى الحنين إلى الماضى إنما يشتاقون هم أنفسهم إلى العودة إلى سياسة الحركات الكبيرة. وينتج عن ذلك أن يبدو المجتمع المدنى، حسناً، صغيراً جداً، ومتواضع جداً، بل وحتى، ربما يكون شديد التحسن.

ولكن الأمر لا يستدعى أن تكون ماكس ڤبر Max Weber، بتعريفه الشهير للسياسة بأنها كالحليم المتذمر من القواعد الصارمة، حتى تستطيع إدراك أن بناء مؤسسات جيدة ودعمها لتبقى هو لب المسألة الديموقراطية. ولكن الحركات لا تقوم بذلك ـ فهى لا تبنى هذه الروابط القائمة على الثقة، والتجاوب، والمساءلة، وتبادل مساعدة النفس على مر الوقت. لا، إنها حقاً لا تقوم بذلك، ولكن مؤسسات المجتمع المدنى الديموقراطى، القوية المتينة والمرنة فى نفس الوقت، هى التى تستطيع أن تحقق ذلك. هذه المؤسسات، طبقاً لطبيعة تعريفها، تعتمد على الأخذ والعطاء، وتعتمد على خلق هيكل من التوقعات، وتعمل على إيجاد طرق معقولة وميسرة لتحقيق هذه التوقعات.

وظيفة لا يمكن أن نتركها للحكومة

نعم، يؤدى المجتمع المدنى إلى خلق أماكن لسن القوانين من أجل المشروعات الإنسانية، ولكنه يذكرنا أيضاً أن عالمنا عالم من الروابط التى تربط الناس ببعضها. ولا تستطيع أن تملك كل تلك الأشياء الجيدة التى تنتج عن الحياة والثقافة الديموقراطية بدون القيام بواجبك وتحمل مسئولية المحاسبة عليه. أليس هذا هو كل ما يدور حوله فى النهاية رفض فكرة "الحنين إلى الماضى" ؟ نحن نريد "حل" كل شىء مرة واحدة وللأبد بواسطة صُنّاع السياسة والخبراء وآخرين يقومون بهذه المهمة لنا. ولكن المجتمع المدنى يذكرنا بما سمته الفيلسوفه السياسية هنّا آرندت Hannah Arendt "المشاكل البدائية الناتجة عن معايشة الناس لبعضهم البعض".

وعندما يسود فى حقبة ما ـ الحقبة التى نعيشها ـ اتفاق عام على أن الديموقراطية الأمريكية تمر بمشاكل، وعندما يتم تجميع جبل من البيانات ليوضح انهيارنا مدنياً وأنانيتنا وسخريتنا، فإن خير ما نفعله فى هذه الحالة هو ألا نتطلع للبحث عمن يعيد تأكيد الثقة فى أن الحكومة تستطيع تصحيح الأوضاع لو أننا أتحنا الفرصة لها وتركناها وشأنها لتقوم بذلك. والحكومة يمكن أن تساعد ويمكن أن تعوق. ولكنها فى النهاية مهمة مؤسسات الحياة المدنية الجماعية والمتداخلة والتى من خلالها يقوم المواطنون ببناء والحفاظ على الهيئات المشكلة وموجودة فعلاً ـ مثل العائلات، والمدارس، والكنائس، والاتحادات، وباقى المؤسسات الأخرى، بما فى ذلك الحكومات على مستوى الدولة وعلى المستوى المحلى ـ التى بدونها لا يمكن أن توجد ثقافة ديموقراطية، وبدونها لن يوجد أيضاً، بالتأكيد، شيئاً متبقياً للحكومة حتى تصححه أو تكبله أو تخدمه.

4

الوضع المدنى فى أمريكا
نظرة على البراهين

ويليام أ. جالستون وبيتر ليڤين

WILLIAM A. GALSTON AND PETER LEVINE

أدى نشر مقالة روبرت باتنام Robert Putnam بعنوان "لعب البولينج وحدى Bowling Alone" فى عام 1995 إلى إشعال مناقشة حامية، ولكن غالباً قاتمة، عن الوضع المدنى فى أمريكا. يرجع بعض الخلط الذى صحب نشر هذه المقالة إلى أن البيانات التى اعتمدت عليها المقالة كانت غير قاطعة، كما يرجع هذا الخلط أيضاً إلى الفشل فى وضع توضيحات أساسية معينة.

ليس من المألوف دائماً أن العافية المدنية يمكن أن تقاس على عدة محاور مثل: المشاركة فى سياسة الانتخابات، الثقة السياسية والاجتماعية، نشاط القطاع التطوعى، والتوجهات، والسلوك المنعكس على حالة الأخلاق فى المجتمع، كأمثلة قليلة لبعضها. ولا يشك أحد فى تراجع العديد من أشكال المشاركة فى الأنشطة والمؤسسات السياسية الرسمية فى العقود الحديثة، كما أصبح الأمريكان أقل ميلاً للتعبير عن الثقة فى القادة السياسيين وفى بعضهم البعض. ومن الواضح، بنفس القدر، أن أعداداً ضخمة من الأمريكان يعتقدون أن مجتمعهم قد أصبح أضعف من الناحية الأخلاقية عما كان عليه من قبل. والتساؤل عما إذا كانوا على حق فى هذا الاعتقاد، إنما هو سؤال مختلف، وأكثر صعوبة فى الإجابة عليه. ولكن تبقى حقيقة أنهم اشتركوا فى الوثبة الجماهيرية المفاجئة للمساهمة فى الجدل الذى كان من الممكن أن يبقى مجرد مناقشة أكاديمية عويصة.

وعندما نحول نظرنا إلى القطاع التطوعى، نجد الأمور أقل وضوحاً بكثير. وقد ثبت أنه من المفيد هنا، مرة أخرى، وضع بعض التوضيحات الأساسية. تشمل أنشطة القطاع التطوعى العضوية الرسمية فى المنظمات، التطوع، التبرع الخيرى، والاجتماعيات غير الرسمية. وتشير الدلائل إلى أن الاتجاهات العامة فى هذه المجالات ربما تكون متفرقة ومتباعدة. وفضلاً عن ذلك لم يكن خط الاتجاه العام للأنشطة المدنية يسير فى خط مستقيم خلال الجيل الماضى. حيث يبدو أن بعض الانخفاض الذى بدأ فى السبعينيات ـ فى العضوية الكلية للجماعات، والتطوع، والنشاط الإنسانى الخيرى ـ قد توقف، بل وقد انعكس هو نفسه إلى الزيادة فى أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات.

عضوية الجماعات

عندما نحكم على المجتمع المدنى الأمريكى، بالمقارنة إلى الأمم الصناعية الأخرى، نجد أنه يظهر أقوى نسبياً (برغم أن تواجده النسبى ربما قد انخفض فى العقود الحديثة). وطبقاً لما ورد فى استقصاء القيم العالمى 1990-1991، فإن 82٪ من الأمريكان ينتمون إلى مؤسسة تطوعية واحدة على الأقل، وهو معدل عالى لا يفوقه إلا معدلات أيسلندا، والسويد و Netherlands. وفضلاً عن ذلك، ينتمى الأمريكان (ويتطوعون فى) جميع أنواع الجماعات تقريباً بمعدلات أكبر من المتوسط. والاتحادات فقط هى الضعيفة نسبياً فى الولايات المتحدة.

تعتبر الطرق المستخدمة حالياً لتحديد معدلات العضوية فى الجماعات ومقارنتها، بعيدة عن الكمال. فمثلاً، لم تسأل الاستقصاءات الناس عن عدد المؤسسات التى ينتمون إليها. وبدلاً من ذلك، عمدت هذه الاستقصاءات إلى سؤال عما إذا كان الناس ينتمون إلى أنواع مختلفة من الجماعات، ثم تم تجميع الإجابات عن هذه الأسئلة للتوصل إلى رقم إجمالى للعضوية. هذا الرقم الإجمالى مؤشر مضلل لأن أى شخص من الممكن أن يكون منتمياً إلى العديد من الجماعات ولكنها كلها من نوع واحد معين.

وبمرور الوقت، قد تتركز عضوية الأمريكان فى جماعات من فئات معينة، مما يتسبب فى خلق الوهم بانحدار العضوية .

وقد حدد النقاد مشكلتان إضافيتان فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة فى الاستقصاءات . الأولى، يشير النقاد إلى أنه طالما كانت أسئلة الاستقصاء الدقيقة قد طرحت للمقارنة منذ السبعينيات فقط، فإنه من الصعب معرفة ما إذا كانت العضوية الكلية فى الجماعات قد انخفضت منذ العقود الأسبق أم لا . الثانية، يدعى النقاد أنه من غير المحتمل أن تستطيع الاستقصاءات الحالية أن تسجل كل التغييرات فى الحياة المؤسسية فى الولايات المتحدة - ومنها مثلاً، تكاثر "الجماعات الصغيرة" غير الرسمية المعتمدة على العقيدة التى سجلها ووثقها باجتهاد روبرت وثناو Robert Wuthnow .

ومازال لا يوجد هناك ما يثبت أن متوسط معدل العضوية قد تزايد فى الربع الأخير من القرن . وهذه مفاجأة، لأنه وجد أن هناك ارتباط بين ارتفاع مستويات التعليم وبين تزايد النشاط المؤسسى . ويبدو أن هناك اتجاهان عامان ظهرا خلال الربع قرن الماضى أدى كل منهما إلى موازنة تأثير الآخر حيث : زادت نسبة الخريجين من المدارس الثانوية بالنسبة إلى عدد السكان، ولكن المشاركة المدنية انخفضت فى كل مستوى من مستويات التعليم، فقد انخفض احتمال التحاق الحاصلين على الشهادة الثانوية بدون أى سنوات جامعية بعدها بأى مؤسسات بنسبة 32٪، فى حين كان هناك زيادة فى نسبة الناس الذين لا ينتمون لأى منظمات على الإطلاق .

وتعكس الاتجاهات العامة بين الجماعات العنصرية والعرقية تاريخ تلك الجماعات وظروفها الخاصة . وإذا نظرنا إلى أحد الأمثلة، نجد أن الأفارقة الأمريكان جمعوا بصورة تقليدية بين التحركات السياسية الرسمية، مثل تسجيل الناس فى جداول الانتخابات، وبين العضوية فى الجماعات وتكتيكات المعارضة . وبصفة عامة، كان هناك قليل من الانخفاض فى هذه الأشكال من الارتباطات المدنية بعد حقبة الستينيات "النشيطة"، ولكن حوّل الأفارقة الأمريكان انتباههم من الحقوق المدنية إلى النضال من أجل قضايا نوعية الحياة فى المجتمعات المحلية . وكما لاحظ فريدريك سى . هاريس Fredrick C.

Harris إن الأفارقة الأمريكان الذين لم يحظوا بالكثير من التعليم الرسمى، قد انسحبوا إلى حد بعيد من الأنشطة الموجهة للمجتمع ومن الحياة السياسية كذلك، مثلهم مثل نظائرهم من البيض.

من الوسائل الأخرى لتقسيم المقاييس الكلية للمجتمع المدنى أن ننظر إلى أنواع المنظمات. حيث شاهدت معظم فئات المنظمات المدنية تغييراً قليلاً منذ عام 1972، عندما سأل الاستقصاء الاجتماعى العام General Social Survey لأول مرة أسئلة معينة ذات علاقة بالمجتمع المدنى. وعلى سبيل المثال، احتفظت الهيئات الدينية، والاتحادات الرياضية، ومنظمات الشباب بمستويات عضوية ثابتة ومستقرة. إلا أن ملايين الناس تركوا اتحادات العمال والجمعيات والرابطات مثل ايلكز Elks والماسونية Masons، فى حين التحقت أعداد مماثلة بالمؤسسات المهنية. وتزايدت بصورة ملحوظة العضوية فى جماعات خدمة المدارس، ربما بسبب الجهود الحديثة التى بذلت لربط خدمة المجتمع مع التعليم. أخيراً، كان هناك تحول كبير من الخط العام للطوائف البروتستانتية إلى الكنائس التبشيرية.

لم تخلق كل الجماعات متساوية

قد تثبت أهمية هذه التغييرات بالنسبة لمستقبل الديموقراطية فى أمريكا. وفى خلال التاريخ الأمريكى، كان هناك تقدير لقيمة المؤسسات التطوعية بسبب الاعتقاد السائد بأنها تبنى فضيلة المدنية، وتحتضن الثقة، وتشجع على التعاون، وتروج للمشاركة السياسية. ولكن النظرة الفاحصة القريبة أوضحت أنه ليست كل المنظمات تعمل من أجل ازدهار الديموقراطية بنفس الطرق ولا إلى نفس المدى.

فالاتحادات، على سبيل المثال، تعتبر مصادر هامة للتضامن بين العمال. فهى تؤدى وظائف أساسية تعمل على اجتذاب الأعضاء، ولكنها تقدم أيضاً الأنشطة الاجتماعية، والمعلومات، والمعاونة المتبادلة. توفر هذه الاتحادات أيضاً للعمال مقياساً للقوة السياسية، عن طريق زيادة حجم التجمع والتشجيع على المشاركة. إن احتمال قيام أعضاء الاتحادات

بالتصويت يزيد بمقدار 8٪ عن غير الأعضاء. وبرغم أن جون بريم John Brehm ووندى ران Wendy Rahn وجدا أن عضوية الاتحاد مؤشر ضعيف للعضوية الكلية فى المؤسسات، إلا أن بحث إريك أوسلانر Eric Uslaner يظهر أن العمال المنضمين إلى الاتحاد يلتحقون بعدد من المنظمات التطوعية، ويتبرعون بمساهمات خيرية أكثر من الآخرين. إن الانحدار المؤثر والملحوظ فى عضوية الاتحادات خلال الأربعين عاماً الماضية جاء نتيجة عدة عوامل - مثل الميكنة، والمنافسة الدولية، ونقل مواقع المصانع إلى الولايات التى لا يوجد فيها نظام اتحاد العمال، والتغييرات فى الإجبار بالالتزام بقوانين العمال الفيدرالية - وهى عوامل لا تؤثر مباشرة على المؤسسات الأخرى.

عانت المنظمات التى تأخذ شكل رابطة أخوية للرجال أو رابطة مساعدة المرأة من خسائر جسيمة فى العضوية منذ عام 1974. وكما أوضحت ثيدا سكوبول، أن جذور هذه الجماعات تمتد عميقة فى المجتمعات التقليدية التى تنتمى إليها، وأن هذه الجماعات وفرت للرجال والسيدات من الطبقات المختلفة فرصة للحديث وللتعاون على قدم المساواة فيما بينهم بصورة أو بأخرى - وهو شىء لا تفعله المؤسسات المهنية، التى زاد عددها فى العقود الحديثة. والسؤال المهم هو ما الذى سوف يحل محل (إذا كان هناك أى شىء) المنظمات المحلية التى تعبر الطبقة الواحدة وتجمع بين الطبقات المتعددة التى تكاثر عددها خلال معظم التاريخ الأمريكى.

تعتبر الجماعات المنبثقة عن الكنائس العمود الفقرى للمجتمع المدنى فى أمريكا، وهى تتضمن نصف عدد السكان تقريباً (مقارنة بحوالى 13٪ فقط فى أى ديموقراطية صناعية متوسطة). وتتيح المؤسسات الدينية طرقاً للناس للتبرع بالأموال، وتتلقى المعونات، وعقد الاجتماعات، وتجنيد أعضاء لمؤسسات أخرى، والتنوير بالقضايا العامة. وكما وجد كل من سيدنى ڤيربا Sidney Verba وكى ليمان شولتز مان Kay Lehman Schlozman وهنرى إ. برادى Henry E. Brady، أن هذه المؤسسات ذات قيمة خاصة بالنسبة للناس ذوى الدخل أو التعليم المحدود، الذين لا يميلون للالتحاق بجماعات أخرى. وتُظهر الاقتراعات أن هناك علاقة ارتباط بين العضوية فى مثل هذه الجماعات وبين التصويت، والتطوع، والعمل الخيرى، والنشاط السياسى.

ولا تمثل الطوائف التبشيرية أى استثناء . فالخبرة، والقيم، وشبكات العلاقات الشخصية التى تنمو بين الأعضاء تنتقل بسهولة إلى السياسة . فالهيكل الهرمى فيها صغير، وهى تتطلب مشاركة مكثفة من أعضائها . فمثلاً، كجزء من أنشطة الكنيسة التى ينتمون إليها، فإن المعمدانيين، يقومون بالتخطيط لعقد اجتماعات وتقديم العروض أكثر من الكاثوليك . وقد ساعد نمو الطوائف التبشيرية على تقديم الكثير من الناس، وبصفة خاصة من ذوى الدخل المنخفض، إلى العملية السياسية، وزودهم بالأدوات القوية للمساعدة المتبادلة .

حتى عندما تشجع الطوائف الأصولية أعضائها المخلصين لعقيدتهم على الاعتماد على بعضهم البعض، إلا أنه يوجد من الدلائل ما يشير إلى أن هذه الطوائف فى نفس الوقت تروج لعدم الثقة فى غير الأعضاء من خارج الطائفة . الشىء الغريب أن هذا الفعل يؤدى إلى زيادة عدد أصوات الناخبين، لأن الحماس المحموم لكراهية الآخرين يحفز الناس على الإدلاء بأصواتهم . الأمر الأعم، على أية حال، هو أن زيادة الاعتماد المتبادلة والثقة داخل الجماعة لا يرتبط بالضرورة مع زيادة الثقة بين الجماعات وبعضها .

أما المؤسسات التى تعتمد فى اتصالاتها على قوائم بأسماء الأعضاء تتم مخاطبتهم بريدياً، بدءاً من المؤسسة القومية للمسدسات National Rifle Association وحتى صندوق الدفاع عن الأطفال Children's Defense Fund فقد زاد نموها منذ عام 1970 . ويساهم الأعضاء فى هذه الجماعات باشتراكات لدعم تمويل العاملين المنتظمين، إلا أنهم لا يتبرعون بأى وقت أو مجهود منهم . فمن المفترض أن كتابة شيك الاشتراك لا يؤدى إلى الرقى بمهارات الفرد، أو معلوماته، أو الثقة بين الأشخاص، بعكس الحال بالطبع فى حالة حضور اجتماع أو تنظيم حركة تعتمد على الجذور والقاعدة العريضة من الناس .

ولكن يجب أن نصف هذه المنظمات التى تعتمد عضويتها على قوائم بريدية بأسماء الأعضاء بصفة واحدة أو نضعها فى قالب شىء واحد . إذ أن نادى سييرا Sierra Club مثلاً، يوصف على أنه مجموعة كل ما يقوم به أعضاؤها هو كتابة الشيكات وقراءة خطابات الأخبار فقط . ولكن كما لاحظ جورج بيتينيكو George Pettinico، قام فرع

النادى فى مدينة لوس انجيليس Los Angeles وحده بتنظيم 39 حدثاً فى أحد عطلات نهاية الأسبوع فى شهر مايو ، منها فصول دراسية ونزهات فى معسكرات اعتمدت كلها على التعاون والمشاركة من الجميع .

هذا الخلاف حول المنظمات القومية المعاصرة التى تقوم عضويتها على كتابة الأعضاء للشيكات ، إنما يثير قضايا تاريخية وسياسية أوسع حول العلاقة بين الأنشطة الصادرة من أعلى إلى القاعدة والأنشطة الناشئة من القاعدة إلى أعلى . تقول ثيدا سكوبول Theda Skocpol إن المؤسسات التطوعية الكلاسيكية مثل منظمة الآباء المدرسين Parent-Teacher Association PTA ورابطة المحاربين القدماء American Legion ، نجحت فى خلق تجمع قومى فاعل وفروع أو ملاحق على مستوى الولاية وعلى المستوى المحلى مع توفير قنوات اتصال تقرب بين هذه الطبقات المختلفة . ويجب أن يقال أيضاً إنه حتى المنظمات التى تعتمد عضويتها تماماً على القوائم البريدية بأسماء الأعضاء يمكن أن تقوم بدور سياسى فعال عن طريق تحرير أعضائها من أى أعباء مما يمكنهم من القيام بمهام مدنية أخرى .

ومازال التحول الكبير من عضوية جماعات الجذور إلى عضوية المنظمات القومية يلقى الاهتمام . وبصفة عامة ، لا توفر المؤسسات اليوم إلا فرصاً محدودة نسبياً للقيادة على المستوى المحلى وللتفكير المتأنى . وشهدت الخمسة وعشرون عاماً الأخيرة انحداراً ملحوظاً فى نسبة الناس الذين ينتمون إلى لجان ويخدمون كمراقبين فى الجماعات المحلية ، وهو اتجاه يوازى الانحدار فى أشكال أخرى مثل النشاط السياسى المحلى مثل حضور اجتماعات مجلس المدرسة والمشاركة فى الأحزاب السياسية .

الحياة المؤسسية والديموقراطية الصحية

تُشير دراسة حديثة إلى وجود علاقات معقدة بين الأنشطة المؤسسية وبين متغيرات سياسية أساسية مثل المشاركة السياسية ، والثقة الاجتماعية ، والثقة فى الحكومة .

وعند استبعاد تأثير التعليم والدخل نجد أن الأعضاء فى جماعات الكنيسة ، والمؤسسات فى مجتمعات الجيرة ، والاتحادات الرياضية أكثر احتمالاً ، بصفة خاصة ، لأن

يشاركوا فى السياسة ويقوموا بالإدلاء بأصواتهم ـ وهى علاقة تؤيد الفرض القائل بأن المشاركة السياسية تصبح أعظم جاذبية لهؤلاء الأفراد الذين ينتمون إلى شبكات علاقات اجتماعية. وليس من الصعب أن ندرك السبب وراء ذلك. إن التوصل إلى قرار ذى مغزى فى عملية الاقتراع يتطلب استثماراً فى الوقت وتركيزاً عقلياً. ونظراً لأن الأعضاء فى الجماعات التطوعية تتوفر لديهم فرصاً عديدة لمناقشة السياسة، فإنهم يستطيعون الحصول على المعلومات بسهولة، كما أنهم يقومون بإغراء بعضهم البعض على القيام بالتصويت، أو قد يقوم بهذا الإغراء السياسيون المحليون أو الناشطون الذين يعملون على اجتذاب الناس نحو المنظمات. حيث يمكن للمواطنين مضاعفة قوتهم السياسية عن طريق دفع زملائهم وحثهم على تأييد مرشحين معينين أو قضايا معينة.

تجد معظم الدراسات أن العضوية فى المؤسسات ترتبط أيضاً بالثقة فى الآخرين. ولكن يختلف الباحثون حول مدى قوة علاقة الارتباط بينهما كما يختلفون حول اتجاه مؤشر سهم السببية بينهما. وأظهر اقتراع تم حديثاً بواسطة مركز بحوث بيو للناس والصحافة Pew Research Center for the People and the Press بين سكان مدينة فلادلفيا أنه لا توجد علاقة مباشرة قوية بين الثقة وبين المشاركة فى الأنشطة التطوعية. إلا أن الفيلادلفيين الذين يظنون أنهم بمشاركتهم فى النشاط العام يستطيعون "تغيير الأوضاع" يميليون إلى الشعور بالثقة فى الآخرين، وكانوا أيضاً بصفة خاصة أكثر احتمالاً لأن يتطوعوا.

ويميل متغير الثقة فى الآخرين إلى الارتباط مع الثقة فى الحكومة. وتشير بعض الأبحاث إلى أن عدم الارتباط بالمؤسسات الرسمية يعتبر سبباً مهماً للحذر والاحتراس من الآخرين. فعندما يخذلنا القادة السياسيون، فإننا نستخلص نتائج سلبية عن الطبيعة الإنسانية بصفة عامة. ومن المفترض أن يكون العكس صحيحاً أيضاً: أى أن الحذر والاحتراس من الناس (الذى يرجع إلى انتشار الجريمة، واختلال وظائف العائلة، ومصادر أخرى) قد يؤثر على ثقتنا فى السياسيين.

وعلاوة على ذلك ظهر انحدار شديد فى الثقة فى الحكومة أكثر من الانحدار فى الثقة بين الناس. إذ حدث الكثير من انخفاض الثقة فيما بين 75-1963، وهى فترة كانت

ملامحها الرئيسية حرب ڤيتنام وفضيحة ووتر جيت. وربما كان هذا الانخفاض فى الثقة مبرراً إلى حد بعيد. ولكن يوجد الآن على الطرفين الأقصى على الأقل، دلائل على وجود نزعة الارتياب والشك فى الآخرين وليس عدم الثقة الغير صحى. وطبقاً لدراسة حديثة قام بها مشروع ما بعد الحداثة فى جامعة ڤيرچينيا University of Virginia's Post-Modernity Project فإن خُمس الأمريكان يعتقدون أن النخبة الحاكمة "متورطة فى مؤامرة". إن الخوف المنتشر من المؤسسات العامة الرئيسية لا يخلق فقط عدم ثقة عام مسبباً عدم التشجيع على الالتحاق بعضوية الجماعات - ولكنه قد يسبب أيضاً تفضيل الناس الالتحاق بالمنظمات الخاصة المقصورة على أعضائها، والمنظمات التى تبدو منغلقة على نفسها. وكما لاحظ كل من وران إ. ميللر Warren E. Miller و ج. ميريل شانكس J. Merrill Shanks ، أن الاستهزاء الزائد والسخرية من السياسة والحكومة قد تؤدى إلى الإحجام عن التصويت وعن الأشكال الأخرى من المشاركة السياسية. إن الافتراض بأن السياسيين لا يستحقون يجعل العديد من الناس الشرفاء بعيداً عن حقل السياسة. كما أن الاعتقاد فى التآمر إنما يمنع المواطنين من التمييز والتفرقة بين القادة، والمنظمات، والأيدلوچيات.

هارب من السياسة ؟

إن الدلائل المتاحة الآن لا تسمح بوضع نتائج مؤكدة عن الوضع الكلى للحياة المؤسسية فى أمريكا. ولكن يبدو أن الأنشطة التطوعية فى سبيلها إلى توازن صحى أفضل من المؤسسات والعمليات السياسية الرسمية. ويبدو حقاً أن المواطنين، وبصفة خاصة صغار السن، يحولون ارتباطاتهم المدنية المفضلة من السياسة الرسمية إلى القطاع التطوعى. وإذا كان الأمر كذلك، فإن نظرية توكويڤيل Tocqueville الكلاسيكية يجب أن تعدل لتصبح : الحياة المدنية المحلية، بعيدة عن العمل كمدرسة للمشاركة السياسية الأوسع، ولكنها تعمل بصورة متزايدة كمهرب من (وبديل عن) السياسة. ولا شك أن آثار ذلك بالنسبة لمستقبل ديموقراطيتنا ممكن أن تكون مؤثرة للغاية.

5

لا تلومن الحجم الكبير للحكومة
جماعات أمريكا التطوعية
تزدهر فى شبكة قومية

ثيدا سكوبول THEDA SKOCPOL

يميل كثير من المحافظين إلى اتهام الحجم الكبير للحكومة الذى تصاعد على مدى سنوات القرن العشرين بأنه السبب فى انكماش المجتمع المدنى. ونظراً لاقتناعهم بأن الجماعات التطوعية ازدهرت ذات مرة داخل المجتمعات المحلية "المكتفية بنفسها"، فإن هؤلاء المحافظين غالباً ما يلجأون إلى أليكسس دى توكويفيل Alexis de Tocqueville كمرجع لتأييد تصورهم بأن البدايات الأولى لجماعات التطوع المحلية للجمهورية الأمريكية انتعشت بعيداً عن السياسة وبعيداً عن الحكومة الأعلى من المستوى المحلى. وفى الحقيقة، على أية حال، فإن كتاب فرينشمان Frenchman بعنوان *الديموقراطية فى أمريكا* *Democracy in America* يلقى الضوء بإلحاح على الطريقة التى استخدمتها الديموقراطية الأمريكية الوليدة التى تعتمد على الانتخابات فى ترويج جميع أنواع المؤسسات التطوعية وتعزيزها. وتؤكد الأبحاث الحديثة التى يقوم بها المؤرخون على الأهمية المتواصلة لدور الحكومة الفيدرالية فى الولايات المتحدة فى دعم وترويج مجتمع مدنى نابض بالنشاط والحيوية.

الجماعات التطوعية والحكومة القومية

فى الفترة ما بين نشأة الدستور وحقبة الثلاثينيات، وعندما قام أليكسس دى توكويفيل بزيارته الشهيرة لبلادنا، منحت الولايات المتحدة الوليدة حق الاقتراع لمعظم الرجال الأحرار، وأنشأت انتخابات تعتمد على المنافسة على المناصب الرئيسية على مستوى الولاية وعلى المستوى القومى. وكما أوضح ريتشارد بروان Richard Brown، أن الحرب الثورية وما تبعها من سياسة الانتخابات حثت على تكوين جماعات تطوع جديدة فى القرى والمدن الصغيرة التى لم يكن لها أن تُفرز مثل هذه الجماعات لولا الظروف السابقة. وقد قام حديثاً المؤرخ ريتشارد جون Richard John بتوثيق أن الجمهورية الأولى قامت بوضع وتطوير نظام بريدى قومى شامل وكفء إدارياً ورائعاً، يتضمن حتى القرى الصغيرة التى تقع فى مناطق نائية على الحدود. ونظراً لأن النظام البريدى للولايات المتحدة كان أكبر بكثير من النظم البريدية الموجودة فى الممالك الأوروبية البيروقراطية، قد استطاع أن يخلق شبكة اتصال ونقل البريد بواسطة العربات التى تجرها الخيول مما ساعد على تيسير التجارة، وأعان مالياً على نشر أعداد لا حصر لها من الجرائد، وحث على المشاركة السياسية الشعبية، وشجع أنشطة آلاف من المنظمات التطوعية المحلية والخارجية. وقد استفادت إحدى هيئات الإصلاح الأولى وهى الاتحاد العام لتعزيز الالتزام بيوم السبت المسيحى General Union for Promoting the Observance of the Christian Sabbath من نظام البريد واستخدمته فى تنظيم حركة على المستوى القومى تطالب بإغلاق مكاتب البريد يوم الأحد! كما استخدمت الحركات المضادة لنظام العبيد والحملات التى تدعو إلى الاعتدال، نظام البريد فى نشر دعوتهم! باختصار، نشأ فى البدايات الأولى لأمريكا دولة قومية فاعلة التى صاحب نشأتها ظهور مجتمع مدنى ديموقراطى حيث نما كل منهما وتطور فى وجود الآخر ومعه.

وثّق الدارسون أن تكوين الجماعات التطوعية فى أمريكا ظهر فى طفرات رئيسية. جاء أحدها قبل الحرب المدنية، فيما بين 1820s وحتى 1840s، وظهرت طفرات أخرى بعد الحرب المدنية، فيما بين 1870s حتى بداية القرن العشرين، وفى أثناء الثلاثينيات. وظهرت

موجات تكوين الجماعات التطوعية خلال فترات التعبئة الحزبية السياسية المكثفة، والانتخابات القومية التى تميزت بالمنافسة الشديدة. صاحبت هذه الموجات أيضاً فترات تميزت بالمجادلات الثقافية والسياسية القومية التى تركزت قبل الحرب الأهلية على قضايا المُثل الأخلاقية العليا وقضية العبيد، وتركزت بعد الحرب الأهلية على ردود الفعل للأزمات الاقتصادية والناتجة عن التحول إلى مجتمع صناعى.

قمت أنا وزملائى بتجميع بيانات عن نشأة ونمو المؤسسات التطوعية فى أمريكا كجزء من مشروع الارتباط المدنى فى هارفارد Civic Engagement Project at Harvard. وحتى الآن استطعنا تحديد خمس وخمسين "منظمة شاملة" - ويمكن تعريفها بأنها المنظمات التى استطاعت الوصول برقم العضوية إلى 1٪ من الأمريكان البالغين فى أى فترة زمنية تقع ما بين عام 1790 وحتى الآن. هذه الجماعات تكونت أيضاً فى موجات تلازمت تقريباً مع الطفرات الأكثر شمولية فى نشاط تكوين الجماعات التطوعية الذى تم توثيقه بواسطة دارسين آخرين.

وبرغم أن المشروع قد بدأ لتوه فى جمع تفاصيل "تاريخ حياة" كل جماعة من هذه الجماعات الخمس والخمسين، إلا أنه من الواضح فعلاً أن الكثير من هذه الجماعات التى بدأت خلال القرن الثامن عشر استطاعت البقاء والازدهار والاستمرار حتى القرن العشرين. وفى الحقيقة، فإن أكثر من 80٪ من جميع هذه المؤسسات الواسعة الانتشار التى تم إنشائها على إطلاق عددها مازالت باقية حتى اليوم. ومع تحول سياسة الولايات المتحدة لتصبح من الناحية القومية أكثر تمركزاً حول الحرب الأهلية، الحرب العالمية الأولى، العهد الجديد، الحرب العالمية الثانية، ثم الحرب الباردة، فإن المؤسسات التطوعية مع ذلك لم تذبل أو تنطفئ، بل على العكس، لجأ العديد من المنظمات القائمة إلى إضافة وحدات جديدة محلية وعلى مستوى الولاية، واستطاعت تجنيد المزيد من الأفراد الأعضاء، وتشعبت إلى أنشطة جديدة. وقد انخفضت العضوية بالنسبة لبعض الجماعات أثناء الركود الاقتصادى عندما لم يتمكن الناس من دفع الاشتراكات. ولم تستطع بعض هذه الجماعات أن تستعيد نشاطها أبداً، ولكن البعض الآخر استطاع أن يحقق أرقام عضوية عالية فى أثناء الستينيات والسبعينيات.

وبعكس النظرة المحافظة التى ترى أن السياسات الاجتماعية الفيدرالية مضرة بالجماعات التطوعية، إلا أن المؤسسات التطوعية ذات الجذور الجماهيرية تطورت ونمت فى ظل علاقة تبادل منفعة مع السياسات الفيدرالية، بما فى ذلك برامج "الضريبة والإنفاق" الفيدرالية. وقد حثت فوائد الحرب الأهلية مثلاً، على نمو الجيش العظيم للجمهورية Grand Army of the Republic، الذى أدى بدوره إلى دعم وتعزيز تقديم المساعدة إلى المحاربين القدامى وعائلاتهم من قِبَل الحكومة الفيدرالية، وعلى مستوى الولاية والمستوى المحلى. وكان الأبطال وراء إصدار السياسات الخاصة برعاية الأم والطفل التى صدرت فى أوائل القرن العشرين على المستوى القومى، والولاية، والمحلى كل من المؤسسات التالية : اتحاد المرأة المسيحى Women's Christian Temperance Union، والتجمع القومى للأمهات National Congress of Mothers (الذى تحول فيما بعد إلى مؤسسة الآباء والمعلمين PTA - Parent - Teacher Association)، والاتحاد العام للأندية النسائية General Federation of Women's Clubs، وهى كلها جماعات توسعت فى نشاطها الذى كان من ضمن أسبابه تشجيع الحكومة على ذلك. وكان الأبطال وراء الجهود الفيدرالية وعلى مستوى الولاية لدعم الفلاحين والعائلات التى تعمل فى المزارع مؤسسات مثل الجمعيات الزراعية ومكتب اتحاد المزارع الأمريكية Grange and the American Farm Bureau Federation، حيث نمت المؤسسة الأخيرة حتى وصلت إلى اتحاد على المستوى القومى بالاشتراك مع برامج المزارع التى نشأت نتيجة العهد الجديد. بل إن تشريع العهد الجديد والتأمين الاجتماعى نفسه كان قد صدر أساساً نتيجة تشجيع مؤسسات مثل رابطة نظام النسور Fraternal Order of Eagles، وحركة تاونسند Townsend Movement، وقد أدى التشريع بدوره إلى الحث على إنشاء المؤسسات القومية لرعاية المسنين على المستوى المحلى، والولاية، والقومى. ولم يكن لمشروع قانون GI لعام 1944 أن يأخذ الشكل الشمولى الذى صدر به، حين فتح باب التعليم العالى على مصراعيه للأمريكان ليشمل مئات الألوف من الناس غير القادرين، بدون الموقف الإيجابى الذى اتخذته رابطة المحاربين القدماء الأمريكان American Legion التى قامت بكتابة تشريع سخى والعمل على تشجيع الجمهور والكونجرس للتشريع وتأييده. وقام تشريع GI بدوره فى المساعدة على التوسع فى رابطة المحاربين القدماء بعد الحرب.

إن هؤلاء الذين يدعون بأن النظم الأمريكية الحديثة للمساعدة الاجتماعية قد خنقت ـ أو استبعدت ـ النشاط التطوعى فى المجتمع المدنى إنما يرتكبون خطأ فادحاً. وتقوم النسخة الأمريكية لدولة التأمين الاجتماعى الحديثة على تقديم برامج أساسية تمنح المزايا للأفراد فى مقابل قيام الفرد بتقديم خدماته للأمة، عن طريق مساعدة أعداد كبيرة من الطبقة المتوسطة ومن المواطنين الأفقر فى نفس الوقت. وقد تطورت دولة التأمين الاجتماعى الأمريكية الفريدة يداً بيد مع النشاط المدنى النابض بالحيوية والنشاط على المستويين المحلى والقومى. وإذا سعينا إلى تفتيت أو تجنب تقديم المعونة الاجتماعية القومية فى المستقبل، فإننا سوف نؤذى المجتمع المدنى، ولن يحقق ذلك أى مساعدة له.

الجهود المحلية : جزء من شىء أكبر

إذا كان من الخطأ رؤية الحكومة الفيدرالية كمعارض لوجود مجتمع مدنى صحى بصورة أوتوماتيكية، فإن من الخطأ أيضاً تصور أن معظم الجماعات التطوعية الأمريكية كانت منغلقة على نفسها وتقتصر على الجهود المحلية. هناك بالتأكيد جماعات معينة ظهرت واختفت فى المجتمعات المحلية وفى أماكن العمل. ولكن معظم جماعات التطوع المحلية ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع جهود موازية لها فى مجتمعات عديدة، وولايات وأقاليم أخرى (وغالباً) فى الأمة كلها. حيث يستمد الناس فى الجماعات المحلية الحماس والقدوة مما يفعله الآخرون فى مكان آخر فى نفس الوقت. وهو ما عبر عنه بذكاء شديد المؤرخ الاجتماعى ألكساندر هوفمان Alexander Hoffman، "ربما أفضل طريقة لفهم المؤسسات والمنظمات المحلية هى الإدراك بأنها مكاتب فروع أوفروع محلية يعتمد بقاؤها على الصلات الداخلية أو المحلية ـ هذه الفروع هى قواعد (بناء أمة من المتحالفين). . . . وهم الأمريكان المدرجة أسماؤهم فى قوائم جماعات الكنيسة المحلية، وروابط الأخوة، والنوادى، والمنظمات الأخرى التى تنتمى إلى شبكات اجتماعية على المستوى القومى ".

وعند دراسة مكان واحد فقط فى زمن معين، وصف المؤرخون، عن خطأ أحياناً، الجماعات المحلية بأنها تمثل جهوداً خاصة محضة. ولكن البيانات المنظمة أصبحت متاحة الآن لمساعدة الباحثين على تفنيد الأمور بصورة أكثر دقة. ففى خلال السنة الماضية، مثلاً، جمع كل من جيرالد جام Gerald Gamm وروبرت باتنام Robert Putnam مجموعة من البيانات الثرية تحصر عدد كل الجماعات المسجلة فى الأدلة المختلفة فى أكثر من أربعة وعشرين مدينة وقرية فى كل عقد بين عام 1840 وعام 1940. وظهر أن حوالى ثلث عدد الجماعات التى حصرها جام وباتنام كانت عبارة عن رابطة للرجال أو نادى نسائى ـ والتى كانت عماد الحياة الاجتماعية والمدنية فى أمريكا منذ القرن التاسع عشر وحتى الستينيات، وعندما فحص مشروع الارتباط المدنى فى هارڤارد Civic Engagement Project at Harvard، الجماعات التى تمثل رابطة للرجال التى ذكرت فى الأدلة المحلية التى فحصها كل من جام وباتنام، وجدنا أن هناك 75٪ على الأقل من أسماء الجماعات التى تقوم على أساس رابطة للرجال تشير إلى وحدات ضمن اتحادات تتجاوز المحلية. تضمنت بيانات جام وباتنام أيضاً قوائم بأسماء الكثير من الكنائس، والنوادى النسائية، وقاعات الاتحادات، والجماعات الخدمية والمهنية ـ قد يكون العديد منها مهتماً بالبحث عن الجوهر. وأعتقد أن هذه الجماعات كانت تنتمى إلى شبكات إقليمية أو قومية من المنظمات التطوعية، وذلك أثناء فترة من التاريخ الأمريكى تصور فيها الناس غالباً أن هناك وقتاً للمحلية.

وفى أثناء الفترة "الحديثة" كلها للتطوعية فى أمريكا، بدءاً من الحرب الأهلية حتى حوالى الستينيات، كان الاتحاد Federation هو الشكل الأساسى وجوهر التطوعية الأمريكية التى تتجاوز المحلية، حيث كان يصل بين عضوية الجماعات فى المدن والقرى فى شكل شبكة لها وجود تنظيمى فى كل ولاية من الولايات الثمانية والأربعين حتى الخمسين، وفى نفس الوقت كان الاتحاد يعمل على ربط المحليات والولايات فى منظمة قومية تقوم بعقد المؤتمرات وتوزع النشرات المطبوعة. وحتى وقت قريب، كانت معظم المؤسسات التطوعية الكبيرة فى الولايات المتحدة تتخذ هذا الهيكل الفيدرالى ذى الثلاث

طبقات، موازية فى ذلك حكومة الولايات المتحدة القائمة على : المستوى المحلى، والولاية، والقومى. كان هذا الشكل الفيدرالى بالنسبة للمؤسسات التطوعية فى الولايات المتحدة مرناً وسهل التكيف بصورة غير عادية. فقد سمح بالجمع بين المشاركة المحلية والديموقراطية وبين جماعية اتخاذ القرارعلى المستويين الولاية والقومى، وسمح للجماعات التطوعية، إذا أرادت ذلك، أن ترتبط بكل مستويات سياسة الحزب، والإدارة العامة، واتخاذ القرارات التشريعية فى الولايات المتحدة. وسمح أيضاً بالتعددية داخل وحدة الوطن الواحد، لأن الجماعات المحلية وعلى مستوى الولاية فى أجزاء معينة من البلد يمكنها أن تناضل من أجل أهدافها الخاصة فى حين يمكنها أن تتعاون فى نفس الوقت مع جماعات أخرى فى أماكن أخرى من أجل خدمة أهداف مختلفة غير أهدافها.

وقد استخدمت مؤسسة تطوعية واسعة الانتشار على المستوى القومى مثل الاتحاد الأمريكى للمحاربين القدماء على سبيل المثال، هذا الشكل الفيدرالى وطبقته بطريقة تكاد تصل إلى الكمال، كما أوضح ذلك ريتشارد جونز Richard Jones ووليام بينكاك William Pencak . حيث تقوم المواقع المحلية للاتحاد بإقامة المهرجانات، والإشراف على الأنشطة الشبابية، ومساعدة المحاربين القدماء وعائلاتهم، أو قد تقوم بالمساهمة فى خدمة المجتمعات المحلية عبر أمريكا، وتستمد منها الحيوية والنشاط. وفى نفس الوقت، يمكن للاتحاد بل ويقوم فعلاً بمناقشة الأمور التى تتعلق بالولاية والقضايا القومية ويتحدث مبدياً آرائه فى هذه القضايا. ويوضح الاتحاد الأمريكى للمحاربين القدماء بصورة عملية أن الاندماج فى العمل من أجل المجتمع المحلى والولاء الشديد للهوية القومية كانا دائماً متلازمين يداً بيد فى الديموقراطية الأمريكية، كما يظهر نفس الأمر فى العديد من المنظمات الأخرى مثل مؤسسة الآباء والمعلمين PTA، وفرسان كولومبس Knights of Columbus، وعدد لا يحصى من جماعات الرابطة الأخوية للرجال، وجماعات حماية البيئة، والكثير الآخر من الاتحادات التطوعية الأمريكية. وكانت عبقرية أعظم الجهود التطوعية نجاحاً وشمولية تتمثل فى خلق التكامل بين الالتزامات المحلية وعلى مستوى الولاية والقومية ـ بدلاً من جعلها تتعارض مع بعضها البعض.

ما هو الخطأ الذى حدث مؤخراً ؟

جعلت التحولات الاجتماعية الحديثة فى نشاط الجماعات التطوعى، على أية حال، من الأصعب على الأمريكان الاتحاد معاً لإنجاز أى شىء - سواء من خلال أو فيما يتعلق بالحكومة - وحتى يمكن التأكد، هناك آلاف من جماعات الجذور والجماعات القومية التى تدعو لقضايا معينة التى تكاثرت وزاد عددها فى الفترة ما بين منتصف الستينيات وحتى بداية الثمانينيات وفى نفس الوقت أدى الارتفاع فى عدد الجماعات المهنية، ومؤسسات التجارة ومنظمات المستودعات الفكرية think tanks إلى تحويل واشنطن Washington D.C. إلى عاصمة "إمبراطورية"، كما قال كيفين فيليبس Kevin Phillips. ولكن كان هناك "وسط مفقود" فى كل هذا الازدهار والتكاثر المؤسسى - وهو غياب حلقات الوصل بين الجماعات القومية والجماعات المحلية. ومع بعض الاستثناءات البارزة، مثل التحالفُ المسيحى Christian Coalition، فإن القليل فقط من الاتحادات التى اتخذت هيكل محلى - الولاية - قومى قد تم تأسيسه منذ الستينيات وحتى السبعينيات. كما أن العديد من الاتحادات التطوعية الثلاثين أو الأربعين المنتشرة على المستوى القومى والتى ازدهرت فى منتصف القرن العشرين فى أمريكا قد انخفضت أعداد العضوية فيها بشكل مطلق أو نسبى.

وقد أثرت التحولات الطبقية والنوعية على مؤسسات الولايات المتحدة. فقد كان معظم الاتحادات التطوعية فى الفترة من القرن الثامن عشر وحتى الستينيات تتميز عضويتها باختلاط الطبقات وباقتصار العضوية على أحد الجنسين. فقد التحق بالعضوية رجال الأعمال والمهنيين جنباً إلى جنب مع الموظفين وربما بعض الفلاحين الميسورين والعمال الصناعيين والحرفيين، ولكن كانت العضوية إما من الرجال فقط أو من النساء فقط، وليست من الجنسين معاً، وكان هذا الشكل السائد للعضوية هو الذى كون معظم هذه المؤسسات التطوعية متعددة الأغراض. وفى أثناء جزء كبير من التاريخ الأمريكى، أدى الفصل بين دور الرجل ودور المرأة إلى وجود هيئات واسعة وعريضة ومنتشرة مكنت أعداداً كبيرة من الأمريكان أن ترتبط معاً من خلالها عبر الخطوط الإقليمية والطبقية.

وحتى وقت حديث، كان المحاربون القدماء من الرجال والسيدات الحاصلات على تعليم عالى يتولون قيادة جماعات التطوع القومية التى تحظى بالاحترام والسمعة الطيبة. ولكن فيما بين عام 1974 وعام 1994 قادت السيدات الأفضل تعليماً الطريق إلى الانسحاب من أنواع عديدة من الاتحادات التطوعية، وفى نفس الوقت زادت مشاركتهم فى الجماعات التى ترتكز عضويتها على الوظائف المهنية مثل الاتحادات والمؤسسات المهنية. وظهر فى الولايات المتحدة أيضاً طبقة كبيرة جداً من المديرين المهنيين الذين ينتمون إلى الشريحة الأعلى من الطبقة المتوسطة، مليئة بالرجال (حيث لا سيدات هناك) الذين يرون أنفسهم كخبراء متخصصين. وبالإضافة إلى رجال الأعمال فإن المديرين والمهنيين اليوم يميلون إلى التبرع بالأموال أو العمل مع المنظمات القومية التى تدعو إلى قضايا معينة أكثر من ميلهم إلى تسلق المناصب القيادية فى المؤسسات التطوعية التقليدية على المستوى المحلى - والولاية - والقومى.

وباختصار، فإن الأمريكان الأفضل تعليماً، انسحبوا من الجماعات المحلية على اتساعها بأعداد هائلة منذ منتصف السبعينيات، تاركين وراءهم أحياناً هؤلاء الحاصلين على تعليم ثانوى أو أقل. وبالتالى فقد انزوت أكبر المؤسسات الأمريكية التى كانت عضويتها تتميز بالاختلاط بين الطبقات. ومازال أفضل الناس تعليماً يشاركون فى المزيد من الجماعات التطوعية بصفة عامة. ولكن ليس فى نفس الجماعات التى يشارك فيها إخوانهم من المواطنين الأقل منهم تعليماً.

أعتقد أن أحد الوسائل للرقى بالحياة المدنية للأمة سوف يكون الاعتماد على تشجيع الأمريكان من ذوى الحظ الأفضل فى الحياة على إعادة الالتحاق - أو إعادة تكوين - بالجماعات ذات التركيبة التى تتيح لهم فرص يومية للعمل مع قطاع عرضى واسع من إخوانهم المواطنين الممثلين لطبقات مختلفة من المجتمع للتصدى لاهتمامات الأمة. ويحتاج الأمريكان إلى الاهتمام بالتأكيد من جديد على العمل معاً، وليس فقط بالاقتصار على "مساعدة الفقراء". إننا يجب أن نحذر من استخدام عبارة "العمل من أجل" ونحل محلها عبارة "العمل مع" إذا كنا نريد حقاً بعث الحياة فى أفضل تقاليد التطوعية الأمريكية.

6

كل المجتمع محلى

الطريق إلى التجديد المدنى فى أمريكا

ويليام أ. شامبرا WILLIAM A. SCHAMBRA

فى صالة قديمة كانت أصلاً لمنظمة Veterans of Foreign Wars (VFW) المحاربين القدماء فى الحروب الأجنبية ترشح فيها المياه ويمر بها تيار هواء عنيف وتقع فى الجانب الشمالى الغربى من مدينة ميلوكى Milwaukee، ينشغل القس جيرالد سافولد Gerald Saffold بإعادة بناء المجتمع المدنى. وبالطبع، ليس هذا هو الوصف الذى يستخدمه القس فى التعبير عما يفعله. ولكنه سوف يقول إنه يعيد أرواح الناس إلى طريق المسيح ـ مستخدماً فى ذلك موهبته الموسيقية فى اجتذاب المراهقين فى قاع المدينة إلى فرقة الترتيل الدينى التى أنشأها وتسمى " الوحدة فى المجتمع Unity in the Community "، حيث يساعده قادة العصابات السابقين وتجار المخدرات فى كتابة الأغانى وتصميم الرقصات التى يؤدونها بعد ذلك فى جميع أنحاء المدينة.

برغم ذلك، فإن هذا يعتبر عمل موجه للتجديد المدنى لا يخطئه أحد، وتتم تأديته تحت أكثر الظروف غير المواتية التى يمكن تخيلها. كان هناك فيما قبل عصابات قاع المدينة التى تتكون من المراهقين الغاضبين المطرودين تماماً من المجتمع، وهناك اليوم مجتمع صاعد متلاحم، ومتحد معاً فى مسعى واحد، ويتبادل أعضاؤه تنمية مهارات التعاون، والقيادة، والمواطنة.

وللأسف فنحن حتى الآن كمجتمع لا نميل إلى الاحتفاء بهذه الفرق للترتيل الدينى باعتبارها حدث مدنى عظيم. (وهذا، لغرابة الأمر، يتعارض مع اكتشاف روبرت باتنام Robert Putnam الذى أصبح مشهوراً الآن للعلاقة بين مجتمعات الترتيل الدينى والعافية المدنية). وبدلاً من ذلك، يبدو أننا نمعن النظر إلى الأفق منتظرين ظهور حركات قومية أكبر لنعتبرها حدثاً مدنياً يستحق الاحتفاء به على مستوى الأمة، أو فى انتظار شىء يُلطِّف مزاجنا القومى الجماعى، أوشىء يعيد تجديد التلاحم القومى ويحتفظ به.

كيف وصلنا إلى هذا الانشغال بالتلاحم القومى؟ إنها قصة فكرة المجتمع القومى - الذى يعتبر التصور الرئيسى والهدف الأسمى للتقدمية الليبرالية الأمريكية فى القرن العشرين. ففى أوائل القرن العشرين استنتج مفكرونا السياسيون الأوائل - وفى مقدمتهم وولتر ليبمان Walter Lippmann، وهيربرت كرولى Herbert Croly، وچون ديوى John Dewey - أن قوى الحداثة تعمل على تآكل المؤسسات التقليدية للمجتمع المدنى بصورة سريعة وبطريقة لا رجعة فيها. وعن طريق هذه المؤسسات - مثل المدن الصغيرة، والكنائس، ومجتمعات الجيرة، والجماعات الدينية والعرقية - استطاع الأمريكان تقليدياً حكم أنفسهم، وأنشأوا واحتفظوا بثقافاتهم الدينية والأخلاقية القوية، ورعوا أكثر الفئات ضعفاً، وأشبعوا حنين الإنسان وتشوقه إلى الانتماء لمجتمع.

ولكن الآن، كما يُحذر التقدميون، أن حدود هذه "المجتمعات المنعزلة فى جزر" قد تحطمت بلا أمل على يد التكنولوچيات الحديثة - مثل السكة الحديد، والتلغراف، والتليفون، والصحافة السريعة، ومنظمة الأعمال الضخمة. إلا أن نفس هذه التكنولوچيات أدت إلى ظهور شكل جديد وأكثر تطوراً بصورة جذرية من المجتمعات - وهو المجتمع القومى الأكبر. وساعدت هذه المجتمعات المُعدلة بالإضافة إلى شبكات النقل على جمع شمل الأمة معاً حتى على الرغم من تسببها فى تمزق القرية. ومن ناحية أخرى ساعدت العلوم الاجتماعية الناهضة على ترويض التأثير الناتج عن عوامل الانقسام الاجتماعية والنفسية، وبمجرد تدريب عدد كافى من الخبراء فى الحكومة، ومجال

الأعمال، والقطاع غير الهادف للربح على هذه العلوم الاجتماعية تم تنظيم عملهم داخل هذه البيروقراطيات المستقرة التى "تدير علمياً" الآن كل الشئون الإنسانية.

وحتى يمكن وضع كل هذه القوى معاً وترتيبها فى نظام شامل، أعلن تيودور روزفلت Theodore Roosevelt فى عام 1912، أننا الآن فى أمس الحاجة إلى حكومة مركزية أكثر قوة. وعلى قمة هذا الجهاز الفيدرالى الجديد، اعتلى هذا الرئيس الديناميكى الواضح والمرتب التفكير "منصة الخطابة الصاخبة" ليُخرج الشعب الأمريكى من الحداثة التى تتسم بالفردية المتفرقة المنقسمة إلى جهد وطنى متحد وراقى التفكير. أدى هذا الخطاب البلاغى المثير، بالإضافة إلى الحرب، إلى إيجاد الشعارات اللازمة لجعل الشعب الأمريكى يشعر "بتوحده الوطنى الخفى"، كما وصفه الراحل روبرت نيزبيت Robert Nisbet.

سيطر على الحياة السياسية فى هذا القرن مشروع بناء مجتمع قومى أو عائلى أو قروى عظيم، الذى بلغ ذروته بجهود ليندون جونسون Lyndon Johnson "لتحويل وحدة الاهتمامات إلى وحدة غرض، وتحويل وحدة الأهداف إلى التوحد فى مجتمع أكبر". لقد هدانا فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt ونصحنا بالاتحاد فى مواجهة الركود العظيم Great Depression وأن نكون مثل "الجيش الوفى المدرب الذى يرغب فى التضحية من أجل نظام عام أفضل"، أو كما قال جون ف. كيندى John F. Kennedy "لا تسأل ما الذى يمكن أن تفعله بلدنا من أجلنا، ولكن اسأل عما نستطيع أن نقدمه نحن لوطننا"، أو كما حث ليندون جونسون على شن "حرب ضد الفقر". سعت الرئاسة، من خلال هذه الشعارات الملتهبة عن الحرب والإحساس بالأزمة، إلى الوفاء بهدفها الرئيسى وهو "جعلنا مجتمعاً واحداً والاحتفاظ بنا متحدين داخل هذا المجتمع". كما قال والتر مونديل Walter Mondale فى عام 1984.

وبقدر ما كان هذا المثال يبدو نبيلاً - وضرورياً مثل ضرورة الوحدة القومية فى مواجهة الطوارئ الحقيقية أو الحرب - فإن تقدمية المجتمع القومى أثبتت فى الممارسة السياسية أنها أكبر إحباطات هذا القرن. وبرغم أنها استنزفت القوة والسلطة الأخلاقية من مؤسسات المجتمع المحلى، فقد فشلت فى بناء البديل القومى الموعود.

إن استخفاف المجتمع القومى، وحملته لاستئصال المؤسسات المدنية المحلية يعتبر الجوهر الأساسى لخطاب النخبة فى القرن العشرين. حيث قيل إن المؤسسات المحلية سيئة السمعة وأنها متخلفة إلى حد ميئوس منه، كما أنها متفرقة ومجزأة، وعلى صلة بالابرشية، ويعتمد عملها على رد الفعل، بالإضافة إلى أنها مشوهة بالخزعبلات والتعصبات. فهم يتشبثون بعناد بتصورات مبهمة ورجعية عن الأخلاقيات التقليدية والعقيدة الدينية، بدلاً من إحناء الرأس احتراماً وتعقلاً لسلطة الخبراء والمهنيين المعترف بهم علمياً، الذين يستطيعون وحدهم تسخير الإمكانيات المحتملة للحداثة.

كم من المذاهب الفكرية التى خرجت من الحرم الجامعى، وكم من القصص القصيرة والروايات الطويلة، وكم من أفلام هوليوود والعروض التليفزيونية التى كشفت عن هذا التناقض بين التعصبات المحلية ضيقة الأفق البالية وبين الارتباط بالمثاليات القومية الرفيعة والفسيحة؟ وعند الأخذ فى الاعتبار عداء النخبة الأمريكية غير المغفور خلال هذا القرن، فلا غرابة فى أن تجد الموسسات المدنية المحلية نفسها تخوض اليوم نضالاً عسيراً من أجل البقاء.

أما فكرة أن المجتمع القومى فشل فى تحقيق وعده الأساسى ـ وهو إعادة ترسيخ، على المستوى القومى ككل، الإحساس بالانتماء وبالهدف ورعاية الأمور الذاتية التى قدمتها ذات يوم المؤسسات المحلية ـ فهى تعتبر اليوم بصفة عامة مجادلة تمثل وجهة النظر المحافظة. ولكن هذه الرؤية لم تنشأ من جانب الفكر اليمينى على الإطلاق. ومن المؤكد، كما أشار نيسبيت Nisbet، فقد أضاعت الرؤية المحافظة الجزء الأكبر من هذا القرن عبثاً فى تمجيد فضائل الفردية العنيفة وفضائل السوق غير المقيد، فى مواجهة تشوق أمريكا الواضح لأحد أشكال المجتمع.

بدلاً من ذلك، كان إفلاس فكرة المجتمع القومى هو محور رؤية اليسار الجديد فى الستينيات ومحور رؤية منظمين المجتمع المنتمين إلى ساوول آلينسكى Saul Alinsky من قبل، وظل الأمر كذلك منذ ذلك الوقت فقد لاحظوا مبدئياً وبصورة صحيحة، أن المجتمع الكبير Great Society لم يؤدى فى الحقيقة إلى تكون مجتمع متضامن عظيم، ولكنه أدى

بدلاً من ذلك إلى بيروقراطيات " مؤسسات الأعمال الليبرالية " التى تتسم بالبرودة، والتباعد، والغربة. ذلك أن مؤسسات الأعمال ومؤسسات الحكومة الضخمة غير الشخصية، كما قالوا، لا تستطيع ببساطة أن توفر الرعاية الذاتية ومجتمع "المشاركة الديموقراطية" الذى كانت تتوق إليه الروح الإنسانية.

واتبعت حديثاً، النظرة المحافظة هذه المبحث العام، ولكن ليس بالروح التى كانت سائدة فى الستينيات على الإطلاق. وحتى نكون متأكدين، فإن المشاركة الديموقراطية ضرورية للسعادة الإنسانية، كما يقول المحافظون، ولكن الطريقة الأمريكية الغربية لتحقيق هذه الديموقراطية كانت دائماً من خلال المواطنة المطيعة المتمثلة داخل المؤسسات المحلية التقليدية مثل الكنيسة، ومجتمع الجيرة، والمؤسسات التطوعية. واحتل الرؤساء الجمهوريون مقعد الرئاسة خلال الثلاث حقب الماضية اعتماداً على هذا الموضوع الذى ثبتت قوته، كما أن الرئيس الديموقراطى الذى فاز فى الانتخابات حديثاً للمرة الثانية اعتمد على نفس الموضوع مما يعتبر علامة على لحظة انتصار رائعة لهذا الموضوع.

ولكن مازالت هذه الجاذبية الخفية لفكرة المجتمع القومى واضحة جداً اليوم بل وتميل نحو التقليل من شأن أكثر الجهود إخلاصاً فى الحفاظ على المؤسسات المدنية والإبقاء عليها. إن التناقض فى أمتنا ينعكس بلطف فى كتاب هيلارى رودهام كلينتون Hillary Rodham Clinton الحديث بعنوان *"الأمر يبدأ بقرية It Takes a Village"*.

لقد سلمت الآن كلينتون بما أنكره الفكر التقدمى لفترة امتدت إلى معظم القرن الحالى ـ وهو أن العائلات المتماسكة، ومجتمعات الجيرة، والكنائس، أبعد ما تكون عن كونها حضّانات للتعصب ورد الفعل، بل إنها أساسية لصحة الأطفال الجسدية والنفسية ورفاهيتهم. وبعد أن أقرت بهذا، على أية حال، ارتدت بسرعة إلى موضوعات أكثر تجانساً مع مشروع المجتمع القومى منها مثلاً: أن هذه المؤسسات المحلية التقليدية قد تم تجاوزها بلا رجعة بسبب التكنولوچيا، وأننا لهذا السبب يجب أن نعتمد الآن بشدة على نصيحة ومساعدة المهنيين والخبراء المدربين، وأننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار مجموعة

جديدة متنوعة من المؤسسات الحكومية حتى نضمن لكل العائلات إمكانية الحصول على نصيحة ومساعدة هؤلاء الخبراء. أى أن القرية الحقيقية الصغيرة تُذعن بسرعة لشعار القرية القومية وتفسح له الطريق.

وبالمثل، تميل المناقشات عن إحياء المؤسسات المدنية إلى التركيز على نطاق محدود من المؤسسات القومية الرئيسية غير الهادفة للربح مثل مؤسسة الآباء والمعلمين Parent-Teacher Association PTA، أو الصليب الأحمر Red Cross، التى لا تتناقض بأى صورة من الصور مع فكرة المجتمع القومى. وبرغم أن هذه المؤسسات قد يكون لها فروع محلية، فإنها غالباً ما تنتظر أوامر التحرك من مكتب واشنطن، كما تتسلم منه التمويل المالى، ويرسم لها سياسة التعامل مع الصحافة، ويمدها بجدول الأعمال الخاص بالتعامل مع الحكومة الفيدرالية، ويقوم تدريجياً بإحلال البيروقراطيات المركزية من الخبراء والمهنيين المدربين علمياً محل القيادات المحلية من الهواة والمتطوعين. مثل هذه المؤسسات المدنية "المقبولة" يمكن الاعتماد عليها حتى فى المثول أمام لجان الكونجرس والشهادة بأنها سوف تنكمش، بدلاً من أن تزدهر، حيث لا يمكن لوجود الحكومة الخيرى أن ينكمش أكثر من ذلك.

غير أنه من المسموح الآن - بل إنه أصبح موضة بالتأكيد - أن نغضب ونتبرم من صحة مثل هذه المنظمات، لأنها بالطبع لا تلغى على الإطلاق، بل على العكس تميل إلى دعم وتأكيد هذه الشدّة السياسية المتصاعدة لفكرة المجتمع القومى. ونادراً ما يلاحظ أن صحة هذه المنظمات ربما تكون فى خطر لأنها قد استبدلت جذورها التاريخية فى مجتمعات الجيرة بقبول دعوات الكوكتيل فى صالونات النخبة السياسية والثقافية. وربما لا يمثل مأزق هذه المنظمات أى مقياس حقيقى لازدهار المجتمع المدنى الأمريكى على الإطلاق.

توصى هذه الأمثلة، بأنه بينما تآكلت بجدية السلطة المعنوية لفكرة المجتمع القومى خلال الحقب العديدة الماضية، إلا أن هذه السلطة بقيت برغم ذلك فى داخل البيروقراطيات الشامخة اليقظة التى تتكون من النخبة والخبراء - ليس فقط داخل الحكومة، ولكن فى القطاع غير الهادف للربح أيضاً - الذين لديهم اهتمامات قوية وراسخة فى إعادة

القومية لفكرة المجتمع . كما يجادلون بقوة وفصاحة، فإن " التجديد المدنى " يعنى تجديد التكريم والاحترام الواجب أن يقدمه الجمهور الناكر للجميل بصورة محيرة مظهراً تقديره للمؤسسات الأساسية التى تعمل بالنيابة عن فكرة المجتمع القومى النبيلة .

وعلى العكس من ذلك ، أنا أقترح ، أنه آن الأوان للنظر فى الاتجاه المضاد ، بعيداً عن مثال المجتمع القومى المُستَهلك ، ونحو المجتمع المدنى الصغير حقاً ولكنه ملىء بالحياة الذى يبينه القس سافولد Pastor Saffold فى الجانب الشمالى الغربى فى ميلوكى Milwaukee . وكما ناقش بوب وودسون Bob Woodson بقوة على مدى السنوات الماضية ، هناك فى الحقيقة مئات مثل سافولد فى قاع المدن الأمريكية ، يعملون فى هدوء ، وبنجاح ، وبدون هتافات جماهيرية لمكافحة استخدام المخدرات ، وتعليم الأطفال ، واستنقاذ المراهقين من عضوية العصابات ، وإعادة بناء اقتصاديات مجتمعات الجيرة ـ وبعبارة أخرى أن تقوم هذه المؤسسات المدنية المحلية الصغيرة بإنجاز مالم تستطع البيروقراطيات المحلية أن تحققه أبداً .

وفى أثناء ذلك حاول قادة منظمات القاعدة التى ترتكز على العقيدة والدين فى أمتنا التصرف لإعادة إحياء مؤسسات ومبادئ المجتمع المدنى ـ فى الوقت والأماكن التى نفضت منها بيروقراطيات الأعمال والحكومة والأغلبية العامة للمنظمات غير الهادفة للربح يدها من العمل واختفت . ويمكن اعتبار هؤلاء القادة أخصائيين فى علاج الجروح التى تصيب المجتمع المدنى ـ وخبراء حقيقيين فى التجديد المدنى .

ومع ذلك ، فلا تزال مثل هذه المبادرات من منظمات القاعدة ملموسة بالنسبة للنخبة ، أو إذا كانت واضحة فإنهم يرفضونها على أساس أنها استثناءات ترتبط بالجاذبية الشخصية لهؤلاء القادة ، أو على أساس أنها ملهمة ولكنها تمثل وقائع منعزلة . وترى النخبة فضلاً عن ذلك أن هذه المجتمعات المحلية الصغيرة ليست فروعاً طيعة سهلة الانقياد لمنظمات أكبر غير هادفة للربح و " مقبولة " ولكنها بدلاً من ذلك تراها على أنها مبادرات محلية شديدة فى استقلالها هينة ولا قيمة لها ، يمنعها انشغالها بالعمل مع الفقراء من الالتحاق بالتحالفات الكبيرة التى تحارب الفقر . ولا يوجد بها هيئة من العاملين البيروقراطيين المُعتمَدين ، ولكن يشغل وظائفها متطوعون ربما تكون كل مؤهلاتهم

الرئيسية أنهم استطاعوا هم أنفسهم حديثاً التغلب على الظروف المحبطة والمخيفة فى قاع المدينة. ولا يُولى هؤلاء القادة اهتماماً كبيراً بقوى الإصلاح فى العلوم الاجتماعية، ولكنهم يرون كل يوم ثمار إيمانها بقدرة الله على تحويل النفوس.

وبرغم ازدراء النخبة لهذه الجهود المحلية الصغيرة، فإننا يجب أن ننتبه لحكمة هؤلاء القادة فى منظمات القاعدة الذين استطاعوا، برغم القوى العنيفة المضادة، إنجاز الإحياء المدنى الذى نحلم جميعاً أن يتحقق فى مجتمعاتنا كلها. ويجب أن نقدرهم، ونُكرِّمهم، ونحتفى بهم. ويجب أيضاً أن نلقى الضوء على الطرق التى يمكن بها إعادة توجيه الموارد الخاصة والعامة نحو هؤلاء الذين حققوا الكثير فعلاً بدون أى مساعدة خارجية. وهنا يجب أن تقوم الحكومة الفيدرالية بدورها أيضاً ـ ليس كالبانى الأعظم للمجتمع القومى، ولكن كخادم متواضع لصناع المجتمع الحقيقيين فى مجتمعات الجيرة.

عندما قررت منظمة المحاربين القدماء فى الحروب الأجنبية VFW منذ فترة مضت إغلاق الصالة التابعة لها فى الجانب الشمالى الغربى فى ميلوكى، فإن هذا بلا شك يعتبر تقهقراً لمنظمة قومية رئيسية لا تهدف للربح وهو خسارة أخرى يمكن إضافتها بدقة لقائمة الفوائد والخسائر القائمة التى وضعها باتنام للمجتمع المدنى. وعندما ملأت الموسيقى المرحة لجيرالد سافولد أرجاء هذه الصالة المهجورة مرة أخرى، وهو بلا شك تقدم حيوى فى التجديد المدنى مضى بدون أن يسجل له على الإطلاق. لقد آن الأوان لنحول نظرنا بعيداً عن المشروعات الفاشلة للمجتمع القومى، وأن نُركّز مرة أخرى على الكنائس، والمؤسسات التطوعية، وجماعات الجذور التى تعمل مباشرة مع القاعدة التى تعيد بناء المجتمع المدنى فى أمريكا، عائلة بعائلة، وقطعة قطعة، وحى حى.

7

عمل الرب
الكنيسة والمجتمع المدنى

جون ج. ديليليو الابن JOHN J. DILULIO JR.

فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، قامت مجموعة من القساوسة السود فى قاع مدينة بوسطن بتنظيم أنفسهم حول خطة للحد من عنف الأطفال الأحداث، وإصلاح الحدائق والطرق الجانبية، وتعليم الأطفال المعرضين للخطر، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتقوية العائلات، وإحياء الحياة المدنية فى مجتمعات الجيرة الخالية من الوظائف والمضطربة بالمخدرات والجريمة. لم يضع الخطة، التى تضمنت كل شىء من برامج الترويج الصيفى، والتدريب على القراءة والكتابة حتى علاج الإدمانْ الشخصى لكل فرد على حدة بالاعتماد على الإيمان والعقيدة، وكذلك جولات أمنية فى الأحياء المجاورة، أى خبراء أكاديميون، ولم تكن ممولة من المؤسسات الكبرى، ولم يمدحها كبار الفلاسفة، ولم تسترشد بوكالات الحكومة. ولكن على العكس من ذلك، كانت مرتكزة على ما تعلمه بصفة شخصية وعن قرب هؤلاء القساوسة ومعهم كادر صغير مخلص من المتطوعين البالغين صغار السن على مدى السنين التى قضوها فى التعايش، والعمل، والمشى - يوماً بعد يوم - بين أفقر الفقراء وأطفالهم فى المناطق الحضرية الفقيرة.

أنباء طيبة

كان الجهد نابعاً، في الحقيقة، مما تعلمه القساوسة والمتطوعين من الكنيسة من ملوك المخدرات المحليين، حيث كان القساوسة يناضلون من أجل إنقاذهم من الإدمان، والعنف، والسجن، والموت ـ ومن لعنة الله أيضاً. كان على رأس هذا الجهد الموقر يوجين ف. ريفرز الثالث Eugene F. Rivers III قسيس كنيسة أزوسا المسيحية المحلية، الذى كان يسكن منزلاً متواضعاً يقع فى أحد صفوف منازل قاع المدينة، وكان المنزل قد هوجم مرتين بطلقات رصاص من مدفع رشاش، كما يسترجع أحد المشاهدين للواقعة " كنا نشعر بشدة الإنهاك، عندما سألنا أحد تجار المخدرات الرئيسيين فى المنطقة لماذا فقدناك يا رجل؟ لماذا نفقد أطفالاً آخرين الآن وما الذى يجعلهم يندفعون إلى هذا الطريق؟ " نظر إلينا محملقاً فى عيوننا وقال " أنا هنا معهم دائماً، أما أنتم فلا. وعندما يذهب الأطفال إلى المدرسة يجدوننى هناك، وأنتم لا. وحين يذهب الولد لشراء رغيف خبز أو عندما يحتاج زوج من الأحذية أو حتى عندما يحتاج إلى شخص أكبر منه يتحدث إليه أو مجرد الشعور بالأمان والقوة، يجدنى معه وأنتم لا. أنا معهم دائماً، وأنتم لا. أنا أكسب، وأنتم تخسرون " .

ساعد هذه الجهود منذ البداية كنيسة بوسطن الكاثوليكية Boston's Catholic Church، وعدد من المعابد المحلية، ولاقت جهود إنقاذ المجتمع المحلى التى يقوم بها قساوسة هذا المجتمع من السود الواقع فى قاع المدينة تأييداً أوسع فى عام 1992 بعد أن هجمت مجموعة من أعضاء عصابة على جنازة طفل قُتل فى حادث إطلاق نار عشوائى من أحد السيارات وقامت بطعن طفل آخر أمام جميع الحاضرين الذين أصابهم الذهول من جراء ما شاهدوه. وفى كلمات الموقر چيفرى براون Reverend Jeffrey Brown القسيس المعمدانى الذى عمل عن قرب مع ريفرز، التى وصف بها تأثير الحادث جاء : "كان هذا الحادث البشع إنذاراً لنا جميعاً، ولكنه لم يوقظنا نحن والكنائس المحلية الأخرى والناس المؤمنين فقط، ولكنه أيقظ أيضاً القوى السياسية وجميع القوى الأخرى الموجودة" .

بعدها بفترة وجيزة، بدأت الصحافة المحلية والكثير من السياسيين المحليين وعلى مستوى الولاية يعترفون جميعاً بعمل هؤلاء القساوسة . وبالتالى بدأ البوليس المحلى، والعاملون المسئولون عن مراقبة المفرج عنهم تحت الملاحظة، الذين كانوا فى لبس وغموض عن دورهم فى مشاركة الدعاة الدينيين فى جهودهم، يعملون يداً بيد مع رجال الكنيسة فى أعمال بوليسية كثيرة ومتنوعة لمكافحة العصابات، ومراقبة الأحداث المفرج عنهم تحت الملاحظة، وفى مبادرات منع وقوع الجرائم .

لاقى أحد نتائج هذه الجهود دعاية كبيرة، وهو : أن مدينة بوسطن لم تقع فيها جريمة قتل شباب باستخدام مسدس منذ يوليو 1995، واعترف كل شخص بدءاً من عمدة المدينة وحتى هؤلاء الضباط الغارقين فى خندق مراقبة المفرج عنهم تحت الملاحظة، أن مثل هذه النتيجة لن ولا يمكن أن تتحقق بدون جهود ريفرز وبراون، والقساوسة الآخرين والمتطوعين من الكنيسة . وقال حديثاً أحد ضباط البوليس القدماء فى بوسطن لمجموعة من قساوسة فيلادلفيا "بالكنائس وبالتعاون يمكن أن نغير حال مجتمعات الجيرة رأساً على عقب . أما بدون الكنيسة، وبدون التعاون، فلا نستطيع تحقيق ذلك على الإطلاق" .

ما بعد بوسطن

كوّن كل من ريفرز وبراون بالتعاون مع الموقر كيفين كوسبى Reverend Kevin Cosby من لويز فيل Louisville فى ولاية كنتاكى Kentucky، بالتعاون مع الموقر هارولد دين ترولير Reverend Harold Dean Trulear من فيلادلفيا Philadelphia "مؤسسة القيادة" القومية التى تسعى إلى مساندة جهود تنمية الشباب والمجتمع المحلى المعتمدة على العقيدة والإيمان الجارية فى قاع المدينة، كما تهدف إلى تعبئة 1000 كنيسة على الأقل من قاع المدينة حول جهد مماثل على نمط جهود بوسطن وذلك فى 40 ضاحية من أكثر الضواحى فساداً فى أكبر 25 مدينة فى الأمة، وذلك مع حلول عام 2006 . وفى شهر مايو منح معهد المجتمع المدنى Institute for Civil Society، وهو مؤسسة خيرية جديدة تقع فى نيو إنجلند، هذه الجهود مبلغ 750,000 دولاراً كبذرة أولى لمنحة سنوية لمدة ثلاث سنوات . يقول كوسبى : "عقدنا

فى لويز ڤيل Louisville اجتماعات حضرها 2500 شخصاً مستعدين للعمل فوراً " ويقرر ترولير : " بالمثل ، هناك أكثر من ألف كنيسة فى مدينة نيويورك الضخمة وحدها تقدم نوعاً من خدمة التواصل الدينى مع الشباب ومع المجتمع ، ويقوم بنفس العمل فى فيلادلفيا مجموعة من شبكات الكنائس الجديدة التى تم إعادة بث الحياة فيها " .

قام فعلاً كل من ريفرز وبراون بدور فى جهود تعبوية يبدو أنها واعدة فيما يزيد عن ستة مدن من شيكاجو Chicago وحتى تامبا Tampa . وفى نفس الوقت ، استطاعت جهودهم ، على مدى السنة الماضية أو نحوها اجتذاب اهتمامات مؤيدة لجهودهم من الصحفيين القوميين ، وقادة منظمات الأعمال ، والسياسيين ، والأكاديميين ، وآخرين ، بما فيهم الأشخاص ذوو التأثير فى منطقة بوسطن ، وكذلك المؤسسات التى كانت " لا ترغب فى أن تكون لها أى علاقة بالكنائس ، ولا تمارس أى عقيدة دينية ، وكانت لا ترد على مكالماتنا التليفونية ، ولم ترغب فى منحنا أى وقت من النهار فى السنوات الماضية بالرغم من أن جهودنا كانت قريبة جداً من قاع المدينة التى ينتمون إليها " ، كما قال ريفرز وبراون وأكدوا لرجال الكنيسة الذين كانوا فى بداية تنظيم جهودهم للعمل داخل المدن .

هذه هى الأنباء الطيبة . أما بالنسبة للأنباء السيئة ، على أية حال - أو ، بصورة أكثر دقة ، الأخبار المعقدة - فهناك أولاً ما يتعلق بحكاية بوسطن ، وهناك ثانياً ما يتعلق بالحقيقة الطاغية وهى أنه ولا حتى جيش من الكنائس جيدة القيادة وجيدة الدعم أو البرامج المعتمدة على العقيدة والدين يمكنه أن ينقذ أكثر أطفال الأمة عرضة للخطر ، ويبعث النشاط فى مجتمعات الجيرة المسممة ، ويبث الحياة فى المجتمع المدنى فى قاع المدن الأمريكية بدون الدعم البشرى والمالى من كنائس الضواحى ، والمؤسسات المدنية غير الدينية ، ومؤسسات الأعمال الضخمة التى تهدف للربح ، وأخيراً ، دعم الحكومة بجميع مستوياتها .

وبالعودة إلى بوسطن . فإنه برغم كل هذا الاهتمام ، والمديح ، والدعاية ، وريفرز ، وبراون ، والمتطوعين من الكنائس المحلية ، فما زالت هناك حاجة للمزيد من المتطوعين ، ومازال هناك نقص فى الدعم المالى . وتوضح إيڤا ثورن Eva Thorne طالبة الدكتوراة فى العلوم السياسية فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute for

M.I.T Technology التى عـملت بالتعـاون مع آخرين من شبـاب المهنيين السـود، مع قساوسة بوسطن ما يقرب من حوالى عشر سنوات، والتى تعد خطة تحت إشراف الكنيسة لإعادة تنمية دورشستر Dorchester تتكلف عدة ملايين من الدولارات :

" يحتفل كل فرد بالنجاح ويقول 'آمين'، ولكن معظم الناس، وبصفة خاصة الأكثر تعليمـاً، مـازالوا فى خـلاف عـميق حـول العـمل مع الكنائس أو من خـلال حل المشـاكل الاجتمـاعية والاقتصادية . حيث يشك البعض فى أن الناس المنتمين إلى الكنيسة أغبياء، كما يتملكهم العداء بصفة عامة للدين وكل ما هو دينى . وبالنسبة للبعض الآخر، فالأمر يظل معلق بين الكنيسة والولاية، حيث يسيطر ذلك على تفكيرهم حتى عندما لا تكون الحكومـة طرفـاً فى أى شىء نحـاول القيـام به . والأمـر أعـمق من ذلك بكثيـر بالنسـبة للكثيرين . ويقول لسان حالهم : 'هل تعرف، إننى لن أذهب إلى هذه الأماكن حيث يوجد مدمنو المخدرات والأطفال الذين يتسمون بالعنف! ولن أتحول إلى شخص لطيف واستغنى عن وقتى الحر' . ومن ثم، هناك هؤلاء الذين يتعجبون من ذلك الدافع الدينى الذى يجعل البعض يـمشى بين الفـقـراء، وهناك أيضاً هؤلاء الذين يتملكهم فعلاً هذا الدافع بصورة حقيقية وقوية . ولكن، فى نفس الوقت، هناك على الجانب المضاد من يسد عليك الطريق وهم هؤلاء الذين يظنون أن دافعك الدينى هو، فى الحقيقـة، ضعيف جداً أو زائف، وأن كـل الدعـاة الدينيـين فى قـاع المدينة قـوّادون يتـخـذون مظهـر المعلمين . إنه شىء مـحـبط للغـاية ".

عندما يتأمل ريفرز، وبراون، والتابعون لهم البسطاء الأقل حظاً ولكنهم يتـمتعـون بذكاء اكتسبوه من تواجدهم فى الشارع الجهود التى سموها "24-7-365، النوم بملابسنا" التى بذلوها من أجل السيطرة على عصابات الشباب المحلية بطريقة تعتمد على الإيمان وتقوم على بناء أواصر الصداقة، ومن أجل الحد من استخدام الأحداث للمسدسات فى أحياء الجيرة، فإنهـم يشعرون فى نفس الوقت بالرعب من احتمـالات الزيادة الرهيبة فى أعداد الذكور السود الفقراء، الشباب، الذين لا أب لهم، ولا يشغلون أى وظائف . حيث يتنبأ الباحثون المحليون أن أعداد الذكور السود المقيمين فى المدينة الذين تتراوح أعمارهم

بين أربعة عشر، وأربعة وعشرين عاماً سوف تنمو لتصل إلى ما يزيد عن 30,000 مع حلول عام 2005، وهو تقريباً رقم يماثل زيادة قدرها ثلاثة أضعاف رقم السكان المقيمين هناك فى عام 1995. "كثير من هؤلاء الأطفال" كما يحذر ريفرز قائلاً : "تتراوح أعمارهم بين أربعة إلى أربعة عشر عاماً، يتسكعون ليلاً فى شوارعنا بدون أى رعاية أو رقابة أو توجيه من الكبار. نحن نحاول الوصول لأمهاتهم، ونحاول إعادة وصلهم بآبائهم، أو بشخص يمثل صورة الأب، ونحاول أن نستميلهم بطريقة إيمانية. ولكن القوة الاجتماعية التى يمثلونها تنمو بمعدل يماثل على الأقل القوة الاجتماعية التى نمثلها نحن، فهو أول جيل من الأطفال يولد ليجد أزمة الكوكايين فى أشدها ويعانى من الصدع الذى سببته، وليواجه التخفيضات فى مساعدات الفقراء".

استجابة لهذه المتغيرات، يضاعف القساوسة جهودهم التى يبذلونها فى مشروع ريادى طموح، يسمى عملية Operation 2006، الذى يسعى إلى إدماج القساوسة والمتطوعين من الكنيسة فى حياة كل فرد من صغار السن من الذين يعتبرون أكثر الفئات تعرضاً لخطر داهم، على أن تُقدم لهم الاستشارة ويتم توفير وظائف لوالديهم أو للوصى القانونى عليهم، مع تقديم كل شيء للأطفال بدءاً من توفير بيئة آمنة راعية لهم بعد المدرسة وكذلك وجبات معقولة وحتى برامج الترويح تحت إشراف الكبار، وقضاء فترة ملاحظة الأحداث تحت رقابة كبار السن. يعلق ترولير قائلاً : "نحن نأمل أن تؤدى الكنائس فى فيلادلفيا وفى المدن الأخرى نفس العمل، ولكن كنائسنا لا تستطيع البدء فى تنفيذ ذلك وحدها".

نعم إنهم لا يستطيعون حقاً.

عوامل الإيمان

صحيح أن معظم أفضل الأبحاث التجريبية الحديثة تشير إلى أن الكنائس الواقعة فى قاع المدينة، وبصفة خاصة الطوائف السوداء، قد ضاعفت مرات عديدة وزنها وقيمتها فى خدمة المجتمع. فمثلاً فى عام 1990 وجدت دراسة ما يزيد عن 2,100 كنيسة لطائفة السود

فى الضواحى أن 70 فى المائة من هذه الكنائس قام بدعم أو شارك مباشرة فى الأنشطة التى تهدف للخروج والتواصل مع المجتمع ـ مثل تعيين العاملين فى دور الرعاية النهارية للأطفال، وتقديم برامج منع سوء استخدام المواد المخدرة، وإدارة بنوك الطعام، وبناء أماكن إيواء، وكثير على هذا النحو. وذكر موجز لأبحاث فى نفس الموضوع نشر فى عام 1994 العديد من الدراسات المرجعية فى نفس الموضوع التى توضح أن معظم كنائس السود التى توجد فى الضواحى تمارس جهود خدمة المجتمع بدءاً من توفير السكن، والخدمات الصحية، وحتى توفير تعليم ما قبل المدرسة وكذلك التعليم الابتدائى.

وهناك 55 فى المائة من الكنائس فى مدينة أتلانتا Atlanta، طبقاً لما ورد بالدراسة، مرتبطة بنوع من برامج التواصل مع المجتمع تتجاوز مراسم الخدمة الدينية المعتادة فى الكنائس. وسوف يقدم مسح عميق، سوف يُنشر مستقبلاً، يشمل العديد من المدن، تقوم به مؤسسة شركاء من أجل أماكن مقدسة Partners for Sacred Places، وهى مجموعة لا تهدف للربح مقرها فى فيلادلفيا تهتم أساساً بالصيانة التاريخية للكنائس القديمة فى الضواحى، ولمجمعات اليهود، والمعابد، أكثر الأدلة شمولاً حتى الآن على أن كنائس المدن الكبرى تحتضن جهوداً هائلة ومتنوعة لتنمية الشباب والمجتمع المحلى وهى جهود قد تتكلف عشرات الملايين بدون مبالغة لو تم تقديمها عن طريق الحكومة من حصيلة الضرائب التى يدفعها الشعب.

ولكن كما حذر حديثاً الاقتصاديتان ليندا لورى Linda Loury وجلين لورى Glenn Loury، مازلنا بعيدين جداً عن توافر هيكل متكامل ومحدد من الأبحاث التى تقدم الدليل المثبت علمياً عن مدى تأثير وفاعلية البرامج الاجتماعية المنبثقة عن الكنيسة والتى تعتمد على الإيمان والعقيدة.

على أن معظم الأدلة المبدئية مشجعة بالتأكيد، بما فى ذلك الدراسات التى توضح أن الذكور من الشباب السود الذين يقطنون الضواحى وتحتضنهم الكنيسة أمامهم حياة أكثر إشراقاً (بمعنى معدلات أقل من الجريمة، والمخدرات، والبطالة) من نظرائهم الشباب الذين لا ينتمون للكنيسة، وتشير الأدلة المبدئية أيضاً، إلى أن البرامج التى تنفذ فى السجون وتعتمد على العقيدة والإيمان تؤتى بنتائج إصلاحية شديدة التأثير، وهناك المزيد.

ومازال حجم الأبحاث المنشورة عن "عامل الإيمان" فى مهده، وحتى مع الطفرة الحديثة فى اهتمام الرواد من علماء الاجتماع والتحليلات السياسية بالموضوع، فسوف يمر بعض الوقت قبل أن نستطيع تحديد الظروف، إذا كانت هناك فعلاً، التى يمكن أن توفر النجاح لأنواع معينة من البرامج المعتمدة على الكنيسة، أو نحدد، إذا أمكن ذلك على الإطلاق، الجهود المرتكزة على العقيدة والإيمان التى يمكن أن تتخذ للحد من الجريمة نسبياً، والتقليل من الفقر، والقضاء على الأمية، أو تؤدى إلى آثار اجتماعية إيجابية أخرى مرغوبة ويمكن التنبؤ بها.

الارتكاز على الكنيسة والانطلاق منها

مع تقدم هذا النوع من الأبحاث للأمام، ومع استمرار قساوسة مثل ريفرز فى جمع التأييد لهدفهم النبيل، فسوف يكون من المهم جداً أن يفهم جميع المعنيين كنائس قاع المدينة على أنها جزء من "قطاع المجتمع المدنى" كما تصفه عبارة ليستر سلامون Lester Salamon.

فى عدد يناير/ فبراير من دورية *المجتمع Society*، تحدى سلامون النظرة التقليدية للمجتمع المدنى التى تقرر أنه مجموعة من المؤسسات غير الحكومية وغير منتمية لنظام السوق مثل "هيئات الادخار، وفرق التراتيل الدينية فى الكنائس، النوادى الرياضية، المؤسسات الخيرية، ومؤسسات البر" والتى تتميز بمهمة فريدة هى خلق "شبكات من الارتباطات المدنية التى تنتج وتقوى من القيم المجتمعية ومبادئ الثقة التى تعتبر ضرورية ولازمة للتعاون وللحياة المدنية". ويقول إن هذه النظرة "تُسقط من حسبانها إلى أى مدى يعتمد 'المجتمع المدنى' على القطاعات الأخرى حتى يبقى ويستمر".

وبناء على خليط متنوع من البيانات الدامغة عن قطاع المجتمع المدنى فى الولايات المتحدة وفى ديموقراطيات أخرى، يطرح سلامون علامة استفهام كبيرة من الناحية التجريبية أمام فكرة أنه بينما "تتوسع الدولة وتمتد، فإنها تتسبب بذلك فى أن تصبح المنظمات التطوعية لا لزوم لها من الناحية الوظيفية مساهمة بذلك فى انحسار والتقليل من

شأن روح المجتمع التى يحاولون الإبقاء عليها. وبدلاً من " الصورة المتصارعة للعلاقة بين قطاع المجتمع المدنى والدولة التى محصلتها فى النهاية صفر " ترسم البيانات التى فحصها صورة أكثر تعقيداً " لثلاثة قطاعات متميزة تقريباً ـ الحكومة، وقطاع الأعمال، وغير الهادف للربح ـ التى تجد برغم الاختلاف بينها سبل للعمل معاً للاستجابة لاحتياجات الجمهور " . وقال مستطرداً أنه بعد تصوير المجتمع المدنى بهذا الشكل فإن " تعبير 'المجتمع المدنى' لن ينطبق على قطاع معين، ولكنه سينطبق على علاقة بين القطاعات المختلفة، حيث تتميز هذه العلاقة بمستوى عالى من التعاون ويسود فيها الدعم المتبادل " .

يبدو أن بعض المحافظين من أبطال الجهود المعتمدة على العقيدة والإيمان يفترضون أن هؤلاء المدافعين عن حكومة الرفاهية المتحررة وهؤلاء الداعين إلى الأعمال الخيرية الدينية الكبيرة التى تمول جزءاً كبيراً منها الحكومة، هم فقط الذين يحذرون من أن الكنائس والمؤسسات المدنية الأخرى لا تستطيع أن تملأ الفجوات فى الخدمات المالية والاجتماعية التى تختلف عن انسحاب الحكومة من تقديم المساعدات العينية والنقدية المنخفضة الدخل للفقراء. إنهم على خطأ، تماماً كما أن رؤوسهم مغلوطة.

وكما جادل علناً كل من وزير التعليم الأسبق ويليام ج. بينيت William J.Bennett والسناتور دانيل كوتس Daniel Coats، بقولهما: "إن انسحاب الحكومة، لا يؤدى دائماً، أو على الأقل ليس فوراً، إلى إعادة ميلاد المجتمع المدنى" . أو كما تقول كلمات ريفرز، "بدون تأييد الجمهور ومساندته، وبدون الدعم المالى وتوافر الإمكانيات الأخرى، لا توجد أى طريقة أخرى أمام الكنائس أو فى إمكان أبناء المجتمع يمكن بها تغيير الأوضاع. ولكن إذا تعلمنا كيف نعمل معاً، فلا حدود إذن لما يمكن أن نحققه قبل فوات الأوان" .

رأس المال الروحى

آمين. من المهم أيضاً أن نفكر بنظرة ناقدة فى المجتمعات الإيمانية من منظور المجادلات الأوسع عن حالة المجتمع المدنى، وأن نسأل كم من مخزون رأس المال الاجتماعى فى ضواحى أمريكا الذى يبدو ظاهرياً أنه تضاءل ويعتبر كما كان من قبل "رأس مال روحى" .

فى العديد من المقالات التى نشرت فى منتصف التسعينيات، بداية من المقالة التى لقيت شهرة كبيرة بعنوان "لعب البولينج وحدى" ألقى عالم العلوم السياسية روبرت باتنام الضوء على دلائل تشير إلى "تآكل واسع مستمر فى الارتباط المدنى، والذى بدأ منذ ربع قرن مضى". ويقول إن هناك أعداد أقل من الأمريكان تذهب للإدلاء بأصواتها، أو يلتحقون بمؤسسة الآباء والمعلمين PTA، أو يذهبون للكنيسة، أو يشاركون فى المؤسسات المدنية الأخرى أو أنشطة الجماعات، وأن هذه الأعداد مستمرة فى الانخفاض.

انتُقدت أطروحة باتنام عن انخفاض رأس المال الاجتماعى بناء على أسس مختلفة عديدة، كما أن الثرثرة الأكاديمية الفارغة عن المجتمع المدنى مازالت جارية بل وأمامها شوطاً طويلاً حتى تتوقف. شيء واحد فقط، على أية حال، لا يمكن النزاع عليه. وهو أنه فى حين أن هناك المزيد من الأمريكان الذين يلعبون الآن البولينج وحدهم، إلا أن أعداداً تصل إلى ملايين من الأمريكان ما زالوا يؤدون صلواتهم معاً، ويتطوعون من خلال كنائسهم.

هناك بحث ميدانى ممتاز أنتجه جورج جالوب الابن George Gallup Jr. يوثق بوضوح أن معظم الأمريكان يؤمنون بالله، وينتمون إلى كنيسة أو معبد، ويعترفون أن الدين مهم جداً فى حياتهم. وفضلاً عن ذلك، هناك أكثر من 60٪ من كل الأمريكان، وأكثر من 80٪ من الأمريكان السود يعتقدون أن الدين ممكن أن يحل كل أو معظم المشاكل الاجتماعية.

تعتبر الكنائس المصدر الأكبر والوحيد للمتطوعين، متقدمة فى ذلك عن أماكن العمل بكثير، وعن المدارس والجامعات، والرابطات، والمؤسسات المدنية الأخرى. وكما لخّص جالوب الدليل فقال "تعتبر الكنائس والوحدات الدينية الأخرى أكبر الداعمين للخدمات التطوعية من أجل أحياء الجيرة والمجتمعات. يميل أعضاء الكنيسة أو المعبد. . أن يكونوا أكثر انخراطاً فى النشاط الخيرى، وبصفة خاصة من خلال مجموعة منظمة من غير الأعضاء وقام نصف أعضاء الكنائس تقريباً بأداء عمل تطوعى غير مدفوع الأجر فى أى سنة، مقارنة بثلث غير الأعضاء فى كنائس".

الخيار الخيرى

أخيراً، من المهم جداً أن نحتفظ بالتركيز على كيف يستجيب المتطوعون الأعضاء فى كنائس وباقى قطاع المجتمع المدنى للنظام الفيدرالى للمزايا الاجتماعية الذى تضاءل الآن حجم المساعدات التى يقدمها إلى حد بعيد.

يؤدى الجزء 104 من لائحة المسئولية الشخصية والتعويض عن فرص العمل لعام Personal Responsibility and Work Opportunity Reconciliation Act 1996 (a.k.a قانون المزايا الاجتماعية) إلى تشجيع الولايات على إشراك المنظمات المعتمدة على العقيدة والإيمان كمانحين لخدمات المزايا الاجتماعية التى تمولها الحكومة فى واشنطن - مثل برامج البحث عن وظيفة، والمنازل التى تحتضن الحوامل من البنات صغيرات السن غير المتزوجات، وبرامج علاج الإدمان، والمزيد من مثل هذه البرامج. وطبقاً لما يسمى بند الخيار الخيرى، فإن القائمين بالخدمات الدينية الذى يقبلون تمويل مالى من الحكومة لهم الحق فى الاحتفاظ بهويتهم الدينية - بمعنى عرض الفنون الدينية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالأفراد العاملين طبقاً لأسس دينية، والحد من نطاق المراجعات الحكومية عن طريق وضع المبالغ الفيدرالية فى ميزانيات منفصلة.

يبقى غير واضح، حتى هذه اللحظة، عما إذا، وهل، وما هو مدى استفادة الكنائس من توفير هذا الخيار الخيرى، وإذا كان الأمر كذلك، فما هى الآثار الناتجة على ذلك؟ فى الحقيقة، قد لا نعرف الإجابة أبداً. حتى قبل تطبيق قانون المزايا الاجتماعية، كانت مشروعات الأبحاث على مستوى الولاية وعلى المستوى القومى تخطط لمراقبة تأثير انخفاض المساعدات الاجتماعية. ولكن ليس هناك أى اهتمام تقريباً بتطبيق بند الخيار الخيرى.

وفى محاضرة ألقاها عام 1995 الاقتصادى روبرت و. فوجيل Robert W. Fogel، قال فيها إن الولايات المتحدة تخوض الآن "اليقظة الرابعة العظمى"، وهى "بعث دينى جديد يشعله الاشمئزاز من أنواع الفساد التى تسود المجتمع المعاصر"، والتى تؤثر على

" إعادة التشكيل السياسى " كما هو واضح فى التشريعات الصادرة من صنع يد الكونجرس فى دورته رقم 104 بقيادة الجمهوريين .

ولعل من أكثر الأطروحات إثارة للتفكير العميق هى التساؤل عما إذا كان هناك شخص استيقظ فعلاً وانتبه حقاً للخيار الخيرى ، وإذا كان ذلك قد حدث فعلاً ، فكيف كانت ، وما هى النتائج التى ترتبت على ذلك . تلقى هذه الأطروحة تفكيراً عميقاً وتدبر من الدعاة الدينيين والسياسيين ، والفلاسفة ، والمديرين فى الإدارة العامة للحكومة ، والمحللين السياسيين الذين كانوا أول من اهتم بهذا الأمر .

8

الإيمان عالى القدرة
والمجتمع المدنى

يوجين ف. ريفرز EUGENE F. RIVERS III

تعتبر كنائس السود الهياكل الوحيدة التى مازالت قائمة فى العديد من أحياء الجيرة التى تقع فى قاع مدننا. وأنا أعنى هذا حرفياً ومجازياً. حيث وفرت الكنائس التى ينتمى إليها الأمريكان الأفارقة فى ضواحى أمريكا من الناحية العلمية الملجأ الوحيد فى هذه الأماكن التى تتسم بالعنف ولا يمكن التنبؤ فيها بما يمكن أن يقع فى اللحظة التالية، حتى هذه الكنائس لم تسلم من المهانة التى تتسم بها حياة السود فى الضواحى. وكابن من أبناء جناح الثمانية الكبار فى كنيسة السود ـ كنا جميعاً شعلة نشاط، ولكن كنا نفتقد أحياناً النور الذى يضيء لنا طريقنا ـ لقد تعلمت بعض الدروس على مر السنين عن الظروف التى تجعل أحياء الجيرة إما مجتمعات منتجة أو تحولها إلى مصائد لا يستطيع الكثير الهروب منها. تعلمت، أيضاً، عن إيمانى أنا شخصياً وعن قوة التجديد والتماسك التى تمدنا بها العقيدة. تعلمت أيضاً أن برنامج المزايا الاجتماعية لا يستطيع أن يقدم شيئاً يعادل قوة الإيمان فى استعادة حياة الناس الضائعة فى قبضة الفقر واليأس.

بدأ مجتمع كنيسة آزوسا المسيحية فى بوسطن، التى أعمل قسيساً فيها الآن، كمجموعة من الطلبة فى جامعة هارڤارد فى أوائل الثمانينيات عندما كنا نواجه الاستقطاب

الطبقي المتنامى وعدم المساواة فى مجتمع السود. وبالإلهام الذى وهبته لنا التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية التى تقضى بأن نعيش فى تضامن مادى وروحى مع الفقراء، استطعنا أن ننقل الكنيسة التى ننتمى إليها فى حى يسكنه ذوو الدخل المنخفض، وهو أحد الأحياء الذى اكتشفنا فيما بعد أنه واحد من أكثر أحياء مدينة بوسطن عنفاً. هذا الحى هو دورشستر Dorchester، وبصفة خاصة منطقة فور كورنرز Four Corners داخله، وهو من أحد الأماكن التى إذا جازف أحد بدخولها ليلاً سوف يلقبه الناس بالغبى. لا يوجد فى الحى أى نوع من التجارة والأعمال، غير محلات المشروبات الروحية فقط، أما الحدائق فكانت لتجار الكوكايين، وليس للأطفال. كان الفقر، والمخدرات، واليأس هو الغالب فى دورشستر. وهجر الحى كل من كان له مكان آخر يذهب إليه - حتى كنائس السود أدارت هى الأخرى ظهورها للشباب السود الذين يطوفون الشوارع ينهبون حتى أهلهم. يذكّرنا حى دورشستر بتحذير الله إنك إذا لم تلبى احتياجات الأطفال وترعاهم فسوف تكون ملعوناً. إن خطايا الآباء ستنتقل إلى الجيل الثانى والثالث وستؤثر عليه. وكنا بالتأكيد فى ذلك الوقت - ومازلنا حتى الآن - نحصد مآسى عدم تعليم أطفالنا الدروس الصحيحة.

ومن ثم عقدنا العزم على تغيير ذلك، وأن ننقذ هؤلاء الناس المخذولين. كان السؤال هو، كيف؟ كيف ننقذ الشباب والشابات السود من ضياع الشوارع، وكيف نعمل على إعادة ميلاد حى فى سبيله إلى الموت - أو ربما مات فعلاً. ظننا فى البداية أن الشعور بالأسف وبعض التصرفات الرحيمة كافياً لمعالجة الأمر. كنا ناشطين اجتماعيين أولاً وأخيراً، نشأنا مع حركة الحقوق المدنية، وقامت تربيتنا على الاعتقاد بأن تقديم يد المساعدة هو أفضل ما فى الحياة. كنا قد تعودنا الحديث عن الحقوق، والعدالة، ونأمل أن تُحدث هذه الرسالة دوياً لدى هؤلاء الناس. واكتشفنا بسرعة، على أية حال، أن هؤلاء الشباب السود من الرجال والنساء يحتاجون إلى ما هو أكثر بكثير من الحديث عن الحقوق.

بعد محادثة مع تاجر هيروين شاب اقتنعنا أننا كنا نطرق الأمور بطريقة خاطئة. كان قد سألنا سؤالاً جوهرياً وهو، لماذا لم نتحدث أبداً عن الله، إذا كنا حقاً نقوم بكل هذا

العمل باسم الله . وإذا كنا نتبع قدوة المسيح ، فلماذا لم نذكر اسم المسيح ابداً؟ وفى أثناء هذا الوقت الذى كنا نؤدى فيه أعمالنا الطيبة كنا ، للعجب ، قلقين أن نكون متدينين بصورة منفرة . لم نكن نريد أن يعلم الناس الكثير عن إيماننا ، وتمنينا أن نكسب هؤلاء الناس إلى صفنا عن طريق استخدام الدعوة إلى العدل بدلاً من الدعوة إلى الإيمان . وعرفنا بالطريقة الصعبة ، تماماً كما عرف الناس فى دورشستر ، أن الحلول العلمانية لن تنجح أبداً فى جيوب اليأس المنسية هذه . وأدركنا أن المؤسسات العلاجية مثل الحكومة ، والهيئات ، والمدارس العامة ، وكل هذه الترسانة من الأشكال المختلفة غير المرتكزة على الدين والمعتمدة على مساعدة النفس لا تستطيع مخاطبة العمق النفسى للانحلال الأخلاقى الذى يطحن قاع مدننا . ولم توفر قيادة حقبة الحقوق المدنية أى إجابات للجيل الذى ولد فى عائلات مفككة تسودها الفوضى ، كان من السهل أن تجتذبه ثقافة العنف إلى العصابات والمخدرات والدمار . لذا كانت لغة الحقوق المدنية عديمة الفائدة فى مكافحة القضايا الأخلاقية المعاصرة . أما اللغة التى أتت بنتائج فكانت اللغة التحويلية المألوفة ، لغة الإنجيل . ووجدنا أن السبيل الوحيد الذى يمكن به أن نُحدث انقلاباً فى حياة هذا الجيل وأن نعيد به الأمل فى مجتمعاتنا هو أن نعمل على تغذية أرواح هؤلاء الأطفال .

اقتضى الأمر منا أن نمر بهذا الحادث المأسوى المفجع الصعب حتى نجمع كنائس السود فى المجتمع المحلى للعمل معاً فى مكافحة آفة المخدرات والعنف . ففى شهر مايو من عام 1992، هجم أعضاء العصابة على جنازة شاب صغير سقط ضحية ما يجرى فى الشوارع . وفى حضور المعزين ، قتلت العصابة أحد الحاضرين . نبهنا هذا التصرف الفج أننا يجب أن نفعل أكثر مما كنا نقوم به . والآن ، أدى مقتل هذا الشاب إلى تلاحمنا معاً ، وبعدها بقليل كان تحالف العشرة Ten Point Coalition يصل بخدماته إلى الشباب المعرض للخطر . كانت رسالتنا هى أن نمزج معاً الدين والدنيا ، وأن نفعل كل ما يتطلبه الأمر لإنقاذ أطفالنا . وعملت كنائس السود يداً بيد مع المدارس ، والمحاكم ، والبوليس ، ومكاتب الخدمة الاجتماعية . واتصلنا بأى شخص ، وكل شخص لديه الموارد لمساعدة أطفالنا . ورسمنا برامج للمراهقين ، ومراقبة الحى ، ودوريات تفتيش متنقلة . والأكثر

أهمية من ذلك، مشينا فى الشوارع ودعونا إلى الإنجيل جهراً وبجرأة أعلنا إيماننا، وليس بصوت خافت كما كنا نفعل من قبل عندما نذكر كلام الله. لقد زرعنا أنفسنا فى هذا الحى، ووقفنا على نفس نواصى الشوارع التى كان يقف عندها من قبل تجار المخدرات. وتتبعنا السارقين، وتجار المخدرات، والعصابات. حاولنا إتاحة الفرصة للناس ولكن إذا رفضوا انتهازها، فإننا نتمسك بدعوتنا ونطاردهم حتى يخرجوا من منطقتنا.

أتت جهودنا بنتائج فورية. وفى سنة واحدة فقط 96-1995، انخفض معدل الجريمة فى بوسطن بمقدار 39 فى المائة. لم يحدث ذلك بسبب تجولنا فى الشوارع ليلاً فقط، ولكن لأننا كنا نعرض عليهم شيئاً أفضل. كنا نعرض بديلاً عن العنف وكراهية النفس، واستجاب الأطفال لذلك. كنا نعرف أن وجود الله فى حياة الطفل يعطى هذا الطفل إحساساً مختلفاً بذاته لأن الله هو الذى يضفى القداسة والطهارة على الحياة الإنسانية.

وفى أثناء نضالنا من أجل إنقاذ جيل بأكمله، قلنا الكثير مما يرفض سماعه الناشطون اجتماعياً من الجناح اليسارى. قلنا للناس أن الحكومة لا تستطيع مساعدتهم. كنا نعرف أن الحلول يجب أن تطبق فى الشوارع. قلنا للناس حينئذ ـ ومازلنا نقول لهم ـ إذا كنتم حقاً تتفهمون المعاناة التى يخوضها الآن هؤلاء الناس، فسوف تعرفون أننا فى أمس الحاجة إلى هيكل متكامل من الفكر الاجتماعى الذى تمتد جذوره إلى ثوابت دينية مفهومة بوضوح. ويجب أن يكون هذا أساساً لصياغة السياسة. فهناك 1,118 من المراهقين السود يقعون ضحايا لجريمة عنف كل يوم، ويتم القبض يومياً على 1,451 طفل، كما تحمل كل يوم 907 فتاة مراهقة سوداء. وهناك جيل كامل من الذكور السود يغرق فى دمائه. ومن المنتظر أن تصير الأمور إلى الأسوأ. فاليوم، بعد نحو أربعين عاماً من بداية حركة الحقوق المدنية، يكبر شباب الأمريكان السود وهم غير مؤهلين لعمل أى شىء، ولا حتى للعبودية. والنتيجة هى ظهور حالة من الحرب المدنية، حيث يثور الأطفال المنغمسين فى العنف ضد القيادة الدينية والعلمانية الفاشلة فى مجتمع السود.

دعنا نتأمل بعض أبعاد هذا الفشل. الطفل الأسود لديه فرصة واحدة من 3,700 فرصة للحصول على درجة الدكتوراة فى الرياضيات، أو الهندسة، أو العلوم الطبيعية،

وفرصة واحدة من 766 فرصة ليصبح محامياً، وفرصة واحدة من 395 فرصة ليصبح طبيباً، وفرصة واحدة من 195 ليصبح مدرساً.

أما فرصته فى عدم الالتحاق بكلية على الإطلاق فهى 1 من 2، حتى لو تخرج من مدرسة ثانوية، وفرصته فى استعمال الكوكايين هى 1 من 9، وفرصته فى الإصابة بمرض السيلان هى 1 من 12، وفرصته فى دخول السجن وهو فى العشرينيات من عمره هى 1 من 20. أما الأمر بالنسبة لنظرائهم من البنات فالصورة العامة واحدة والتفاصيل فقط هى التى تختلف. أما أعمق أبعاد الأزمة تأثيراً فليس مادياً ولا روحياً ـ كما أنه ليس سياسياً على الإطلاق. هذا البعد هو موت الأمل تماماً.

حقق القساوسة وتجمعات الطوائف التى ساعدتهم فى إنقاذ مجتمعات السود فى قاع المدينة فى بوسطن شيئاً عظيماً بلا شك. وأدركت الكنائس قوتها الذاتية فى إحداث التغيير. فقد بدأوا فى تغيير مجرى الأشياء وتحويل الأطفال فى اتجاه إيجابى، ولكن يظل هذا العمل مثبطاً للعزم. يعرف ذلك كل فرد، لأن الإحساس بالأمان، والسلام، والأمل الذى عاد إلى شوارع بوسطن مازال هشاً. فبدون الدعم المتين من الحكومة، وبصفة خاصة بدون المساعدة المالية لهؤلاء الشركاء من القطاعين الخاص والعام، فإن هذا السلام الذى حصلنا عليه بصعوبة لن يساوى شيئاً أكثر من فترة استراحة أثناء القتال، مجرد وقف إطلاق نار مؤقت فى الحرب الدائرة التى مازلنا نخسرها لصالح أذية كل مواطن أسود وأبيض منذ عشرات السنين.

كل هذا العمل الطيب يجب أن يجتذب هؤلاء الناس الذين يصيغون ويصقلون فكر صناعة السياسات الاجتماعية، وسياسات مكافحة الجريمة والمخدرات. يجب على هؤلاء الناس أن يسألوا ـ كما سألت أنا ـ هذا السؤال : إذا استطاع هؤلاء الناس فى دورشستر أن يحققوا هذه المعجزة بدون أى موارد تقريباً، فما الذى يمكن أن ينجزوه إذا توفرت لديهم الوسائل؟ إن الجمع بين أفضل ما فى البرامج الدنيوية والبرامج المعتمدة على العقيدة والإيمان، يُمكنُنا من بناء مجتمعات يكون الأمل فيها تراث دائم، حيث يبنى كل جيل لاحق أحلامه استناداً على أحلام الجيل السابق له وعمله الشاق. منذ مائة سنة سابقة، وفى

ظل العبودية ، كان السود مشبعين بالإيمان والأمل الذى تمتد جذوره إلى الفهم المسيحى للحقيقة. واستطاع هؤلاء الناس التغلب على المآسى والانحدار فى مواجهة معوقات من المذابح المنظمة والتفرقة العنصرية المنظمة التى ما كان أحد يظن أنهم سوف ينتصرون عليها أبداً. فهم يستطيعون رؤية ما لا يمكن تخيله من خلال بصيرة الإيمان. ولكن عندما مات الأمل والإيمان. . . حسناً، لقد رأينا فعلاً ما يحدث عندئذ. هنا يتم تفريغ التاريخ والهوية من أى معنى، وتتحول حياة الملايين من صغار السن إلى قطعة من العدم والتعفن.

إننا فى موقع يمكننا من تغيير فهم الناس للالتزامات الشخصية ، ومساعدتهم على فهم أن الحرية ليست بدون مقابل. ولن يستطيع الناس تحقيق هذا التغيير إلا إذا تم تمكين السود حتى يستطيعوا أن يعملوا من أجل أنفسهم كنتيجة لقوة وجود الله فى حياتهم. ومع حلول عام 2005، سوف يزيد عدد الشباب السود وذوى البشرة البنية المعرضين للخطر الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة عشرة وتسعة عشرة بحوالى 27 فى المائة. هذا التحدى أمامنا. ولم يحدث أبداً من قبل أن كانت المجتمعات الدينية فى موقف أفضل مما هى عليه الآن لصياغة تسوية وحل. وحتى يمكن إعادة بناء الحياة والمجتمعات، فلماذا لا نستخدم الشىء الذى نعرف فعلاً أنه يأتى بنتيجة مؤثرة؟ إن السياسة الاجتماعية لا تشعل التصميم فى أرواحنا، ولكن كلمة الله هى التى تفعل ذلك.

9

امنحوا مؤسسات المجتمع المحلى فرصة للنضال

بروس كاتز BRUCE KATZ

فى خلال العقود العديدة الماضية، شهدت المدن الأمريكية نمواً هائلاً فى طاقة وخبرة هيئات تنمية المجتمعات المحلية، وفى المنظمات التى تنتمى للمجتمع أو الكنيسة المحلية، وفى مؤسسات الإقراض المالى المحلية. وحققت هذه الجماعات ـ التى تحتل موقعاً متقدماً فى الجدال القومى الدائر حول "المجتمع المدنى"، و "تمكين المجتمع المحلى"، و "رأس المال الاجتماعى" ـ تقدماً ملموساً فى بعض المجتمعات المحلية الأشد بؤساً فى البلد. فقد استطاعت هذه المؤسسات إنشاء وتمويل بناء مساكن منخفضة التكلفة، واستثمرت الأموال فى المشروعات التجارية، ولكن على نطاق أضيق، واشتركت فى أنشطة مكافحة الجريمة، ورعاية الأطفال، والتدريب على الوظائف، والرعاية الصحية، وأنشطة أخرى.

والشىء اللافت للنظر حقاً، أن هذا التقدم قد تحقق بالرغم من العوامل الاقتصادية والسكانية المعاكسة ـ مثل ارتفاع كثافة الفقر فى الضواحى والهجرة المستمرة لعائلات الطبقة المتوسطة والوظائف التى تتطلب مهارات محدودة إلى أطراف المناطق الحضارية الضخمة فى المدن الكبرى ـ التى أدت إلى عدم استقرار المدن وأحياء الجيرة التى تعمل فيها مؤسسات المجتمع المحلى. وبدون مراقبة هذه العوامل فإنها يمكن أن تسلب الفائدة التى تعود على المجتمع من مشاركة الجماعات التى ترتكز على المجتمع المحلى.

أما الاتجاهات الأكبر التى تُشكل أحياء الجيرة فى قاع المدن الأمريكية فليست، بعكس ما تشير إليه الحكمة التقليدية، نتيجة تأثير القوى الخفية لنظام السوق والمستهلك فقط. ولكنها أيضاً نتيجة الإعانات التى تقدمها الحكومة وسياساتها. وحتى نضمن استمرار نجاح جماعات التنمية التى ترتكز على قاعدة المجتمع المحلى، يجب أن لا يقتصر دور السياسات الفيدرالية ورجال القطاع الخاص على مجرد غرس النبتة الأولى، أو المكافأة على عمل جيد، أو دعم هذه الجهود فقط، بل يجب أن يشمل أكثر من ذلك. إذ يجب عليهم المساعدة فى تشكيل المحتوى الاقتصادى الذى يمكن فى نطاقه أن تنجح هذه الجهود.

الزيادة فى كثافة الفقر فى الضواحى

لعل أكثر الاتجاهات الديموجرافية إزعاجاً فى أمريكا - برغم أنه نادراً ما يناقش فى الجدال الدائر حول الإعانات الاجتماعية - هو النمو المتفجر فى الفقر المكثف، وبصفة خاصة فقر الأقلية، فى المجتمعات الحضرية. وطبقاً لتقرير إدارة كلينتون الذى نشر فى عام 1997 بعنوان " حالة المدن State of the Cities" ، فإن معدل الفقر فى المدن قد ارتفع بنسبة 50 فى المائة تقريباً، من 14.2 فى المائة فى عام 1970 إلى 20.6 فى المائة عام 1995 .

أما الاتجاهات العامة فى أحياء الجيرة فى قاع المدن فقد كانت أسوأ. وطبقاً لما ذكره بول چارجوسكى Paul Jargowsky من هارڤارد، فإن عدد الناس الذى يعيشون فى أحياء شديدة الفقر قد تضاعف تقريباً فى خلال الفترة من 1970 وحتى 1990 . إذ أن حوالى 8 مليون شخص، ثلثهم تقريباً من الأطفال، يعيشون الآن فى أحياء جيرة فيها أكثر من 40 فى المائة من السكان فقراء.

هذه الأحياء المتجاورة غالباً ما تأوى أقليات. وقد قفز عدد الأمريكان الأفارقة الذين يعيشون فى مناطق تعيش فى فقر مدقع من 2.4 مليون إلى 4.2 مليون فى الفترة من 1970 حتى 1990 . وهناك عدد هائل يبلغ ثلث العدد الكلى للأفريقيين الأمريكان الفقراء يعيشون

الآن فى مثل هذه المجتمعات . حيث يعيش ثلاثة من كل أربعة أفارقة أمريكان فقراء فى أحياء جيرة أكثر من 20 فى المائة من سكانها يعيشون تحت خط الفقر .

يقول مايرون أورفيلد Myron Orfield ممثل ولاية مينيسوتا " إن التركيز السكانى للفقر يخلق آثاراً اجتماعية تفوق بكثير مجموع أجزائه . إن الانفصال المادى عن الوظائف وعن نماذج دور الطبقة المتوسطة . . . يؤكد الانعزال الاجتماعى ويضعف مهارات العمل . وبالنسبة للأفراد الفقراء الذين يعيشيون فى كثافة سكانية فقيرة هناك احتمالاً قوياً أن يتسربوا من المدارس الثانوية ، وأن يظلوا بدون وظائف ، وأن تحمل البنات فى سن المراهقة أكثر من احتمالات حدوث ذلك بين نظرائهم الذين يعيشون فى مناطق وأحياء جيرة تختلط فيها مستويات السكان الاجتماعية الاقتصادية " .

هذا ولم تنج مجتمعات الجيرة التى توجد فيها منظمات تنمية مجتمع قوية من نمو الكثافة السكانية الفقيرة . وكما أوضح ديفيد رسك David Rusk ، أن متوسط معدلات الفقر قد زادت من 23 فى المائة إلى 25 فى المائة فى المناطق التى تخدمها عينة من مراكز مكافحة الأمراض (Centers for Disease Control CDC) " القديمة " (التى تكونت فى الستينيات) . ولم ينم الفقر فى أحياء الجيرة بسبب انتقال العائلات المنخفضة الدخل للمعيشة فيها ، ولكن بسبب خروج الكثير جداً من عائلات الطبقة المتوسطة من هذه الأحياء .

الطبيعة المتغيرة لاقتصاديات المناطق الحضرية العملاقة

إن الجانب الآخر للارتفاع فى الكثافة السكانية الفقيرة فى المناطق الحضرية ، يعتبر من جوانب عديدة ، هو الطفرة الكبيرة التى حدثت فى توسع وامتداد ضواحى المدينة وضواحى الطبقة المترفة . وتشهد المناطق الحضرية العملاقة فى المدن على مستوى البلاد كلها نمط مماثل من التطور والنمو ـ وهو الامتداد الرهيب على مسطحات الأرض الزراعية والأماكن

المفتوحة التى كانت سائدة من قبل، يقابله انحدار وهجرة من المدن المركزية والضواحى القديمة .

في الفترة من 1970 حتى 1990، مثلاً، زاد عدد سكان المناطق الحضرية العملاقة فى مدينة شيكاجو بحوالى 4 فى المائة، ولكن الأرض والإقليم الذى استخدم فى أغراض بناء ضواحى زاد بنسبة 35 فى المائة. حيث تحول 450 ميل مربع، تمثل ضعف حجم مدينة شيكاجو، من أرض زراعية إلى ضواحى.

حتى المناطق الحضرية العملاقة التى فقدت أناساً، اكتسبت أرضاً. فقد انخفض عدد السكان فى مدينة بيتسبرج الكبرى بمقدار 9 فى المائة خلال الفترة من 1970-1990، ولكن الأرض المستخدمة فى أغراض النمو الحضرى زادت بنسبة 30 فى المائة. وتحول حوالى 180 ميل مربع من أفضل الأراضى الزراعية فى غرب بنسلفانيا إلى استخدامات حضرية.

هناك نتيجتان عظيمتان لهذا النمو المتضاعف للمناطق الحضرية والضواحى التى تسكنها الطبقة المترفة بالنسبة لمنظمات المجتمع المحلى التى تعمل فى أحياء جيرة فى مناطق حضرية. أولاً، إن الضواحى هى الأماكن الرئيسية التى تتولد فيها الوظائف فى الاقتصاد الجديد. وطبقاً لما ورد فى تقرير "حالة المدن"، أنه "فى بداية التسعينيات أن 87 فى المائة من الوظائف الجديدة فى قطاع الخدمات قليلة المهارات وقليلة الدخل وفى قطاع متاجر التجزئة نشأت فى الضواحى". وليست مفاجأة أن نجد، أن معدلات البطالة فى المدن المركزية تزيد بصفة عامة بمقدار الثلث إلى النصف عن معدلاتها فى الضواحى القريبة. ثانياً، أن المدن تستمر فى فقد عائلات الطبقة المتوسطة. وبرغم أن هناك إحدى عشرة مدينة فقط من أكبر ثلاثين مدينة فى عام 1970 قد نمت فى خلال هذه السنوات، إلا أن جميع هذه المدن شهدت نمواً مكثفاً فى نسبة السكان ذوى الدخول المنخفضة.

ساهمت سياسات الحكومة الفيدرالية، وعلى مستوى الولاية، والمحلية فى زيادة العزلة المكانية وتركيز فقر الأقلية الذى يفرض تحدياً كبيراً لمؤسسات هذه المجتمعات المحلية.

وتعتبر سياسات الحكومة للإسكان مثالاً واضحاً على ذلك. فحتى وقت حديث، كانت القواعد التى تحكم القبول فى الإسكان الشعبى والمدعم تسمح لأفقر العائلات بأن تحتل الصدارة فى قائمة الانتظار. أما النتيجة فقد كان من الممكن التنبؤ بها: فقد انخفض بحدة متوسط الدخل فى الإسكان الشعبى ـ من 33 فى المائة من متوسط الدخل فى المنطقة فى عام 1987 إلى 17 فى المائة (أى 6,500 دولاراً للأسرة المتوسطة) فى عام 1994. وأدت القواعد الأخرى إلى زيادة الصعوبة أمام وكالات الإسكان فى هدم المشروعات القديمة، حتى لو كانت تكلفة الترميم تفوق تكلفة الإحلال. فقد أصبح الإسكان الشعبى، فى العديد من المدن المركزية، مركزاً لكثافة سكانية فقيرة فى ظل أوضاع غير آمنة، وغير إنسانية، وغير صحية ـ وهو عكس تماماً ما كان مستهدفاً.

حتى برنامج فاتورة الإسكان الفيدرالى لم يحقق هدفه فى إعطاء العائلات ذات الدخل المنخفض اختيار كبير فى سوق الإيجار الخاص. حيث تقوم معظم وكالات الإسكان الشعبى (التى تحتكر إدارة برنامج فاتورة الإسكان) بمعاملة الفواتير كبرنامج "للتبنى"، نادراً ما يحقق تواصل مالك العقار، أو تقديم النصيحة والمشورة للمستفيد من البرنامج وهى الخدمات التى تشكل نجاح البرنامج الفعلى. وفى العديد من المناطق الحضرية العملاقة، يوجد عدد قد يصل إلى عشرة أو خمسة عشر مكتب إسكان شعبى تضع العراقيل البيروقراطية أمام السكان الذين يرغبون فى الفرار من المناطق ذات الفقر المدقع. وأقامت إدارات الضواحى العوائق الخاصة بها أمام التنقل بتفضيل إقامة مستعمرات قليلة الكثافة السكانية تحتوى على وحدات سكنية صغيرة منخفضة الثمن. ومازال العداء العنصرى. والتفرقة، خفية وظاهرة، مستمراً إلى حد بعيد كما تجده منظمة تنمية الإسكان والضواحى Housing and Urban Development HUD فى رد الفعل فى الضواحى والكونجرس لمبادرتها "التحرك نحو الفرص Moving to Opportunity". وكما أوضحت مارج تيرنر Marge Turner من معهد الحضر Urban Institute، إنه بالرغم من المستقبل الواعد بالانتقال بالنسبة لبرنامج فاتورة الإسكان، فإن المستفيدين فى بعض المناطق يتركزون بكثافة فى المناطق شديدة الفقر.

ومازالت السياسات الفيدرالية وعلى مستوى الولاية تستمر أيضاً فى تشجيع امتداد وتوسع الضواحى التى تسكنها الطبقة المترفة. ويصاحبه هجرة الوظائف وعائلات الطبقة المتوسطة من المدن المركزية والضواحى الأقدم. ومن ضمن هذه السياسات سياسات الإنفاق الفيدرالى وعلى مستوى الولاية على النقل، والمياه، والمجارى، ومرافق البنية الأساسية الأخرى؛ وسياسات استخدام الضرائب الفيدرالية فى دعم ملكية المساكن، وسياسات استخدام أراضى الولاية، وسياسات حوافز الولاية المقدمة لأصحاب الأعمال لنقل مواقع العمل والتوسع إلى "الحقول الخضراء" بعيداً عن مراكز المدن والضواحى القديمة؛ وللقواعد الفيدرالية التى تمنع أو تعرقل إعادة الاستثمار فى أحياء الجيرة فى المدن المركزية التى يوجد فيها كثافة عالية من الأقليات؛ والقرارات الفيدرالية الخاصة بموقع المبانى الحكومية وشراء الخدمات الحكومية؛ والقوانين الفيدرالية واللوائح الخاصة بالبيئة، والاتصالات، والمرافق.

باختصار بالرغم من الإنجازات المرموقة غالباً، فإنه من الواضح أن مؤسسات المجتمعات المحلية لن تدرك أبداً إمكانياتها الكاملة إلا إذا، وحتى تقوم الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات بإصلاح السياسات التى تضعف من تحرك المجتمع.

إعادة هيكلة سياسات الإسكان الفيدرالية

بدأت فعلاً الحكومة فى واشنطن فى فحص ودراسة سياسات الإسكان المسببة للمشاكل. وفى الحقيقة، لقد أقدمت إدارة كلينتون على إصلاح للإسكان الشعبى يعتبر من أكثر البرامج طموحاً منذ بدايته فى الثلاثينيات. ومن خلال جهد سوف يغير من الوجه المادى للإسكان الشعبى، تخطط الإدارة لإزالة حوالى 100,000 وحدة إسكان شعبى - وهو يمثل 1/12 من إجمالى العدد الكلى لوحدات الإسكان الشعبى - بحلول عام 2000. وتجرى الآن جهود الإحلال الابتكارية فى عشرات المدن، مع التأكيد المتشدد على بناء وحدات اقتصادية، صغيرة الحجم ومتكاملة ومنخفضة التكلفة.

وسوف يعمل الإصلاح أيضاً على تبديل الوجه الانسانى للإسكان الشعبى. وبناء على توصية من إدارة الحكومة أوقف الكونجرس مؤقتاً العمل بالقواعد التى تعطى أفضلية الإسكان للعائلات الأشد فقراً. ويتم الآن تشجيع وكالات الإسكان الشعبى على خلق وحدات إسكانية "مختلطة الدخل" عن طريق سياسات التسكين التى تقبل العائلات العاملة بالإضافة إلى جهود مساعدة السكان الحاليين على زيادة دخولهم.

وهناك حاجة لنفس دفعات الإصلاح فى برنامج فاتورة الإسكان إذا كنا نريد له النجاح فى إعطاء السكان ذوى الدخل المحدود الخيار فى المعيشة فى أى مكان يرغبونه. ويجب أن تتحول مكاتب تنفيذ البرنامج - الذى يقع الآن فى 3,400 مكتب بيروقراطى تعمل فى المناطق المحلية التى يوجد فيها كنائس - إلى التطبيق فى المناطق الحضرية العملاقة، كما كان الأمر من قبل، على الأقل جزئياً، بالنسبة للنقل والبيئة. سوف ينتج عن هذا التحول توفير أموال الحكومة الفيدرالية السائلة، بإنهاء تبديل المال فى ازدواج تكاليف الإدارة. ولكن الأكثر أهمية من ذلك أن التحول للمناطق الحضرية العملاقة سوف يساعد على انتقال المزيد من السكان الأقل دخلاً إلى السكن فى المكان الذى يختارونه عن طريق قيام الإداريين فى المناطق الحضرية العملاقة بتقديم الاستشارة والنصيحة للمستفيدين المرتقبين، إلى جانب التواصل الجاد والملح مع الملاك القادرين، والعمل مع كنائس الضواحى والجماعات الأخرى للمساعدة فى تسكين السكان الراغبين. يجب أن يتم السماح لوكالات السكن الشعبى (أو اتحادات من مثل هذه الوكالات) أن تدخل المنافسة مع المنظمات الإقليمية غير الهادفة للربح للحصول على المسئوليات الإدارية لتنفيذ البرنامج.

سياسة البنية الأساسية للإصلاح الفيدرالى

تؤدى تكاليف التوسع والتمدد غير المقيد، فى أقاليم عديدة فى مختلف أنحاء البلاد إلى تضامن تحالفات عديدة من أصحاب المواقع الوظيفية الرسمية المنتخبين فى مراكز المدن والضواحى القديمة، وقادة الأعمال فى وسط المدينة، والمدافعين عن حماية البيئة،

والداعين إلى الحفاظ على الأرض الزراعية، والجماعات المحلية المدنية، والدينية. هذه التحالفات تفرض اعتبارات خاصة بالولاية وبالمناطق الحضرية العملاقة فيما يتعلق بتوليفة مختاره من الحلول ـ مثل سهولة تنقل العمال، والسكان، عدالة واستقرار الضرائب الاقليمية، تقويم استخدامات الأراضى، والاستثمارات المستهدفة لإعانات الحكومة.

قامت ولاية مينسوتا، مثلاً، بتحديث مديريات المناطق الحضرية العملاقة فى منطقة توين سيتيز Twin Cities، كما شرعت القوانين لتوزع تكلفة الفقر على إقليم توين سيتيز. وسنت ميريلاند Maryland حديثاً مجموعة قوانين "النمو الذكى Smart Growth" التى استنها المحافظ جليندنينج Glendening، التى يتم بمقتضاها تحويل البلايين المخصصة لطرقات الولاية، والمجارى، والمدارس بعيداً عن المزارع والأماكن المفتوحة وتوجيهها نحو المناطق الموجودة المستهدفة لإتمام النمو المكثف. وتقوم ولاياتى كولورادو Colorado، وديلاوير Delaware، إلى جانب ولايات أخرى الآن بدراسة نماذج للنمو الذكى لكبح جماح هذا التمدد العمرانى فيها.

هذا ويجب أن تكون الحكومة شريكاً فى هذه الجهود، وليست مجرد متفرج لما يحدث. إذ يجب عليها أن تدعم التحركات نحو الحلول على مستوى الولاية وفى المناطق الحضرية العملاقة التى توقف التمدد، وتعزز النمو الذكى، وتعيد بناء المجتمعات القائمة، وأن تزيل مظاهر عدم العدالة بين المقاطعات السياسية الغنية والفقيرة. وفى هذا العام مثلاً، يجب أن يقوم الكونجرس بثلاثة أشياء بسيطة لتحسين قانون النقل الفيدرالى ـ وهو أكثر نقاط التدخل أهمية من الناحية الاستراتيجية.

أولاً، يجب أن يحافظ الكونجرس على الدور الحالى للمناطق الحضارية العملاقة فى التخطيط للنقل والإنفاق عليه ويعمل على تقويته، وليس تحجيمه. فالمناطق الحضارية العملاقة تجمع بطريقة عملية بين النقل، واستخدام الأرض، والتنمية الاقتصادية، وقضايا البيئة.

ثانياً، يجب أن يعمل الكونجرس على تقوية دور المواطنين والمجتمعات المحلية فى اتخاذ القرارات الخاصة بالنقل. ويجب أن يطلب من الولاية ومن الهيئات المسئولة عن

النقل فى المناطق الحضارية العملاقة أن تفصح عن أنماط إنفاقها فى المقاطعات السياسية، وأن تستخدم أدوات الكمبيوتر فى الخرائط لتوضيح الأنماط الأشد حاجة، وأن تعمل على إتاحة هذه المعلومات على نطاق واسع. هذه القوانين التى تضمن "حق المعرفة" مفروضة فعلاً على الإسكان، والبنوك، والبيئة.

أخيراً، يجب على الكونجرس أن يكافئ الولايات والأقاليم التى تجعل من النمو الذكى جزءاً رئيسياً من رسالة النقل فيها. ويمكن للكونجرس فى هذا الشأن أن يوفر تحريراً قانونياً، أو تمويلاً إضافياً، أو يمكن أن يقدم منح مباشرة للهيئات المسئولة فى الولاية أو فى المناطق الحضرية العملاقة للمزج بين التخطيط للنقل والتخطيط لاستخدام الأراضى.

الاستراتيجيات الإقليمية لمراكز مكافحة الأمراض

إن مجال التغيير فى سياسات الحكومة، على أية حال، ليس له حدود. ويجب أن تعمل الجماعات القائمة على خدمة المجتمعات المحلية بنفسها على امتداد أفق عملها وتبنى المزيد على نجاحها فى بناء الاسكان الاقتصادى.

أولاً، تحتاج مؤسسات المجتمع المحلى أن تضع استراتيجياتها للمناطق الحضرية العملاقة فى إطار إقليمى، وأن تتفهم كيف تتفاعل سياسات الحكومة مع الاقتصاد الأكبر، وكيف ترتبط، حيثما يكون ملائماً، بقضايا المناطق الحضرية العملاقة وبعملية اتخاذ القرار. وكما لاحظ حديثاً الباحثون مانويل باستور Manuel Pastor، وبيتر دريير Peter Dreier، وچين جريسبى Gene Grigsby من كاليفورنيا، "معظم جماعات تنمية المجتمع تميل إلى تفضيل التركيز على أحياء الجيرة لأن ذلك يناسب حجمها، وطاقاتها الإدارية، والأساس السياسى. إن التحديات التى يفرضها الفقر المتواصل الملح، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، والانتقال السكانى، تستدعى الآن أن تحاول المجتمعات المحلية الوصول إلى المستوى الإقليمى لاتخاذ القرارات - وربما تكون مراكز مكافحة الأمراض CDCs أفضل وسيلة إلى ذلك نظراً لخبراتها والثقة التى تتمتع بها مما يمكنها من قيادة هذا التحول فى أنماط السياسة".

يجب على مؤسسات المجتمع التى تعمل فى أحياء جيرة ترتفع فيها درجة المعاناة أن تقيم الصلة بين سكان هذه المناطق وبين الوظائف المتاحة فى مناطق المدن العملاقة . وكما كتب جيرمى نواك Jeremy Nowak من صندوق استثمار المجتمع فى وادى ديلاوير Delaware Valley Community Investment Fund، إن جماعات خدمة المجتمع يجب أن "تغير نظرتها نحو مجتمعات الجيرة التى تعمل من خلالها ، إذ بدلاً من أن ترى هذه المجتمعات أساساً على أنها أسواق للخدمات العقارية والاجتماعية ، يجب أن تراها أيضاً على أنها أسواق عمالة" . ويقول أيضاً إن هذه المؤسسات تحتاج إلى معرفة "أين يعمل الناس ، وما هى مهاراتهم ، وما هى المعوقات التى تحول بينهم وبين العمل ، وما هى البرامج التدريبية أو المدارس التى يمكن أن توفر لهم أفضل حلقة وصل مع أصحاب الأعمال" .

تقوم بعض منظمات تنمية المجتمع فعلاً بتوسيع نطاق اهتمامها ليشمل تنمية قوة العمل وتوفير الاقتراب من فرص العمل . حيث تقوم مدينة انديانابوليس Indianapolis مثلاً ، بالتعاقد مع هيئات تنمية المجتمع لمساعدة الذين يتلقون إعانات مالية على الحصول على وظائف . ويمكن للحكومة الفيدرالية أن تساعد على تكرار هذه الجهود الناجحة من خلال إصلاح قوانين التدريب من أجل الحصول على فرصة عمل ، إلى جانب توفير المزيد من الموارد لدعم الجهود التى تهدف إلى توفير وظائف لسكان المجتمع المحلى الذين يحصلون على إعانات مالية مستديمة . ويمكن أيضاً للجماعات المحلية أن تتوسع فى صلاتها مع المتبرعين بالهبات الخيرية فى مؤسسات الأعمال الضخمة لإقامة الصلة بينهم وبين قوة العمل .

وتعتبر مؤسسات المجتمع المحلى دعائم البناء الأساسية للسياسة القومية للضواحى والمدن العملاقة . وبرغم ذلك فمازال إضعاف تأثيرها مستمراً من جانب سياسات الحكومة المتوالية التى تدفع الوظائف وأفراد الطبقة المتوسطة دفعاً للخروج من المدن المحورية ، تاركين وراءهم الفقراء متمركزين فى تلك المناطق .

ولذلك ، يجب أن تفعل جهود الحكومة ما هو أكثر من مجرد التأييد المباشر لأنشطة مؤسسات خدمة المجتمع المحلى ، لأن الاقتصار على هذا التأييد ما هو إلا سياسة تنمية

مجتمع يتم تنفيذها بأرخص التكاليف. إذ يجب على الحكومة أن تساعد على خلق مناخ اقتصادى فى الضواحى يمكن من خلاله أن تنجح جهود تنمية وخدمة المجتمع المحلى.

وبالرغم من أن قائمة الإصلاحات المختصرة التى ذكرتها فيما يتعلق بالإسكان الحكومى والبنية الأساسية يمكن أن تساعد على التخفيف من حدة كثافة الفقر فى الضواحى، إلا أن الحث على إعادة الاستثمار فى المجتمعات الأكثر قدماً، وإقامة الصلة بين سكان الضواحى المنخفضة الدخل وبين الوظائف المتاحة فى اقتصاد المدن العملاقة، هذه القائمة لم يتم إنجاز شىء منها تقريباً. وكما جادل بصورة مقنعة مايكل بورتر Michael Porter من كلية الإدارة بجامعة هارفارد Harvard Business School، إن أحياء الجيرة فى الضواحى الفقيرة لها أيضاً مزايا سوق تنافسية خاصة بها يجب أن نفهمها ونستغلها. إن مبادرات إصلاح التعليم، وتقويم استخدام الأراضى، وجهود الأمن العام، وملكية السكن كلها مبادرات تستدعى الاهتمام الجاد والتحرك الفاعل. وعلى أية حال، تمثل هذه القائمة نقطة انطلاق مفيدة وضرورية لصياغة سياسة مجتمع محلى يمكن أن تتمشى مع نغمة الخطاب العنيف للمناقشات القومية الدائرة حول الواقع المر لطرقاتنا فى الضواحى.

10

إعادة خلق المجتمع المدنى

طفل واحد فى المرة الواحدة

كولين ل. باول COLIN L. POWELL

كانت مناسبة سعيدة أن ينعقد مؤتمر تجمع الرؤساء من أجل مستقبل أمريكا، الذى عقد فى فيلادلفيا Philadelphia فى أبريل الماضى، فى الوقت الذى يتساءل فيه الكثير من الأمريكان عن كيف يمكننا بث الحياة فى إحساسنا بفضيلة المدنية. إن التصورات عما الذى يكوّن "المجتمع المدنى" قد تختلف فى التفاصيل، ولكن معظم الناس ربما قد يتفق، على الأقل، على أن المجتمع المدنى هو المجتمع الذى يهتم أعضاؤه ببعضهم البعض كما يهتمون برفاهية وسعادة المجتمع ككل.

كان مما قام به تجمع الرؤساء هو بلورة هذا الاهتمام حول برنامج متناسق يهدف إلى مساعدة شباب أمتنا. وخلال رحلاتى إلى مناطق عديدة داخل البلاد، صدمتنى مرة بعد أخرى الفروق الصارخة بين طفولة شبابنا وبين طفولتى. فعندما كنت أنمو وأكبر فى برونكس Bronx، لم أكن غنياً ـ من الناحية المادية على الأقل ـ ولكننى تمتعت ببركة ليس لها مثيل لأننى كنت أتربى فى كنف والدين يكرسان نفسيهما لأبنائهما، وكان ورائهما قافلة من العمات والأعمام الشغوفين بنا، والذين أعطونى الحب، وعلمونى النظام، وزرعوا فى الدافع الذى كنت فى حاجة إليه لأحقق النجاح.

لا يجد الكثير من أطفال اليوم نفس بيئة الرعاية التى كنت أعتبرها فى ذلك الوقت ـ مثل معظم الأمريكان ـ واجب مسلم به. حيث ينمو الكثير جداً من أطفال اليوم فى وسط عائلات لا تقوم بوظائفها ولا بواجباتها نحوهم. ولذا فقدنا الكثير جداً من أطفالنا بسبب قسوة المعاملة، ودفعناهم إلى العنف فى الشوارع، وباقى الأمراض الاجتماعية الأخرى. وينجب الكثير منهم أطفالاً بينما مازالوا هم أنفسهم أطفالاً. ويتسرب الكثير منهم من المدارس أو لا يحصلون على نوعية التعليم التى تمكنهم من الحصول على وظائف جيدة بعد تخرجهم. ونتيجة لذلك، يكبر الكثير من هؤلاء الأطفال بدون أن يجدوا مكاناً لهم فى اقتصاد اليوم المعقد والمعتمد على المعلومات. ويتجه الكثير منهم إلى تلك الحياة العجيبة المليئة بالجريمة والاعتماد على الآخرين.

هناك عدد كبير يصل إلى 15 مليون من الصغار "فى خطر" فى أمريكا اليوم. فهم يواجهون خطورة الضياع إلى الأبد مالم يتقدم المحظوظون منا إلى الأمام مادين يد المساعدة اليهم. وفى تجمع الرؤساء فى فيلادلفيا اتفق المئات من قادة أمتنا على أن الصغار يحتاجون إلى ما يلى حتى يصبحوا ناجحين عند بلوغهم: علاقة مستديمة مع شخص ناضج يهتم ويرعى ويعلم؛ أماكن آمنة للتعلم والنضج فى الأوقات التى يكونون فيها خارج المدرسة؛ وبداية سليمة ومستقبل مشرق؛ ومهارة يمكن أن يدخل بها سوق العمل من خلال تعليم فعّال؛ وفرصة يرد بها ما حصل عليه عن طريق خدمة المجتمع. وتعهد المشاركون فى المؤتمر بإتاحة هذه الموارد لحوالى 2 مليون شاب على الأقل مع حلول عام 2000. وانطلقت حملة مازالت جارية الآن سميت وعد أمريكا America's Promise، والتى أقوم برئاستها، من أجل الوفاء بهذا الوعد.

كانت الاستجابة لندائنا مرضية للغاية. فقد تقدمت إلينا المنظمات غير الهادفة للربح، ونوادى الخدمات، والمؤسسات التعليمية، وبيوت العبادة، والشركات الضخمة، والأعمال الصغيرة والكبيرة لمساعدتنا على وضع هذه الموارد الخمس فى متناول الصغار المحتاجين.

فقد خصصت مؤسسة ماكدونالدز McDonalds الخيرية Ronald McDonald House Charities 100 مليون دولاراً لتنفيذ برنامج طموح لدعم كل هذه الموارد الخمس.

كما خصصت أيضاً مؤسسة أوراكل Oracle Corporation 100 مليون دولاراً كهبة لهيئة وعد أوراكل Oracle's Promise ـ وهى هيئة جديدة مكرسة لوضع كمبيوتر على مكتب كل طفل فى مرحلة K-12 الإعدادية فى الولايات المتحدة. كما زادت شركة Allstate دعمها لنوادى الأولاد والبنات فى أمريكا Boys and Girls Clubs of America، بالإضافة إلى دعمها لبرنامجها الخاص الذى يسمى الذكاء الفطرى "Street Smart". وتعطى شركات أخرى العاملين أجازات مدفوعة الأجر للقيام بعمل تطوعى فى مجتمعاتهم المحلية. فتقوم شركة تمبرلاند Timberland، مثلاً، بإعطاء العاملين أربعين ساعة أجازة مدفوعة الأجر كل سنة. ويقوم حالياً بنك NationsBank بإنشاء خمس وعشرين " مراكزالتأثير لاحداث فرق Make a Difference Centers " لتقديم برامج بعد المدرسة للآلاف من الصغار ويتضمن ذلك مساعدة منفردة لكل تلميذ على حدة فى حل الواجب المدرسى، ودروس تقوية مختلفة.

تزداد قائمة المانحين طولاً فى كل لحظة. وفضلاً عن ذلك، أعلنت 30 ولاية، وحوالى 80 مجتمع محلى عن عقد تجمعاتهم الخاصة لدعم هذا الجهد. وانعقدت فعلاً بعض التجمعات المحلية وعلى مستوى الولاية. من خلال هذه الجهود المتمركزة فى القاعدة، نقوم بمساعدة الجيل القادم من الأمريكان على النمو والنضج ليصبحوا مواطنين أسوياء، كما نقوم بإعادة تعريف الجيل الحالى من الأمريكان بضرورة كسر حواجز الجنس، والطبقة، والسياسة التى تقسمنا ـ وهو ما سوف يجعلنا أمة أكثر وحدة وأكثر عناية.

لا يمكن لجهد وعد أمريكا وحده أن يجمع شمل ويحفظ المجتمع المدنى. ولكن تعبئة الأمريكان وجمعهم حول حملة لمساعدة الصغار فى الحصول على بداية طيبة فى الحياة ما هو إلا خطوة فى الاتجاه الصحيح.

11

لا توجد فرش للطلاء
لا يوجد طلاء

جين ر. أيسنر JANE R. EISNER

فى يناير الماضى، عندما كان تجمع الرؤساء من أجل خدمة المجتمع مازال مطروحاً على مائدة التخطيط لعقده، كانت هناك محاولة مجددة لتحويل الأجازة القومية للاحتفال بذكرى مارتن لوثر كنج الابن Martin Luther King Jr. إلى يوم حقيقى للخدمة العامة. كان مؤيدو هذه الفكرة يريدونه يوماً للعمل، وليس يوماً للراحة، كما قالوا. وأخذت الأمر مأخذ الجد - ليس فقط كصحفية، ولكن كأم لثلاث بنات فى المدرسة. وهو السبب الذى دفعنى، فى صباح يوم 20 يناير المبكر، إلى حشد بناتى وأصدقائهن فى السيارة، والذهاب إلى تلك الكنيسة المهدمة فى شمال فيلادلفيا حتى. . . أقدم خدماتى.

وصلنا فى الموعد المحدد وطلب منا الجلوس فى ذلك المكان الذى يشبه الكهف، وهو مكان فى الدور الثانى يحتاج إلى تنظيف - بل والمزيد من أعمال البياض - قبل أن يمكن تحويله إلى حجرة اجتماعات لمركز العلاج من المخدرات والخمر. وانتظرنا هناك وقتاً طويلاً. وامتلأت الحجرة فى النهاية بتشكيلة كبيرة من الناس منهم الطلبة الثرثارون، والكبار، وسود وبيض، من المدينة ومن الضواحى، وكاثوليك، ويهود، ومسلمون. كلهم كانوا فى الانتظار.

أخيراً، بعد ساعة ونصف، بدأت طقوس البداية حيث نهضنا جميعاً ثم بدأنا العمل. لم يكن هناك ما يكفى من فرش الدهان، ولا سلالم، ولا أدوات الدهان الاسطوانية المطاطة، حتى يمكن دهان تلك الفجوة. لم يكن هناك مساحة كافية من السجاد لنستبدل به السجاد القديم. ولم يوجد عدد كافى من البراويز لوضعها كإطارات للصقات الحائط. واستطاع الأطفال الكبار أن يجدوا عملاً يشغلوا به أنفسهم؛ ولكن ابنتى ذات السبعة أعوام شعرت بأنها لا تستطيع شيئاً. تركنا المكان فى منتصف اليوم، يتملكنا إحساس ببعض الرضا لأننا، ربما، قد ساهمنا بمشاركة ضئيلة.

فى هذا المساء، سألت ابنتى الصغيرة عندما كنت أضعها فى السرير ليلاً: "ألا يكون شيئاً عظيماً إذا تطوع كل الأطفال فى فصلك فى يوم مارتن لوثر كنج فى العام القادم؟ "

أجابت: "ولكن يا أمى، هل سيتبقى هناك شىء لنفعله؟ "

منذ ذلك الوقت، وسؤالها هذا يطاردنى ويظل يلاحقنى وأنا أرى الأمة وهى مغرمة بذلك الوعد وبإمكانية إشباع حاجات شباب الأمة عن طريق خدمة المجتمع. وأنا، أيضاً، فتننى الخير الذى تثيره فرصة مساعدة الأقل حظاً فى المجتمع، والتغلب على حالة العزلة التى تسيطر بقبضتها الموحشة على الكثير منا، وتجعلنا نتخذ من الراحة التى نشعر بها فى مواطن السكن، كذريعة للاختفاء وراء حياتنا المشغولة. لقد شاركت فى الكثير من العمل التطوعى مما يجعلنى أعلم تماماً أنه لا يؤدى أحياناً إلى نتائج ملموسة، ولكن المشاركة فيه هى التى تهم وهى التى تحدث فرقاً.

ولكن الآن، بعد مجىء وذهاب تلك الضجة التى صاحبت تجمع الرؤساء، مازلت قلقة على هذه النوايا الطيبة والتوقعات غير الواقعية التى سوف تفوق التعقل والرشد. حيث يشير التعقل إلى أنه إذا لم يتم توظيف خدمة المجتمع بطريقة حكيمة، فانها لن تؤدى إلى أى شىء كما كان الموقف فى كنيسة شمال فيلادلفيا فى القصة السابقة. بل قد يؤدى أحياناً إلى نتائج سلبية أكثر من الايجابية.

فالعمل التطوعى، إذا تم بصورة جيدة، هو عمل معقد له نتائج. وإذا لم يتم بصورة جيدة، فإنه لا يحقق شيئاً، أو على أسوأ الفروض، يمكن أن يؤدى إلى زيادة حرمان ذلك

الوحيد الذى يعانى ، كما قد يؤثر سلباً على التعاطف الذى يشعر به هؤلاء الذين يرغبون فى تقديم خدماتهم .

النوايا الطيبة ليست كافية

هناك حاجة ضرورية لما هو أكثر من النوايا الطيبة إذا أريد لنشاط خدمة المجتمع أن يساعد على إطعام، وعلاج وتعليم، وتربية ورعاية هؤلاء المحتاجين . يجب أن يكون هناك بنية تحتية Infrastructure . إذ لا يمكننا لوم هذا الواعظ البليغ الذى يدير مركز علاج الإدمان بسبب نقص فرش الدهان وعدم كفاية مساحة السجاد . إن وظيفته هى تحويل حياة هؤلاء المحتاجين، وليس تنظيم أعمال النظافة . ولكن كان يجب أن يقوم شخص ما ـ قد يكون من موقع عمل محلى ـ بتنظيف المكان قبل أسبوع من عقد الاجتماع ويقوم بتقدير حجم الاحتياجات، ويتم شراء كل الاحتياجات الضرورية، ويعد المكان لطوفان المتطوعين .

واجه توماس ماكينا Thomas McKenna ، المدير التنفيذى القومى لمنظمة الأشقاء الكبار/ الشقيقات الكبريات فى أمريكا Big Brothers/Big Sisters of America ، هذه المشكلة : كان برنامج الرعاية والتربية الواسع الانتشار الذى يديره يواجه أحياناً التوبيخ لأنه بطئ وصغير . وقد قال فى وقت سابق من هذه السنة فى فيلادلفيا، حيث يوجد المقر القومى للمنظمة : " هناك تصور غامض لدى الناس أنه إذا وضعت المتطوع فى خدمة المحتاج، فإن هناك شيئاً سوف يحدث، وهذا ليس صحيحاً . فنحن نحتاج إلى بنية أساسية . إذ أن الناس لا تفهم أو لا تقدر قيمة الموارد التى نحتاجها لتوجيه وتدريب المتطوعين ولدعم علاقة التربية والرعاية التى تنشأ بين المتطوع والطفل بعد التوفيق بينهما . إنه ليس شيئاً مبهراً . ولكننا نحتاج إليه " .

ليس الأطفال فقط هم الذين فى حاجة إلى هذه البنية الأساسية . ولكن كبار السن فى حاجة إليها أيضاً . كتبت جوديث رودن Judith Rodin ، رئيسة جامعة بنسلفانيا عن بحث قامت به إحدى الكليات فى بيت مسنين فى بيتسبرج فى السبعينيات . حيث قام

بعض الطلبة من المجتمع المحلى بزيارات متفرقة بدون أى جدول محدد لبعض المسنين المقيمين فى البيت . بينما سُمح لبعض المسنين الآخرين بتحديد ميعاد كل زيارة ومدتها .

وربما قد لا نفاجأ إذا عرفنا أن المسنين الذين سُمح لهم بتحديد موعد الزيارات كانوا أكثر يقظة وأفضل صحة من الآخرين الذين لم يُسمح لهم بذلك . بعد انتهاء الدراسة ذهب الطلبة فى أجازات وانتهت الزيارات . بعدها بحوالى عام ونصف ، عاد الباحثون إلى بيت رعاية المسنين ووجدوا مفاجأة مذهلة : لقد توفى الكثير من المقيمين من المجموعة التى كانت تتحكم فى وضع مواعيد الزيارات بأعداد أكثر من هؤلاء الذين كانت زياراتهم تتم مفاجأة بدون تحكم منهم .

فعندما توقفت الصلة والاهتمام الذى كان يتحكم فيه هؤلاء الكبار من المسنين بصورة مفاجئة ـ برغم من التحذيرات السابقة التى صدرت إليهم بأن هذه الزيارات سوف تتوقف ـ نتج عن ذلك التوقف آثار هائلة . إذ لم يتبقى لهم أى شىء يتطلعون إليه .

هل هذا يعنى أن الطلبة يجب أن يتوقفوا فوراً عن زيارة كبار السن المقيمين فى بيوت رعاية المسنين؟ طبعاً لا ، ولكن هذه الزيارات يجب أن تتشكل داخل إطار حياة هؤلاء المسنين ومحتواها . إذ لا يجب أن تُعطى بدون الإعداد لما قد يحدث عندما تأخذ ـ وبصفة خاصة عندما تسترد شيئاً من أناس محتاجين سريعى التأثر .

لايهدف العمل التطوعى إلى جعل الشخص المتطوع يشعر شعوراً طيباً ، بالرغم من أننا نأمل أن يكون ذلك من آثار القيام بعمل تطوعى . ولكن الهدف الرئيسى من العمل التطوعى هو إنجاز شىء لا تستطيع القيام به المصادر الخاصة أو العامة الأخرى ، كما يهدف إلى تعزيز إحساس المتطوع بالمسئولية نحو المجتمع الأكبر . يقول بنجامين باربر Benjamin Barber ، مدير مركز والت ويتمان لثقافة وسياسة الديموقراطية Walt Whitman Center for the Culture and Politics of Democracy فى جامعة روتجرز Rutgers University ، إن الأسلوب والطريقة والمنهج الذى يأتى به المتطوع إلى العمل هو الأكثر أهمية .

هل تقدم الطالبة تطوعها فى الخدمة الاجتماعية نتيجة الشعور بالالتزام النبيل بضرورة عمل شيء خيرى بدون التعرض للمشكلة محل الاعتبار ؟ يروى باربر قصة طالبة أمضت سنة متطوعة بالعمل فى مأوى لمن لا مسكن لهم، قالت فى نهاية هذه السنة : "كانت هذه التجربة أكثر تجربة غير عادية مررت بها فى حياتى. إننى فقط أتمنى أن تتاح نفس هذه الفرصة لأطفالى للتطوع بهذه الخدمة" . (وأعتقد أننا جميعاً نتمنى أن يتبقى بعض من لا مسكن لهم حتى يمكن أن نمنح أطفالنا نفس هذا الإحساس الدافئ المبهر).

أم هل هى هناك فى هذا الموقع نتيجة الإحساس بروح المشاركة، حتى تخدم حاجة مباشرة وأن تعمل من أجل سرعة الوصول إلى ذلك الزمن الذى لا يجب على أطفالها فيه أن يقدموا خدماتهم فى أى مأوى نظراً لأن معظم من لا مأوى لهم قد وجدوا حلاً لمشكلتهم؟ إن هدف هذه المتطوعة فى الأجل الطويل لا يجب أن يكون تخليد دورها إلى الأبد ولكن الهدف هو السعى من أجل إزالة هذا الدور والعمل على انتفاء الحاجة اليه.

ويروى باربر قصة أخرى تبعث فى الأذهان الحاجة إلى وضع أنشطة الخدمة الاجتماعية فى إطارها الصحيح. فقد تم تقسيم الطلبة فى جامعة روتجرز إلى مجموعات لتعمل فى مشروعات خدمة معينة. حيث كُلّف البعض للعمل فى مأوى لمن لا مسكن لهم، وأرسل البعض الآخر لطلاء حنفيات الحريق فى حى قريب.

بعد مرور أسبوعين، بدأ فريق الطلاء فى الشكوى هل الطلاء الذين يقومون به يقدم خدمة للمجتمع ؟ كان يجب أن نعمل فى مساعدة المحتاجين، وليس طلاء حنفيات الحريق! سعى باربر بعد ذلك إلى عقد لقاء بين الطلبة وأحد المسئولين فى الحى، وكان التوضيح الذى أبداه هذا المسئول هاماً.

اتضح أن رجال إطفاء الحريق فى الحى أرادوا طلاء حنفيات الحريق حتى يساعدهم ذلك على تحديد أماكنها بسرعة عندما تغطى الثلوج هذه الحنفيات فى الشتاء. كانت هذه المهمة ملحة بصفة خاصة لأنه فى السنة السابقة، التى تميزت بشتاء سيء، كان اثنان من المقيمين فى الحى على وشك الموت فى إحدى الحرائق لأنه كان من الصعب جداً العثور على حنفيات الحريق وسط الثلوج. ولم تجد إدارة الحى المال الكافى حتى تدفع أجور لعمال الحى لطلاء الحنفيات.

وبمجرد أن علم الطلبة الخلفية الحقيقية لطلب الطلاء، حتى عادوا للعمل بحماس، مقتنعين بأن عملهم يساهم فى إقامة حى أفضل.

لذا يجب أن يوضع العمل التطوعى فى إطاره الصحيح. ويجب أن ينسق جيداً وأن يستهدف استيفاء حاجة محددة. وأخيراً يجب أن نعترف به بحجمه الحقيقى: إذ أنه غالباً ما يشكل مساعدة هائلة، ولكنه فى أحيان ليست كثيرة قد يقوم بمسئوليات كان من المفروض أن يقوم بها القطاع الحكومى العام أو القطاع الخاص. وبالتأكيد هناك حدود ونواحى قصور فى العمل التطوعى.

نظافة شارع جيرمان تاون

دعنا نتخذ الموقف فى شارع جيرمان تاون Germantown Avenue فى فيلادلفيا كتوضيح لهذه النقطة الأخيرة. شهد هذا الشارع العمومى المهم الطويل الذى يخترق عدد من أكثر أحياء فيلادلفيا اعتلالاً عملية تنظيف تطوعية هائلة تمت فى اليوم السابق لعقد تجمع الرؤساء. بعدها بأسبوع عاد المحرر مارك كاوفمان Marc Kaufman الصحفى فى انكويرر *Inquirer* إلى الشارع، وإليك فيما يلى ما وجده.

بالرغم من أن أكثر من 6,000 شخص قد سجلوا أسماءهم من أجل العمل فى هذا اليوم، وأن المئات الآخرين قد تم الاعتذار لهم بسبب عدم وجود مواقع عمل لهم، فإن لوحات النيون الملونة ـ وهى "أوامر العمل" التى تحمل التعليمات إلى المتطوعين بتنظيف رسوم الجرافيتى على الحوائط أو الطلاء عليها ـ مازالت تغطى مساحات كبيرة من واجهات المحلات والمطاعم وكذلك أعداد كبيرة من حوائط المنازل المصطنعة المتتالية. واعترف المسئولون فى المدينة أن حوالى 20 إلى 25 فى المائة من أوامر العمل لم تُستكمل. كما أن عدداً لا بأس به من الحوائط التى طليت فعلاً كانت فى حاجة إلى إعادة طلائها بواسطة عمال الطلاء فى المدينة بسبب سوء العمل. وكانت إحدى واجهات المحلات، مثلاً، مبرقشة بمساحات ملونة بألوان الأزرق الخفيف، والأزرق الغامق، والرمادى، والأصفر.

كانت هناك أسباب عديدة وراء هذا الأداء السيء. منها أن سيارات النقل لم تتمكن من توزيع الطلاء وأدواته بسبب سد الشوارع بحواجز الأمن التى وضعها رجال الخدمة السرية. كما أن عدداً قليل نسبياً من المقيمين فى المنطقة انضم إلى المتطوعين الخارجين للعمل فى الجزء الجنوبى الأصعب من شارع جيرمان تاون. إلى جانب أن رسومات الحوائط التى كان من الصعب الوصول إليها تُركت لعمال الطلاء فى المدينة لطلائها.

يقرر كاوفمان، أن السبب الرئيسى هو أن الكثير من العمل التطوعى غير كفء بطبيعته. لأن معظم المتطوعين لا تتوفر لديهم المهارات، ولا التركيز، ولا الإنتاجية مثل تلك التى يتميز بها المحترفون الذين يتقاضون أجراً ـ وبصفة خاصة بالنسبة لجهد هائل مثل هذا، الذى اجتذب رئيس الدولة وعدد ضخم من المشاهير الذين يخطفون الأنظار. تقول دونّا كوبر Donna Cooper، التى نظمت حملة تنظيف شارع جيرمان تاون، وهى الآن مساعدة عمدة المدينة: "أعتقد أن النتيجة النهائية لا يمكن تجنبها ـ فالعمل التطوعى عمل عظيم، ولكنه غير كفء إلى حد بعيد، ومن النادر أن ينجز أى مهمة مثل العاملين المدفوعى الأجر. وهذا ليس تحاملاً على المتطوعين، لأنهم أدوا عملاً هائلاً. ولكنها مجرد الحقيقة".

وتذكر أيضاً: أنه بالنسبة للجهود التطوعية، تعتبر نظافة شارع جيرمان تاون وطلاء الكنيسة فى شمال فيلادلفيا جهوداً بسيطة نسبياً وتتطلب التزاماً أقل من تبنى طفل بالرعاية والتوجيه ومراجعة الدروس معه. إن طلاء مبنى لا يتطلب نفس التفانى والمهارة التى تتطلبها تلك المهمة الصعبة والحساسة للمساعدة على تحويل حياة طفل رأساً على عقب من مسار بائس إلى مسار مشرق. إذ أن ذلك ليس مجرد نشاط مسلى نقوم به فى يوم أجازة الأحد صباحاً تحت الشمس الدافئة.

إذا كانت الفجوة بين تحركات الحكومة وبين الاحتياجات الجماهيرية سوف يتم سدها عن طريق الخدمة الاجتماعية فى الحى، فيجب إذن أن ندرك إمكانيات وحدود العمل التطوعى. ولا نقول هذا بغرض التعتيم على روح التجمع أو للتقليل من شأن العمل

غير العادى الذى أنجزه المتطوعون فى جميع أنحاء الأمة، الذى فرض عليهم إحساسهم كمواطنين ضرورة مساعدة المحتاجين قبل وقت طويل من تعليق راية وثيقة الاستقلال على الحائط . أملى هو أن تصبح خدمة الآخرين جزء طبيعى من حياة كل أمريكى، طالما أن نتائج هذه الخدمة تفيد أكثر مما تؤذى .

12

ما بعد التنظير

المجتمع المدنى فى واقع حركته

بام سولو وجيل برسبرج
PAM SOLO AND GAIL PRESSBERG

منذ أكثر من مائتى عام مضت، كتب الفيلسوف الإنجليزى چون لوك John Locke فى كتابه "*الرسالة الثانية للحكومة المدنية The Second Treaties of Civil Government*"، " إن الطريقة الوحيدة التى يمكن بها لأى إنسان أن يتخلى بنفسه عن حريته الطبيعية ثم يقيد نفسه بروابط المجتمع المدنى هى أن يتفق مع أفراد آخرين على الاتحاد معاً فى مجتمع واحد" .

فى أمريكا، وبصفة خاصة منذ أواخر القرن العشرين، ونحن نتفاوض حول هذه الروابط على نطاق واسع ربما لم يتخيله أبداً الفيلسوف لوك . إذ أننا مازلنا مستمرين فى الجمع بين هذين العنصرين المتضادين ـ وهما الحرية والالتزام ـ بطرق جديدة لم يطرقها أحد من قبل أبداً. وكنا فى خلال الثلاثة عقود الماضية نؤكد بصورة متزايدة على الحرية أكثر من الالتزام، وبدلنا بطريقة منظمة طريقتنا فى التفكير حول أدوار المرأة، والانقسام العنصرى، والتقسيم الطبقى . وعندما فعلنا ذلك، قمنا بإضافة وتفسير القوانين بما يتفق مع تحيزنا المتزايد نحو تفضيل حقوق الفرد وحاولنا وضع سياسة اجتماعية للمحافظة على هذه الحقوق . وعندما أعدنا تعريف لما ولمن ينعقد ولاءنا فى ضوء هذه التصورات عن الحرية

الشخصية ، قمنا تدريجياً بتغيير القواعد التى تحكم كل علاقاتنا الأساسية ، ولم نستثنى من ذلك الروابط العائلية والمجتمعية .

وعندما بدأ الناس فى إعادة النظر فى البدائل الشخصية والمهنية التى أصبحت متاحة لهم بصورة لم تكن ممكنة من قبل ، لم يكن هناك أى إنكار أن وباء التباعد والاغتراب قد اكتسح أمريكا وأطلق عليه البعض التحرير بينما اعتبره آخرون انحدار وإتلاف . وحينما لاحظ المحافظون هذا التغيير الجارف حذروا من كارثة اجتماعية على وشك الوقوع ، وتحدثوا عن استرداد أفضل ما فى الماضى واسترجاعه والتمسك به . واحتضنوا القيم التقليدية وجادلوا بعنف من أجل الحفاظ على الروح المعنوية العامة . وألقى المحافظون باللوم على المتحررين ـ المهندسين المزعومين وراء هذا التحول الجذرى ـ لما رأوه من وجهة نظرهم على أنه انحلال فى المجتمع الأمريكى . وأشار المحافظون لما رأوه نتيجة طبيعية لتحلل العائلة ـ مثل زيادة الجريمة ، واستخدام المخدرات ، وحمل المراهقات ، والأمراض الاجتماعية الأخرى ، وقاموا بالحملات لتنفيذ البرامج والسياسات التى ظنوا أنها سوف تدعم تكامل وتماسك وحدة الأسرة . وشجع المحافظون الناس على مقاومة هذا النداء الصارخ نحو الفردية المفرطة ، كما سخروا من المعارضين لهم الذين سمحوا بهذا التحول وبهذه الدرجة المدمرة من الاهتمام بالذات والعلمانية المتغطرسة .

ذكر المتحررون هذه الحريات الشخصية الأكبر ، على أية حال ، على أنها مصادر نعم للمجتمع . إذ لم يشهد المجتمع من قبل كل هذا العدد من الجماعات المختلفة التى تستطيع أن تقترب ، ولو بصورة محدودة ، من هياكل القوة فى أمريكا . وقد فرغ المجتمع لتوه من الشعور بآلام متزايدة ، وإذا كانت الأمور سيئة حقاً ، فإن ذلك بسبب أننا لم نبذل جهداً كافياً فى إزالة المعوقات التى استمرت فى منع الجماعات المحرومة تاريخياً من اكتساب موقع راسخ ومتين فى الطبقة المتوسطة . واستخدم المتحررون نفس الأمراض الاجتماعية التى أشار إليها المحافظون ـ وهى الجريمة ، واستخدام المخدرات ، والأطفال غير الشرعيين ـ ليلقوا باللوم على شركائهم السياسيين لإغفالهم العامل الاقتصادى المؤثر على جميع هذه المشاكل ، إذ ادعى المتحررون أن الفقر هو مصدر معظم مشاكل المجتمع العتيدة والملحة .

واعتقد المتحررون أن وظيفة الحكومة هى أن تلعب دور الوسيط لهؤلاء الناس الذين مازالوا بعد يضغطون من أجل تحقيق حرية ومساواة أعظم.

وبالرغم من أن هناك دائماً نضال من أجل تحديد من يقود الأمة الأيديولچية بين تشكيلة متنوعة من القبطانات الذين يدعى كل واحد منهم أنه يعرف أفضل اتجاه يجب توجيه البلاد نحوه، إلا أننا حديثاً ـ ربما فى العقد الأخير ـ أصبحنا نعتقد أن أمريكا المعاصرة أصبحت أمة فى وسط خضم حرب ثقافية. وإذا كان لنا أن نصدق ادعاءات وسائل الإعلام، فإن السنوات الماضية قد تركت بصماتها: حيث إن الحدة والفظاظة والجمود والتراخى أدوا إلى تآكل إحساسنا بالمجتمع وأصبحنا بعدها فى حالة من الأسف. ومازلنا نحصر أنفسنا فى نطاق اهتماماتنا الضيق، ونستكين إلى حالة من السرور نصل إليها بمساعدة أجهزة التليفزيون.

ولنا موقف من هذا الوصف، فقد أتاح لنا عملنا فى معهد المجتمع المدنى Institute for Civil Society (ICS) إلقاء نظرة متميزة على المجتمع المدنى فى حركته، وجدنا أن الفلاسفة السياسيين المتحررين والمحافظين على السواء، حينما ينظرون إلى معظم المجتمعات المحلية فى جميع أنحاء الولايات المتحدة، إنما يفتقدون ببساطة رؤية تلك الطريقة الثرية، والمنقحة، والمعقدة التى استطاع بها الأمريكى العادى أن يقيم التوازن بين احتياجات المجتمعات واحتياجات الأفراد. وكما أوضح آلان ولف Alan Wolfe فى كتاب *أمة واحدة، رغم كل شىء One Nation, After All*، أن هذا الانقسام الصورى فى الحياة العامة إنما حدث فى جزئه الأكبر على المستوى المنتقى الرفيع، بين أعضاء النخبة من جيش الصحافة وبين المعسكرات السياسية المعارضة لهم. إذ يبدو أن المبارزة الأيديولوچية التى تشغل الفلاسفة والسياسيين لا تلقى إلا اهتماماً قليلاً من معظم الأمريكان العاديين. فالمجتمع المدنى الحى المنتعش يزدهر على الرغم من الحديث العام المر المسبب للنزاع والاختلاف. إذ ربما تحول الناس من لعب بولينج معاً إلى حل المشاكل معاً، مع التأكيد، بالطبع، على أن يكونوا معاً.

هذا الترشيد بين الاهتمامات الفردية واهتمامات الآخرين لم يكن مكتملاً أبداً، كما أنه لم ينتهى أبداً. وهذا هو المقصود بالمجتمع المدنى: فهو كيان يستطيع فيه الأفراد،

ومجتمعات الجيرة، والمجتمعات المحلية أن تتعرف، وتتوسط، وتتناقش وهم يعملون من أجل تحقيق الاتفاق العام. والخيط العام الذى يربط بين كل هذه النضالات هو التمكين empowerment، لكل من الفرد والمجتمع ككل. كيف بالضبط تعمل المجتمعات فيما بينها؟

- بدأت شبكة دعم الأسرة The Family Support Network (FSN) التى أنشأتها شيريل هنى Cheryl Honey، التى كانت فيما سبق أم تعيش على الإعانة الاجتماعية من الدولة، كقاعدة بيانات صغيرة فى بوثيل Bothell بواشنطن، حيث تضمنت قاعدة البيانات قوائم بالناس والمنظمات القادرة على دعم الأسر فى أوقات الأزمات. وأصبحت الآن هيئة كاملة التكوين من ضمن المؤسسات المذكورة فى دليل "الصفحات الصفراء" حيث تقوم بإقامة الصلة بين أعضاء المجتمع وبين أكثر من 800 فرد فى منطقة سياتل Seattle الذين يتقاسمون الموارد ويقومون بالعمل التطوعى. وتقدم شبكة دعم الأسرة أيضاً FSN برنامج راديو خاص بها، تحت عنوان "أنا أستطيع ذلك I Can Do That" الذى لا يوفق بين مقدم الخدمة وبين هؤلاء الذين يحتاجون لها فقط، ولكنه يركز أيضاً على قضايا السياسة الاجتماعية. وتقوم المجتمعات المحلية فى جميع أنحاء الولايات المتحدة بدعوة شيريل هنى وزملائها لمساعدتهم فى إنشاء شبكات دعم الأسرة الخاصة بها.

ـ لا يمكن وقف التلوث الذى يفسد أنهارنا عن طريق جهود الحكومة وحدها فقط. ولذلك تقوم شبكة ملاحظة الأنهار The River Watch Network (RWN) بالجمع بين المجتمعات المحلية التى تمر بها أنهار معاً حتى يتعرفوا على هذه الأنهار ويعملوا على حمايتها. ويعمل مع شبكة ملاحظة الأنهار RWN جماعات المجتمع المحلى مثل المدارس، ومنظمات الأعمال، ونوادى الخدمات، والهيئات الحكومية على مستوى الولاية وعلى المستوى المحلى، وجماعات حماية البيئة، حيث يعملون معاً على تحليل بيانات نظم صدى الصوت ثم وضع استراتيجيات لحماية الأنهار. ويستخدم المشروع الاستطلاعى الذى يسمى Rio Grande/Rio Bravo حوالى 30 من المتطوعين المدربين فى تكساس Texas، أصبح عشرة منهم الآن مراقبين معتمدين من ولاية تكساس لمراقبة جودة نوعية المياه حيث

يقومون بأخذ عينات من المياه مرتان كل شهر من تسع مواقع ويقومون بالتركيز على دراسة آثار استخدام المياه الملوثة على الصحة. وتخطط شبكة ملاحظة النهر RWN أن تستهدف في العام القادم الأنهار الأخرى التي تأثرت بالتلوث والمجتمعات المحلية المحيطة بها.

ـ من هو أول شخص بالغ يقابله المراهق في نهاية اليوم المدرسي بعد مغادرته ممرات المدرسة، هل هو بائع المخدرات أم القسيس؟ إن تحالف النقاط العشرة The Ten Point Coalition هو منظمة قومية من القسس الأفارقة ـ الأمريكان الذين يستهدفون حماية الشباب المعرض للخطر في مجتمعاتهم المحلية التي ينتمون إليها. ويحاول هذا التحالف، الذي أنشئ على منوال نموذج تحالف النقاط العشرة في بوسطن، أن يصل إلى الشباب الأكثر اضطراباً وإزعاجاً، والعمل على "تبني" العصابات، والتجول المستمر في الأحياء المجاورة، وتقديم النصح والعلاج للضحايا، واستخدام الكنائس كمراكز اجتماعية في المجتمعات المحلية. وعن طريق تكوين علاقة تشارك مع وكالات تقديم الخدمات الاجتماعية وضباط البوليس الذين يفرضون قوة القانون، استطاع هذا التحالف أن يخفض بصورة عظيمة العنف الذي يسببه شباب هذه المجتمعات. ويعمل أيضاً تحالف النقاط العشرة في دورشستر بولاية ماساشوستس على خلق مشروعات أعمال صغيرة يديرها أعضاء سابقون في العصابات الذين يقومون بدورهم باستخدام أعضاء سابقين آخرين في العصابات.

– من سيبدأ بإعادة بث الحياة في مناطق الضواحي التي ننتمي إليها؟ في منطقة بروكتون القريبة في ولاية ماساشوستس كونت 5000 أسرة تنتمي إلى ستة عشر مجمع يهودي وكنيسة، مجتمع بروكتون المتعدد الأديان Brockton Interfaith Community (BIC) في عام 1989 لمعالجة قضايا أساسية تشمل الجريمة، وإحياء مجتمعات الجيرة، والتدريب من أجل الحصول على وظيفة، والنقل، واهتمامات الشباب. يقوم بتمويل نشاط BIC حملة التنمية البشرية التابعة لمؤتمر الولايات المتحدة المسيحي Campaign for Human Development of the U.S. Catholic Conference، حيث نجحت BIC في بث الاستقرار في مجتمعات الجيرة عن طريق تشجيع ملكية المنازل. إذ استخدمت BIC

قوتها كتحالف يرتكز على مجتمعات الجيرة المحلية، وقامت بالتفاوض مع بنك محلى فى نفس المنطقة حول اتفاق على تخفيض معدلات الفائدة على قروض الإسكان، وعملت على إلغاء استخدام تأمين الرهن العقارى الخاص private mortgage insurance (PMI)، وأقنعت إدارة المدينة بتقديم دعم من مجلس المدينة لتمويل العشرة سنوات الأولى من رهن قرض شراء المنزل. وذكر عمدة مدينة بروكتون BIC كواحدة من الجماعات المسئولة عن بث الحياة فى المدينة وذلك فى خطبته عن الوضع فى المدينة فى عام 1997 .

ـ يقوم الرجال الذين أمضوا فترة عقوبة طويلة فى سجون ولاية نيويورك بإدارة مركز هارلم للعدالة Harlem Justice Center، وهو الشريك غير الدينى لتحالف النقاط العشرة. حيث يقوم هؤلاء الرجال بإقامة الصلة مع هؤلاء الذين يمكن أن يصبحوا فيما بعد لصوص يعيشون على النهب والسرقة وذلك عن طريق الأنشطة الترويحية، وتقديم الاستشارات والنصيحة للأفراد والجماعات، والانخراط معهم فى أحاديث صادقة عن الحياة فى السجون. وتقول رسالتهم الأساسية التى يحاولون توصيلها إلى هؤلاء الشباب أنهم يجب أن يتحملوا مسئوليتهم عن تصرفاتهم الشخصية كخطوة أولى فى أى عملية إصلاح وتقويم ناجحة.

ـ وقف العنف المسلح Stop Handgun Violence، هو تحالف يتكون من عائلات الضحايا الذين ماتوا بسبب استخدام المسدسات فى العنف، حيث تطول قائمة إنجازاته الكبيرة منذ نشأته فى عام 1995. وقد أقام لوحة إعلانات ضخمة تصل إلى 252 قدم على طريق ماساشوستس السريع بجوار منتزه فينواى Fenway park فى بوسطن، يُعرض عليها صور الأطفال الذين قتلوا بالمسدسات مما يترك أثراً بالغاً فى نفوس المشاهدين الذين يبلغ عددهم 250,000 يومياً. ونتيجة للجهود التعليمية التى تقوم بها هذه المنظمة، سوف تصبح ماساشوستس أول ولاية تمنع استخدام "ليلة السبت المخصوص "Saturday Night Special"، وهو نوع من المسدسات وجد أنه يتسبب فى أكثر من 50٪ من حوادث القتل بالمسدسات. ونظراً لأن بعض الجماعات الأخرى أدركت أن المنع المباشر الصريح للمسدسات قد يكون من المستحيل تحقيقه، فقد لجأت هذه الجماعات التى تعمل على منع

العنف باستخدام المسدسات إلى اقتراح تشريع يفرض الاحتفاظ بالمسدسات فى أماكن آمنة فى المنازل لا يمكن للأطفال الوصول إليها، وقامت بتزويد أصحاب هذه المسدسات بأقفال مجانية تمنع تشغيل المسدس بواسطة الأطفال أو بواسطة السارقين، كما لجأت إلى ترويج الدعوة لإنتاج مسدسات "ذكية" لا يمكن تشغيلها إذا أطلقها أى شخص آخر غير مالكها.

ـ هل يمكن تكوين مشروعات أعمال صغيرة لخلق وظائف جديدة ذات معنى، وتعطى أجراً طيباً ؟ هل يمكن أن يلعب قطاع الأعمال التى لا تهدف إلى تحقيق ربح دور فى تقديم التدريب ورأس المال الضرورى لدعم تكوين هذه المشروعات الصغيرة؟ يعتبر مشروع إلى السوق، إلى السوق To Market, To Market من المشروعات الجديدة لاتحاد تعليم المرأة والتصنيع (Women's Educational and Industrial Union (WEIU، وهو جماعة تكونت منذ 120 عاماً مضت، تقوم بتعريف السيدات ذات الدخل المنخفض والكيان الضعيف بالمنتجات التى يمكن بيعها، وتيسر لهن الاتصال بسوق التصريف. ويقوم محل WEIU بدعم جهود هؤلاء السيدات المنتجات لتطوير وتسويق منتجاتهن بطرق مختلفة منها : عرض منتجاتهن فى المحال، وإرشادهن للأسواق المحتملة التى يمكن أن تصرف منتجاتهن، وتقديم الإرشاد والتوجيه لتطوير المنتج، والتغليف، والتوزيع، والتسويق، والترويج لهذه المنتجات. ويعتبر إقامة وتنمية علاقة تعاونية مع المنظمات التى ترتكز فى قاعدتها على المجتمع المحلى، هاماً وحيوياً لنجاح إلى السوق، إلى السوق. فمثلاً، تقوم مؤسسة خليج دورشستر للتنمية الاقتصادية Dorchester Bay Economic Development Corporation (التى تخدم المجتمعات الأكثر حرماناً من الناحية المالية فى منطقة بوسطن)، وكذلك المركز الصحى لتارباجو دى موجيريه فى مجتمع الطرف الجنوبى South End Community Health Center's Tarbajo de Mujeres بإرشاد العملاء إلى محل إلى السوق إلى السوق.

ـ بينما تقوم معظم الهيئات التى لا تهدف إلى الربح بتقديم خدمات اجتماعية وتعليمية حرجة وهامة لصحة أمتنا ورفاهيتها، إلا أنه فى عصر الفقر ومنع وصول الحقوق المدنية، كيف يمكن لنا أن نخلق مؤسسات وسيطة تعمل من أجل إعادة التوزيع

الديموقراطى للقوة؟ ينبثق مشروع إعداد التجمعات الدينية للقرن الواحد والعشرين Recreating Congregation for the 21st Century من مؤسسة المناطق الصناعية Indus-trial Areas Foundation، وهو يعمل مع 300 تجمع دينى تمثل 14 طائفة دينية فى ولاية كاليفورنيا، واريجون، وولاية واشنطون من أجل بناء "مؤسسات وسيطة mediating in-stitutions" ذات فاعلية. يهدف البرنامج إلى بناء رأس مال اجتماعى لمنح الناس إحساساً أعظم بالانتماء والمشاركة. حيث يصبح هذا البرنامج أداة للارتباط بالحياة العامة المستمرة. وعلى أفضل الأحوال، تعمل المؤسسات الوسيطة كباعث على التحرك، والخلق، والحماية. إذ أنها تدافع عن اهتمامات أعضائها والمجتمعات المحلية المحيطة بها، وتساعد على خلق رأسمال اجتماعى، واقتصادى، وروحى، وسياسى، واقتصادى ينفع المجتمعات التى تنتمى إليها.

من المنظمات الرائدة أيضاً، منظمة أحياء الجيرة المتحدة United Neighborhood Organization (UNO)، التى تتيح الفرصة لأعضائها حتى "يعيشوا" عقيدتهم. وذلك بدءاً من عقد الاجتماعات العامة للمرشحين غير الحزبيين فى انتخابات مجلس مدينة لوس أنجلوس الأخيرة، إلى التفاوض مع إدارة خدمات الهجرة والتطبيع Immigration and Naturaliztion Service (INS) لتخفيض الوقت الذى تستغرقه فى إنهاء إجراءات طلبات المواطنة بحوالى ستة شهور على الأقل، وكذلك تعبئة أتباع الأبرشيات لمنع إقامة مصنع لمعالجة المخلفات السامة المقرر افتتاحه بالقرب من مدرسة منتزه هانتنجتون الثانوية، والعمل على منع العاهرات من التواجد فى شوارع أحياء الجيرة، ولذا تعتبر UNO منظمة تجمع الأبرشيات التى تقع فى أحياء الجيرة فى لوس أنجلوس أن الفائدة الكبرى التى تعود على الأبرشيات من عضويتها فى منظمة أحياء الجيرة المتحدة هى ضمان الحصول على المساعدة فى حل المشاكل المحلية، وتقديم التدريب على كيفية جعل السياسيين وقادة الأعمال يتحملون نتيجة تصرفاتهم.

يشترك المساهمون فى هذه المبادرات المجتمعية فى الاقتناع بأن حل المشاكل لا يمكن أن يُترك لآخرين. ويمكن لبرامج الحكومة الفاعلة أن تحول الأوضاع إلى الأفضل. ولكن

أفضل سياسات الحكومة ظهرت نتيجة تضافر وتعاون الجهود بين الحكومة، ومؤسسات المجتمع المحلى، والقطاع الخاص. إن التغييرات الاجتماعية الباقية الدائمة لا يمكن أن تقننها الحكومة ببساطة. ولكنها تنشأ من التحرك الاجتماعى الذى تمتد جذوره من مسئولية الفرد ومحاسبته على هذه المسئولية.

فى عام 1928 قام مرشح الرئاسة هيربرت هوڤر Herbert Hoover بتجميع المندوبين فى مؤتمر الحزب الجمهورى فى حديقة ميدان ماديسون من أجل تأييد نظام أمريكى من أجل الفردية المفرطة. بعدها باثنى وثلاثين عاماً استحضر چون ف. كنيدى فى الأذهان صورة مختلفة للنظام الأمريكى الذى يقف "على حافة عالم جديد"، وتحدى كنيدى الأمريكان وطلب منهم أن يسألوا ما الذى يمكن أن يفعلوه من أجل وطنهم، وأن لا يسألوا ما الذى يمكن أن يفعله الوطن لهم. إذ رأى هوڤر الأمر على أن الفردية المفرطة هى التى تشكل أمريكا، وليس مجرد بعض خصائص المهاجرين الباحثين عن أمة جديدة تتمتع بالحرية، والفارين من الملكيات أو القهر السياسى. كان كنيدى يهدف إلى تحويل الأمة إلى ما هو أبعد من الفردية، إلى عصر جديد يتميز بالهدف العام.

منذ ذلك الوقت، مازالت الجماعات التى تعمل مع القاعدة تشق طريقها خلال أوقات مضطربة، معتمدين فى ذلك على مواردهم كأفراد بهدف خلق وإعادة خلق المجتمعات المحلية التى ينتمون إليها عاماً بعد عام. لقد تعلمنا خلال هذا القرن أن النظم الشاملة التى تعتمد على السيطرة لا يمكن أن تقمع أو أن تخنق الروح الفردية إلى الأبد. ونتعلم أيضاً أنه لا شىء يمكن أن يحل محل المجتمع أو الإحساس بالانتماء فى الاقتصاد العالمى. فالبشر - حتى أشدهم تعصباً للفردية المفرطة - يرغبون فى شبكة من العلاقات، ويحتاجون إلى التأييد والدعم من جانب المنظمات والمؤسسات حتى ينتعشوا ويزدهروا. وعندما تحدث لوك Locke عن "الروابط" المدنية، ربما كان يقر بوجود التناقض المعروف لكل شخص وجد إشباعاً شخصياً عن طريق التواصل مع الآخرين، هذا التناقض يحدث: عندما نعطى ما نأخذه.

13

الفقر 101

ما الذى يمكن أن يتعلمه المتحررون والمحافظون من بعضهم البعض

ديڤيد كو	DAVID KUO

بدأ القرن الواحد والعشرون فعلاً بنظام جديد للإعانة الاجتماعية يغير بصورة جذرية من الطريقة التى ترعى بها أمريكا مواطنيها الفقراء، والمعتمدين على غيرهم فى المعيشة، والعاطلين، والمقهورين. إذ جاء قانون إصلاح الرعاية الاجتماعية فى عام 1996 نتيجة حقبة كاملة من المجادلات العنيفة المسببة للنزاع فى أغلب الأحيان عن الشكل الملائم للإصلاح. حيث كان المصلحون من المحافظين فى أحد جوانب النزاع يطالبون بضرورة توفير عمل، ومنع السماح بالأطفال غير الشرعيين، ومنع استحقاق الإعانة الاجتماعية بصورة تلقائية بصفة عامة. وعلى الجانب الآخر كان المصلحون المتحررون الذين كانوا يهتمون أيضاً بضمان توفير العمل والتعيين فى وظائف أفضل إلا أنهم يرغبون فى الاحتفاظ بالخصائص الأساسية لشبكة الأمان الاجتماعى وأن تظل كما هى بدون أى مساس بها.

كانت سخونة المناقشة فى الجدال الأخير عنيفة ومكثفة بصورة مؤلمة، وبرغم ذلك ربما كانت بمثابة السكون الذى سبق عاصفة الجدال التالى حول الإعانة الاجتماعية الذى

أتاح الفرصة للمصلحين فى كل معسكر من المعسكرين لأن يتعلم كل منهما من الآخر ـ وخاصة فيما يتعلق بالعمل الشاق من أجل إعادة تكوين المجتمع المدنى واستخدام منهج القطاع الخاص فى العناية بهؤلاء الأفراد المحتاجين.

لنبدأ بالمتحررين أولاً. أمور العقيدة. إذ من العجب وسخرية القدر أن تقاليد المتحررين فى الرعاية الاجتماعية بدأت جذورها أثناء البعث الدينى، وبرغم أن العديد من المتحررين اليوم يعترفون بأن العقيدة الدينية شيء له أهميته، إلا أنهم فى نفس الوقت يتجاهلون ـ أو يبدون العداء الواضح ـ للمستقبل السياسى لدور الدين كعامل مساعد فى إحداث التغيير الجذرى فى حياة الناس.

فى أثناء الجدل الأخير حول الإعانة الاجتماعية، مثلاً، قوبل اقتراح السيناتور جون آشكروفت John Ashcroft بإضافة نص "الاختيار الخيرى" الذى يسمح للولايات بالتعاقد مع المنظمات الخاصة والدينية باستخدام أموال الحكومة الفيدرالية بهجوم واسع من جانب كثير من اليساريين. برغم أن الهدف الرئيسى من هذا الاقتراح كان ببساطة تحقيق التعادل والمساواة بالنسبة للمنظمات الدينية والغير هادفة للربح.

تشير شواهد قوية، تأتى من جماعات متنوعة مثل مؤسسة التراث Heritage Foundation والاستثمارات الخاصة/ والعامة Public/Private Ventures، إلى أن العقيدة ليست مهمة فقط، بل إنها قد تكون العامل الأساسى فى تحديد ما إذا كان الطفل المعرض للخطر، أو الأم التى تعيش على الإعانة الاجتماعية فقط، أو المجرم المدان قادر على تحويل حياته تماماً إلى طريق قويم. ومن الحيوى أن يحتضن السياسيون المتحررون هذه الفكرة. وسوف تتاح لهم الفرص فى العام القادم للقيام بذلك حيث : تنفذ جهود جديدة لتشجيع هذا النوع من العنصر الدينى فى الرعاية الاجتماعية تتضمن إعفاء ضريبى للتبرعات الخيرية، والمزيد من تطبيق الخيار الخيرى من ضمن الإجراءات الأخرى.

ثم يأتى المحافظون. إذ يرون أن البرامج الحكومية يمكنها أن تؤتى بثمار طيبة ـ بل لقد حققت فعلاً فى الماضى نتائج جيدة. ففى خلال حقب قليلة فقط أصبح الجوع وسوء التغذية مشاكل اجتماعية أقل حدة إلى مدى بعيد بفضل كوبونات الطعام التى تمنحها

الحكومة. وكان فى الماضى واحد من كل ثلاثة شيوخ أمريكان يعانى من الفقر، وانخفض هذا المعدل الآن ليصبح حوالى واحد من كل عشرة، وذلك بفضل فهرسة وتفنيط مزايا التأمين الاجتماعى والرعاية الصحية لتصل إلى الأشد استحقاقاً من كبار السن. هذه كلها نجاحات للسياسة الاجتماعية لم يحدث أن وجد لها مثيل من قبل.

وبالرغم من التوثيق الجيد لعوامل فشل الحرب ضد الفقر، إلا أن هذه الحرب استطاعت تغيير وجه الفقر. والدروس الماثلة أمام المحافظين هى أن عدم المساس بشبكة الأمان التى تعتمد على تقديم الخدمات للفقراء بدون مقابل ـ وبصفة خاصة للأطفال ـ يعتبر غاية فى الأهمية لمنع الاعتماد التام على الإعانة الاجتماعية فى المستقبل. فى كتاب صدر حديثاً تحت عنوان *ما الذى لا يمكن أن يشتريه المال* ***What Money Can't Buy***، تشير كاتبته سوزان ماير Susan Mayer الأستاذة فى جامعة شيكاجو، إلى أن أهم شيئين على الإطلاق فى تحديد مستقبل الطفل هما، أولاً، إشباع حاجاته الأساسية، وثانياً، أن يكون طفلاً لوالدين ذوى شخصية. من الناحية القانونية هناك القليل الذى يمكن عمله لضمان الثانى. ومن الناحية الواقعية، فإن تحسين آليات التوصيل لبرامج مثل المساعدات الطبية حتى يحصل هؤلاء الذين يستخدمون هذه الخدمات على رعاية أفضل وأن تتوفر لهم مقدرة أفضل على الوصول إلى هذه الخدمات يجب أن يتصدر جدول أعمال المحافظين.

ويجب على المتحررين إظهار ثقة أكبر فى القطاع الخاص. فقد تشككوا طويلاً فى ادعاءات بعض المحافظين بأن القطاع الخاص يمكن أن يحل محل برامج الحكومة القديمة التى استمرت لحقب طويلة فى ليلة واحدة، ويبدو أن المتحررين يعتقدون أن القطاع الخاص لا يستطيع القيام فعلاً إلا بالقليل جداً ـ بينما يتمسكون بالإيمان بأن التعاطف الحقيقى يرتبط مباشرة بالإنفاق الفيدرالى على الإعانة الاجتماعية. وفى الحقيقة، فإن الأعمال الخيرية التى تأتى من جانب السوق الحر، والأعمال الاجتماعية الرائدة التى تنفذ بدون الوقوع تحت تأثير عوامل الإضعاف من جانب الحكومة هى الأمل الحقيقى فى إحداث تحول يتسبب فى اختلاف جوهرى فى حياة الناس.

إن دراسة أمثلة مثل برنامج "إنه مسرور He Is Pleased" (HIP) الذى يطبق فى ولاية ديلاوير Delaware، والذى انشأه قطب الاعتمادات المتبادلة فوستر فريس Foster

Friess يُظهر لنا دلائل واضحة على أن القطاع الاجتماعى هو أيضاً سوق مثل أى سوق آخر ـ ولكن مع اختلاف واحد وهو : أن الأرباح هنا ليست مالية ، ولكنها شخصية . إذ يساعد برنامج إنه مسرور السيدات والرجال الذين لا مأوى لهم على تحويل حياتهم من الشوارع إلى الحصول على وظائف دائمة . وقد بدأ برنامج HIP منذ سنوات عديدة مضت برأس مال مشترك من فريس Friess ، وساعد البرنامج فعلاً على العمل الشاق ـ الذى يصل إلى دورة مدتها تسعون يوماً مدفوعة الأجر لتنظيف المدينة ـ كما يعتمد على قواعد صارمة ـ فالتباطؤ والتلكؤ فى العمل ليس مقبولاً ، كما أن اختبارات كشف المواد المخدرة بالجسم إجبارية ، وبهذا يشكل HIP قطاعاً اجتماعياً يماثل المؤسسات الصغيرة مثل آبل Apple أو صن Sun التى بدأت كنظم أعمال صغيرة منذ عشرين عاماً مضت . إن هذا البرنامج يمثل حداً فاصلاً كما أنه برنامجاً متفائلاً ، ويشكل تحدياً للأشكال القائمة من الأعمال الخيرية . وقد زاد عدد البرامج المماثلة لهذا البرنامج إلى حد بعيد وانتشرت فى أنحاء البلد ـ وهى تمثل أفضل أمل فى إحداث التغيير وتحتاج إلى الدعم والتأييد .

لا يجب على المحافظين أن يثقوا ثقة عمياء فى القطاع الخاص . ومن الإغراءات التى يستسلم لها المحافظون أحياناً الاعتقاد بأن كل برامج الحكومة سيئة وأن جميع برامج الأعمال الخيرية الخاصة جيدة . وكلا الحالتين خطأ تماماً .

ولا يجب على المحافظين رسم صورة وردية مبالغ فيها للأعمال الخيرية الصادرة من القطاع الخاص . فقد طلبوا من الأمريكان ، ببلاغة ، أن يختاروا بين الحكومة والأعمال الخيرية ، بين برنامج الإسكان الذى تقدمه الحكومة (Housing and Urban Development) HUD أوبين بناء المساكن لمن لا مأوى له الذى يقوم به القطاع الخاص تحت عنوان مساكن للإنسانية Habitat for Humanity ، أو بين برنامج HHS وبين الصليب الأحمر ، برغم من أنهم يعلمون الإجابة التى سوف يحصلون عليها . وهم عندما يفعلون ذلك ، إنما يتجاهلون حقيقة أن الكثير من أكبر المنظمات وأشهرها ـ وهى جماعات تبلغ ميزانيتها عدة بلايين من الدولارات وتتمتع بالقبول والسمعة الطيبة على المستوى القومى ـ قامت بدور أكبر قليلاً من مجرد حاضنات قطاع خاص لأوضاع الرعاية الاجتماعية . وتتسلم جماعات مثل

يونايتد واى United Way والصليب الأحمر، والأعمال الخيرية المسيحية جزءاً كبيراً من تمويلها من الحكومة الفيدرالية. وليس من المصادفة، أن ينعكس صدى هذا التمويل على رسالة هذه المنظمات والوسائل التى تستخدمها وأن تتخذ طابع النموذج الحكومى الذى يتصف بعدم إنسانية تقديم الخدمة والبيروقراطية والمساعدة التى يغلب عليها الطابع العلمانى التى تبتعد كل البعد عن المساعدة الرؤوفة الرحيمة التى يحتاجها الناس. والمحافظون الذين كانوا فى مقدمة الجبهة التى تنتقد الحكومة، يجب أن يكونوا الآن فى مقدمة الجبهة التى تنتقد القطاع الخاص - حيث يجب أن يذكروا له الأعمال الجيدة، والنبيلة، والغير جيدة. ولقد اتخذت اللجنة القومية للأعمال الخيرية والتجديد المدنى National Commission on Philanthropy and Civic Renewal التى اكتملت حديثاً عدة خطوات كنا فى أشد الحاجة إليها فى هذا الاتجاه.

ويجب على المتحررين أن يظهروا تقديراً أكبر لأهمية العمل - بجميع أشكاله. إذ كثيراً ما يركز المتحررون على إيجاد وظائف "جيدة" على حساب التشجيع على أى عمل. وعندما يقللون من شأن الوظائف "ذات الأجر القليل" ويحقرونها فإنهم، عن عمد أو عن غير عمد، إنما يشيرون إلى أن العمل، فى حد ذاته ليس بهذه الأهمية - وإنما الوظائف "الجيدة" فقط هى التى تهم. وبالنسبة لهذه الجزئية، يجب على المحافظين أن يأخذوا فى الاعتبار المعوقات التى تحول بين التحول من الاعتماد الكامل على الإعانة الاجتماعية إلى الحصول على وظيفة والتعيش منها. فالشخص الذى يحصل على وظيفة قليلة الأجر يُحرم من المزايا الطيبة لأطفاله - وهو بالطبع حاجز واضح يحول بين الأفراد ورغبتهم فى الحصول على عمل.

توضح معظم الدراسات أن الحصول على وظيفة، أى وظيفة، والاحتفاظ بها، هو أهم خطوة أساسية للتغلب على الفقر. فالعثور على وظيفة والاحتفاظ بها يقدم لشاغلها ما هو أكثر من الدخل. إذ تمنحه الوظيفة إحساساً بقيمة الذات وتحقيق شىء. كما أنها تفعل شيئاً آخر إلى جانب ذلك - إنها تضمن تقريباً ارتفاعاً فى الدخل. وبالرغم من أن المتحررين ركزوا على ضرورة التدريب الوظيفى وفرص العمل، إلا أنهم لم يركزوا بالقدر الكافى

على تشغيل الناس ـ كنوع من التجربة عن طريق الفصل من العمل. وتشير الدلائل المبكرة فى الولايات المختلفة، إلى أن القانون الجديد للرعاية الاجتماعية قدم للكثير من الناس الذين يعتمدون على الإعانة المالية الدافع على تغيير أوضاعهم. وهذا لا يعنى أن جميع المستحقين قد وجدوا فعلاً عملاً، أو أنهم سيصبحون قادرين على ذلك، ولكنه درس هام يتعلمونه ـ وهو درس يحتاج أحياناً إلى الإنفاق الحكومى، كما أوضح طومسون Thomp-son محافظ ولاية ويسكنس Wisconsin.

الفقر: الحقيقة الطاحنة

رأى أخير أقدمه للمحافظين. الفقر فى أمريكا حقيقة واقعة. إذ يبدو أن البعض من اليمينيين يقترحون أن الفقر مجرد اختراع من اختراعات اليساريين، وأنه فى معظم الأحوال نتيجة تخاذل وسوء تصريف للأمور.

وفى حين أن الفقر لم يعد شيئاً يهدد البقاء كما كان من قبل، إلا أنه مازال قائماً ويدعو لليأس. وكما أوضحت بعض التقارير مثل *لا يوجد أطفال هنا There Are No Children Here* و*ركائز التحول Turning Stones* إن الفقر ليسم مجرد "فقر" فقط، برغم أن عوامل الإتلاف والتخريب المصاحبة له يمكن أن تحول الأطفال إلى بؤساء يمرون بتجارب أكبر من سنهم ـ وهم الأطفال الذين ربما يكونوا صغاراً من الناحية الزمنية ولكنهم رأوا من الحياة وقسوة تجاربها ما يفوق الكوابيس التى تمر بالعديد من البالغين.

ولعل أهم ما يتعلمه المحافظون من المتحررين هو الاقتراب من واقع الفقر فى أمريكا وتفهم حقيقته. وسوف يؤدى ذلك بالتأكيد إلى تغيير نغمة خطاب المحافظين. وسيحقق المحافظون نجاحاً أكبر فى حل نظام الإعانة كما هو قائم الآن إذا تخلوا عن الجدال الذى يؤكد أن فقراء أمريكا إما أنهم لا يستحقون هذه الإعانة الاجتماعية أو أنهم غير موجودين أصلاً.

إن الأمل فى أن يبذل المتحررون والمحافظون بعض الوقت للتعلم من بعضهم البعض فيما يختص بالأمور المتعلقة بالفقر إنما ينبع من الأرضية المشتركة التى استطاعوا الالتقاء

عليها معاً وهى الحاجة إلى تقوية القطاع المدنى فى أمريكا . ففى نصف الحقبة الماضية فقط ، أدرك السياسيون ، والفلاسفة ، والأساتذة بجميع ألوان توجهاتهم الأيديولوچية أن الأمل الحقيقى فى الإصلاح ، وأن الحلول الحقيقية للمشاكل الاجتماعية التى كدرت المجتمع لفترة طويلة سوف تأتى من " المجتمع المدنى " .

ترجع جذور هذا الرأى إلى الاعتراف المشترك للطرفين بأن المجتمعات المحلية والجماعات المدنية والكنائس تملك قوى وقدرات تفوق ما تحلم به الحكومة وتتجاوزه . فهذه الجماعات منهمكة بنشاط وحيوية ، وعن قرب حميم فى حياة الأفراد المحتاجين . إذ يجمع بين هذه الجماعات المدنية الالتزام بقانون مشترك للمسئولية الأخلاقية يوفر لها سُبل الهداية والحماية فى ممارسة نشاطها . وتملك هذه المنظمات المدنية عناصر الإيمان التى تلمس مشاعر الناس بطريقة أكثر تأثيراً إلى حد بعيد من أى شيك بإعانة اجتماعية ، أو أى فاتورة إسكان يتلقونها .

وإذا استطاع هذا الشكل من الإنفاق فيما بين طرفى الجدال أن يجد طريقه لينمو ويزداد فى هذا الجو المسموم الذى اكتنف الجدل الأخير حول الإعانة الاجتماعية ، فدعونا جميعاً نأمل أن هذا الهدوء الذى تبع عاصفة هذا الجدل لعله يُنتج للطرفين الفرصة للاقتراب من بعضهما بصورة أكثر مما تحقق حتى الآن حتى يستطيعا العمل معاً على إنعاش حياتنا المشتركة .

14

أين ذهب كل التابعين؟

آلان ايرينهولت ALAN EHRENHALT

يشتاق الملايين من الأمريكان، الذين بلغوا وسط العمر الآن، إلى دنيا اجتماعية مستقرة وآمنة يعتقدون أنها كانت موجودة أثناء طفولتهم ولكنها غير موجودة الآن. قالت هيلارى رودهام كلينتون بعد أن أصبحت السيدة الأولى بفترة قصيرة " "أريد أن أصبح قادرة على اصطحاب ابنتى إلى منتزه فى أى وقت من النهار أو المساء فى الصيف وأتذكر ما اعتدت القيام به عندما كنت طفلة صغيرة" . هذه الأنواع من الأحاسيس، والحنين إلى مزايا الحياة المجتمعية القديمة على مستوى الأحياء المتجاورة يشكل نوعاً من الخلفية الحالمة فى حياة الطبقة الوسطى فى نهاية هذه الحقبة وهذا القرن.

لقد وجدت كلمة مجتمع محلى مكانها، بالرغم من أنها مازالت مشوشة وغير دقيقة، فى جميع الأيدلوچيات على اختلاف ألوانها. فعلى أقصى اليسار ترمز هذه الكلمة إلى مجتمع أكثر إنسانية وتآلفاً يشمل جميع المقهورين من كل الألوان ويزيد من المستفيدين من نظام إعانة اجتماعية يعتمد على موارد أكبر بكثير من الموارد التى يعتمد عليها النظام الحالى ويوظفها فى التعليم، والخدمات الاجتماعية، واستئصال الفقر. وفى أقصى اليمين تشير كلمة مجتمع إلى تأكيد على الانضباط الذاتى للفرد الذى يجب أن يحل محل حالة الاعتماد كلياً على الإعانة الاجتماعية، إلى جانب إعادة تكوين المسئولية الشخصية الخاصة

بالفرد نفسه . ويبدو أن الوسط بينهما يعكس تشوقاً أكثر بساطة إلى شبكة من العلاقات المريحة الواسعة التى يمكن الاعتماد عليها . ولكن كانت وجهات النظر هذه مطروحة على جميع صفحات الصحافة المتداولة الشائعة وتناولتها المناقشات السياسية فى التسعينيات .

أما السلطة ، مرة أخرى ، فهى شىء آخر ، فهى لا تثير نفس مشاعر الحنين إلى الماضى السابق الحديث عنها . ففى أحد الجوانب ، قد يجادل البعض بأن السلطة قد تلاشت على مدى الجيل الماضى . تجول مثلاً فى أى مدرسة عامة فى أى ضاحية تسكنها الطبقة المتوسطة اليوم ، وسوف تجد أن الناظر عليه أن يقضى جزءاً كبيراً من يومه فى تملق ومداهنة الطلبة الثائرين المتمردين ، والمدرسين ، والموظفين فى محاولة منه لإقناعهم بقبول توجيهات كان الجيل الماضى يقبلها بدون أى مناقشة ، ويأتى ذلك الرفض لمجرد أن الناظر هو الناظر وأنهم هم التابعين والمرؤوسين . وسوف ترى مدرسين يتعرضون لمخاطرة رد الفعل الذى ينتهك حرمتهم إذا تجرأوا وانتقدوا أحد تلاميذهم .

أو تأمل مثلاً الاتجاه العام فى الكنيسة البروتستانتية . إذ برغم أن الأمر فيها لم يصل بعد إلى الحد الذى يلعن فيه أتباع الأبرشية قسيسهم بنفس الطريقة التى يلعن بها الطلبة مدرسيهم ، إلا أنه إذا كان التجمع فى كنيسة ما متحرراً بعض الشىء ، فهناك احتمال جيد لأن يفقد القسيس لقبه عندما يخاطبه أتباعه : فهم لا يستعملون لقب دكتور إذا كان حاصلاً على هذه الدرجة ولكنهم يخاطبونه باسمه الأول مثل "چيم" أو "بوب" كما يحب أصدقاءه المقربين مخاطبته . إن وضع القسيس على نفس المستوى مع أتباع الكنيسة ما هو إلا خطوة صغيرة نحو حل السلطة وتفتيتها .

وفى الحقيقة إن ما يتم حله وتفتيته هما السلطة والمجتمع معاً . ولكن هناك القليلين جداً الذين يبكون على ضياع هيبة السلطة . إذ سوف تبقى السلطة دائماً ، بالنسبة لمعظم الأمريكان الذين ينتمون إلى جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية الذى اتسم بكثرة عدد الأطفال ، كلمة منحوسة ذات دلالة سيئة ، تستدعى إلى الأذهان دفعة من الذكريات غير الطيبة عن المدارس ، والكنائس ، والعائلات التى نشأوا وتربوا فيها . إذ كانت الثورة ضد هذه الذكريات هى العلامة الرئيسية التى ميزت حياة جيلهم . وترك الشك فى السلطة

بصماته على اللون السياسى الذى انتهى إليه هذا الجيل أياً كان هذا اللون من الألوان السياسية المتعددة . ويقول ب . ج . أورورکی P. J. O'Rourke معبراً عن وجهة نظر جيله بوضوح وبصوت عالى : "لقد اجتذبت السلطة دائماً أحط العناصر فى الجنس البشرى وأدناها" .

لقد انتشر الشك فى السلطة المؤسسية وتقديس حرية اختيار الفرد فى كل مكان فى المجتمع الأمريكى فى التسعينيات . وتجاوز هذان التوجهان مجال حياتنا كأفراد وتخلل المناقشات التى نعقدها عن الموضوعات المتنوعة مثل إصلاح المدارس وإدارة مؤسسات الأعمال الضخمة .

ومن بين ملايين الآراء التى صدرت فى الحقبة الماضية بشأن التغيير فى التعليم توجد كلمات قليلة جداً عن تحسين الوضع فى المدارس بإعادة وضع عصا السلطة فى يد المدرس مرة أخرى ، أو العودة إلى منهج دراسى يعتمد على الحفظ وحل التمارين فى الفصل . إن جوهر المناقشة يتناول موضوع حرية اختيار المدرسة : بمعنى حق العائلة فى تقرير أى مدارس يلتحق بها أطفالها بنفسها . وقد يكون هناك الكثير مما قيل مع أوضد حرية اختيار العائلة للمدرسة ، ولكن الرأى هنا واضح بما فيه الكفاية - وهو أنه عندما يأتى الأمر إلى التعليم فإنه ، مثل أى مؤسسة اجتماعية أخرى تقريباً ، تعتبر حرية اختيار الفرد هى الوجه المناقض للسلطة . بل إن هذه الحرية بديلاً عن السلطة .

وعلى نفس المنوال ، يمكن للمرء أن يُمشط تمشيطاً سريعاً أرفف محلات بيع الكتب ليجدها مزدحمة بأعداد ضخمة من كتب إدارة المنظمات الكبرى بدون أن يجد فيها كتاباً واحداً يدافع عن الهرم الإدارى القديم الذى تنساب فيه أوامر المدير التنفيذى ، على الطريقة العسكرية ، من أعلى إلى أسفل الطبقات الإدارية بدون مساس بها . ومازالت بعض المنظمات تعمل بهذه الطريقة فى الإدارة ، ولكنها تعتبر عتيقة ومنقرضة كالديناصورات . إذ أصبح الهيكل الهرمى للمؤسسات الكبيرة موضة قديمة . وتدور كتابات الإدارة كلها اليوم حول تصميم هياكل إدارية على شكل شبكات مفلطحة بدلاً من الهيكل الهرمى ، وحول لا مركزية اتخاذ القرارات ، وحول تمكين العاملين على جميع المستويات الإدارية فى المنظمة .

وأصبحت كلمات مثل "إصدار الأوامر والسيطرة" من الكلمات السيئة المحرم استعمالها فى كتابات الإدارة اليوم.

يظهر نفس الاتجاه فى التفكير الاقتصادى، ولكن بصورة موسعة. فمنذ عشر سنوات كان الأمريكان يعلمون جيداً مصطلح "اقتصاد الأوامر". والآن نعرف جميعاً حقيقة ما يعنيه هذا المصطلح. فهو تعريف للمجتمع الذى يفشل لأنه يعمد إلى صنع القرارات الاقتصادية من خلال الهرم الإدارى بدلاً من الاعتماد على الاختيار الحر لمواطنيه الأفراد. وهو السبب الحقيقى الذى يتفق عليه الجميع للفشل المخزى للشيوعية العالمية. إذ أدى فشل وسقوط الشيوعية إلى التأكيد على، ويبدو أنه منح الشرعية، للشك الذى تملك جيلنا فى التسلسل الهرمى والسلطة بجميع مظاهرها سواء كانت أجنبية أو محلية، أو كانت متمثلة فى الرؤساء التنفيذيين إلا على الأمريكان أو نظار مدارس الخمسينيات، مثلهم تقريباً مثل الحكام الديكتاتوريين الذين أحالوا حياة شعوبهم إلى البؤس فى نظم الحكم السلطوى فى بلاد عديدة حول العالم.

وما حدث فى التعليم والاقتصاد وقع أيضاً فى دوائر الفكر السياسى، بدون أن يكون فى ذلك أى مفاجأة لنا. فقد كانت هناك فى الواقع مناقشة بين فلاسفة السياسة عن السلطة فى خلال الحقبتين الماضيتين، نغمتها السائدة تخبرنا بشىء ما. فقد كانت مناقشة ناضل فيها الدارسون الذين اعترفوا بوجود بعض القيمة على الأقل فى فكرة السلطة من أجل الدفاع عن أنفسهم ضد انتقادات المتحررين الذين تشككوا فى وجود أى شىء يسمى سلطة شرعية على الإطلاق، حتى فى حالة وجود حكومات ديموقراطية منتخبة مناسبة لحينها. كتب الفيلسوف روبرت بول وولف Robert Paul Wolff فى كتابه المشهور الصادر فى عام 1971 بعنوان *الدفاع عن مذهب اللاحكومية* *In Defense of Anarchy* قائلاً: "كل أشكال السلطة غير شرعية بصورة متعادلة". وجادل وولف قائلاً: "إن الالتزام الرئيسى للإنسان، هو الاستقلال، هو رفض أن يكون محكوماً". ولعلها مجرد مبالغة صغيرة إذا قلنا إن سجل المجادلة حول هذا الموضوع منذ عشرين عاماً كان جزءاً كبيراً منه

إجابات على رأى وولف وصدى لآرائه فى السلطة، وكانت معظم هذه الإجابات مجرد محاولات سطحية غير مدروسة.

وإذا ظهرت حركة فكرية من مؤيدى وجود السلطة Authoritarians حتى تناظر هؤلاء المجتمعيين Communitarians فإن هذه الحركة سوف تكون المعادل العصرى لجماعة مدمرة وهادمة. وسوف تعتبرهم نخبة الوطن، من اليسار واليمين معاً، جماعة خطرة. فقد تكون أمريكا فى التسعينيات مصطخبة بالقيم المضطربة والمحيرة، ولكنها تتكلم بوضوح لا يمكن أن يخطئه أحد فى موقف محدد وهو: إننا تحررنا من السلطة الاجتماعية التى اعتدنا على معرفتها وانعتقنا منها.

نحن لا نريد عودة الخمسينيات. وما نريده هو تعديل بعض ما حدث فى هذه الحقبة. نريد الاحتفاظ بالشوارع الآمنة، والبقال الطيب حسن المعاملة، ووجبة اللبن بالبسكويت، بينما نمحو الرؤساء السياسيين، ونظار المدارس الطغاة، والقواعد الجامدة، والمحاضرات عن الأمركة التامة 100٪، وخطيئة الخلاف والانشقاق. ولكن لا توجد طريقة سهلة للاحتفاظ بعالم مرتب ومنظم بدون وجود شخص يضع القواعد التى تحفظ هذا الترتيب وهذا النظام. وكل حلم نحلمه عن إعادة تكوين المجتمع المدنى فى غياب السلطة سوف ينتهى إلى خيال حالم لا يمكن تحقيقه.

هذا درس يبدو أن هؤلاء الناس الذين يسمون أنفسهم محافظين مصممين أحياناً على عدم تعلمه. هناك الكثير من اليمين الذين، برغم أنهم يكرسون أنفسهم بدون أى تساؤل أو تشكيك لأيديولوچية السوق الحر، والحقوق الفردية، وحرية الاختيار الفردى، يتمكنون من خيانة تشوقهم إلى المجتمع الصغير بشكله التقليدى القديم وإلى عالم من العلاقات الدائمة. كان رونالد ريجان Ronald Reagan، فى الثمانينيات، واحداً منهم. إذ قامت حملته لإعادة انتخابه فى عام 1984 حول مجموعة من الإعلانات التليفزيونية عنوانها "الصباح مرة أخرى فى أمريكا" تظهر بصورة مسرحية الشوارع الرئيسية فى بلدة صغيرة من ذلك النوع الذى اعتاد ريجان على السير فيها فى شبابه فى هوليوود، وكان ذلك مجرد مثال بسيط على بلاغة المجتمعيين فى وسط حقبة من المعايير المتفككة، بما فيها

الاقتصادي والأخلاقي معاً. ولكن عندما يقول لنا بعض الناس إن الأسواق الحرة، وحرية الاختيار غير المحدودة هي أمور طيبة بالنسبة للمجتمعات المحلية الصغيرة والقيم التقليدية، فإن عبء إثبات صحة ذلك يقع عليهم، وليس علينا.

أدى تمزيق السوق إلى اختفاء بنوك الادخار والإقراض المحلية الصغيرة، بما فيها من عاملين مخضرمين على الشباك اعتاد العملاء على وجودهم لفترة طويلة، وحل محلها فرع سيتي بنك Citibank الذي لم يعمل فيه أحد لفترة أطول من شهر، والذي يطلب من أقدم مودعيه أن يبرز رخصة قيادته ويمررها من تحت النافذة الزجاجية للتأكد من شخصيته. وحلت قوة السوق محل الجريدة المحلية التي يملكها أحد المقيمين في الحي، في معظم المدن في أمريكا، واحتلت مكانها جريدة صاحبها مدير تنفيذي في مؤسسة ضخمة يبعد كثيراً عن المجتمع المحلي الصغير، والتي ينشرها مدير إدارة وسطى يقضي في المدينة سنتان في طريقه لشغل موقع إداري أعلى في المقر الرئيسي.

وبمجرد أن بدأ مكدونالدز McDonald's في تقديم وجبات الإفطار في فروعه في المجتمعات المحلية الصغيرة امتص بذلك الزبائن من قهوة الشارع الرئيسي التي كانت بمثابة المركز الاجتماعي الصباحي لهذا المجتمع، إذ أصبحت هذه القهوة الآن مهجورة في أغلب الأحوال. وبمجرد افتتاح فرع لمحل وول مارت Wal-Mart على أطراف البلدة الصغيرة وقيامه ببيع الملابس والآلات بأسعار أقل من أسعار المحلات الصغيرة، أصبح الشارع الرئيسي الذي تقع فيه هذه المحلات يعاني من نقص العملاء. وبينما لا يرغب الناس في تدمير المراكز التجارية التاريخية في مدينتهم الصغيرة، إلا أنهم نادراً ما يرغبون في مقاومة النداء الساحر لشراء لمبات نور وملابس داخلية أرخص.

عند الدفاع عن السوق العالمي، يمكن للمرء أن يقول إن الاكتساح الذي قام به هذا السوق في خلال الحقبتين الماضيتين كان حتمياً من الناحية التكنولوجية، أو، يمكن القول بصورة أكثر إيجابية أنه كان أفضل مؤمن لحرية الفرد، وأن هذه الحرية الفردية هي أهم قيمة لنا يجب أن نعمل للحفاظ عليها. أو يمكن للمرء أن يقول إن السوق يضع نقوداً أكثر في محفظة المواطن العادي، وأن هذا هو الحد الأدنى في نهاية الأمر الذي يجب أن يكون.

ولكن فى النهاية، لا مفر من الواقع الذى يشير إلى أن السوق قوة تعمل على قطع أواصر العلاقات القائمة وتمزيقها. أما الجدل بأن الأسواق هى الصديق الحقيقى للمجتمع المحلى أو المجتمع المدنى فهو لوى لطبيعة الأمور وانقلاباً عليها. كما أن وضع الأسواق الحرة فى صورة مثالية وتسمية النفس بلقب محافظ، ما هو إلا تشويه للحقيقة.

وما هو حقيقى بالنسبة لعبادة السوق، هو حقيقى أيضاً بصفة أشمل بالنسبة لحرية الاختيار الشخصى، الذى يعتبر الشعار الأغلى لدى جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية الذى تميز بانفجار عدد الأطفال. إن عبادة الاختيار الفردى والمجتمع المحلى معاً هو فهم خاطئ لمعنى المجتمع المحلى، وما يمثله. إن المجتمع المحلى الصغير يعنى أن لا نُحَمِّل كل تصرف فى الحياة عبء الاختيار الفردى، ولكنه يعنى قبول ما هو مألوف وجنى ثمار الفوائد النفسية التى نحصل عليها لو قمنا بحسابات أقل أثناء مجرى حياتنا اليومية.

إن هؤلاء الناس الذين بلغوا منتصف العمر الجادين فى الترويج للقيم المجتمعية التى يربطونها بطفولتهم، هؤلاء الناس من أمثال هيلارى كلينتون Hillary Clinton الذين يصرون على عودة الحياة النمطية القديمة فى مجتمعاتهم المحلية الصغيرة، فى حاجة إلى إعادة التفكير فى بعض القيمة الثمينة والأغلى التى تعلموها فى الستينيات والتى رفضوا أن يتخلوا عنها. وهم فى حاجة إلى مراعاة أنه ليس من الطيب دائماً أن تكون مخلوقاً ذو اختيار creature of choice. بل أحياناً من الأفضل أن تكون مخلوقاً ذو عادة creature of habit بمعنى التعود على الأشياء بمرور الزمن، اذا استخدمنا الكلمة التى يُحب راسل كيرك Russell Kirk أن يستخدمها. لقد كتب كيرك ذات مرة: "إذا كنا نريد إنجاز أى شىء فى هذه الحياة، يجب أن نسلم بقبول أشياء كثيرة كما هى عليه".

سوف يكون هناك بالطبع، عدد غير قليل من الناس لا يأخذون هذا الكلام مأخذ الجد ويعتبرونه كلاماً فارغاً لا يعقل، وهم هؤلاء الذين يؤمنون بأن حرية اختيار الفرد هى أهم معيار على الإطلاق، وكفى؛ ويعتقدون أنه لا يوجد مجتمع يمكن أن ينهل منها حتى الكفاية، وأن المشكلة فى الجيل الماضى ليست أننا تخلينا عن السلطة، ولكن المشكلة هى أنه مازالت هناك بعض بقايا للسلطة لم تتم إزالتها بعد ويجب العمل على ذلك. يسمى العديد

من هؤلاء الناس أنفسهم متحررين والجدال معهم صعب ومعقد نظراً لأنهم دائماً تقريباً ما يكونوا أذكياء، مثيرين للاهتمام، ومهذبين كأشخاص. إن أفكار المتحررين مغرية، وسوف يكون من المستحيل معارضتها لو كان هناك شيئاً موجوداً فعلاً ـ وهو إذا كنا نعيش في عالم ملىء بأمثال ب. ج. أوروركى P. J. O'Rourke، حيث نكون جميعاً أذكياء، نتصف بالبلاغة والفردية، ولا نريد شيء أكثر من الحرية فى تجربة كل الخيارات والتجارب التى تقدمها الحياة، والتعبير عن فرديتنا بطرق مبتكرة جديدة عديدة لا نهاية لها.

ولكن هذه هى بعينها ضلالة المتحررين التى ترى: أن العالم يمتلئ بالمتحررين المقهورين، الذين ينتظرون التحرر من أغلال القواعد والسلطة. وربما الحياة مثيرة أكثر للاهتمام، إذا كان المتحررون على حق. ولكن الشيء الذى فشلوا فى ملاحظته، وهم يتلوون بغرابة خلال طفولتهم فيما بدا لهم وكأنه القميص الذى تقيد به حركة المرضى الذين يتسمون بالعنف الممثل فى أذهانهم لقيود المدرسة والعائلة والكنيسة، هو أن معظم الناس ليسوا مثلهم. ذلك أن معظم الناس يريدون منهجاً أو خريطة يتبعونها وعندما لا تتوفر لهم فانهم يشعرون بالتعاسة، أو عندما يتعلمون منهجاً أو خريطة فى طفولتهم فإنهم لا يشعرون بالسعادة عندما يرون الناس فى كل مكان يتجاهلونها. إن الفلاسفة أحرار فى مناقشة شرعية أى مجموعة من القواعد طالما أرادوا ذلك ومهما طالت المناقشة، ولكن يبقى من الحقيقى، والأكثر أهمية فى نهاية الأمر، أن الحياة بدون منهج أو خريطة، أى الحياة فى ظل الاختيار غير المحدود وغير المقيد والسلطة المتفتتة، هى حياة لا يستمتع بالعيش فيها معظم الناس العاديين. فمن وجهة نظر هؤلاء الناس أن تآكل كل من المجتمع المحلى الصغير والسلطة فى الجيل الماضى ليس مجرد مسألة جدل فكرى، ولكنه شيء يشعرون به فى عظامهم حتى النخاع، مما يجعلهم يرتعدون من مجرد هذا الإحساس.

الجزء الثانى

الاستجابات السياسية

15

المجتمع المدنى
والدور المتواضع للحكومة

دان كوتس وريك سانتورم
DAN COATS AND RICK SANTORUM

عندما تمت الموافقة على مشروع قانون إصلاح الرعاية الاجتماعية وأصبح قانوناً فى صيف عام 1996 وصفه كل من المؤيدين والناقدين له معاً كواحد من أهم القوانين التشريعية التى صدرت فى هذا الجيل . وللأسف وبسبب أهميته هذه إذا أردنا الدقة ، كان القانون يعتبر فى أحيان كثيرة كنتيجة ختامية لواحدة من المناقشات لإحدى السياسات الحيوية ، بدلاً من اعتباره مقدمة لمناقشة أخرى ، على نفس الدرجة من الحيوية وهى : ما الذى يمكن أن تقوم به الحكومة بفاعلية فى مواجهة الفقر والتفكك الاجتماعى ، مع توافر درجة ما من الاتفاق العام بين الناس؟

المطلوب توافر رؤية بديلة تتصف بالاهتمام والتعاطف تعترف بالدور الذى يمكن أن تلعبه المؤسسات الخاصة فى صحوة تقويض دور الدولة فى الرعاية الاجتماعية . إذ لم يكن فى ذهن هؤلاء الذين أيدوا إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية التخلى عن مواطنينا الأكثر عرضة للخطر . فقد توقعنا التقليل من الاعتماد المدمر على الحكومة فى نظام الرعاية الاجتماعية القديم بصورة يمكن معها إشباع بعض الاحتياجات الاجتماعية والروحية الأكثر إلحاحاً للفقراء بواسطة هذه المؤسسات المؤهلة أساساً للقيام بذلك مثل : المدارس ،

والأحياء المتجاورة، والكنائس. ونحن الآن نتوقع أن تصبح هذه المؤسسات أكثر حيوية وأن تلعب دوراً أكبر فى إعادة إحياء ثقافتنا.

يقوم مايكل سانديل Michael Sandel، فى كتابه بعنوان *تذمر الديموقراطية Democracy's Discontent* بالمقارنة بين ما يسميه الديموقراطية الإجرائية، التى توفر إطاراً متعادلاً من حقوق الفرد يمكن من خلاله للمواطنين أن يتطلعوا إلى تحقيق أهدافهم، وبين تقليد "النظرية السياسية للجمهوريين" التى تقضى بأن الحرية تعتمد على مقدرة المواطنين على المشاركة فى حكم الذات. فطبقاً للتقليد الجمهورى، فإن الحكومة ليست محايدة بشأن الأهداف النهائية التى يتطلع إليها المواطنون، وأن الروابط المدنية والأخلاقية تأتى أولاً ثم الحرية لأن الجمهوريين يحاولون المساعدة على خلق ثقافة ترتكز عليها الحرية وتساعد على بقائها. وإذا نظرنا إلى البرنامج السابق مساعدة العائلات ذات الأطفال القصر Aid to Families with Dependent Children (AFDC) على أنه واحداً من البرامج المعبرة عن هذه الإجرائية، بل أحد انتصاراتها ـ حيث تكون الدولة هى المانحة لحد أدنى من الدخل (يمكن أن يستخدمه المتلقى فى إشباع احتياجاته/ احتياجاتها النهائية) ـ ويمكن أيضاً أن نرى الإصلاح الشامل لهذا البرنامج على أنه فرصة لإعادة بعض هذه الروابط المدنية، والمجتمعية، وحتى الدينية التى تحافظ على الديموقراطية حية نظراً لأن هذه الروابط تساعد على خلق اعتياد العقل، والشخصية، والقلب الذى يجعل المواطنين قادرين على حكم أنفسهم ذاتياً وبفاعلية.

كانت السياسة والمناقشات العامة، لوقت طويل فى أمريكا المعاصرة، تميل نحو التركيز على دور الحكومة وعلى حقوق الأفراد. وأهملت بذلك تلك الطبقة من المؤسسات التى تربى أطفالنا، وتفرض النظام فى أحيائنا الصغيرة بطريقة غير رسمية، بل ويصل الأمر إلى أن تعمل على جمع شتات حياتنا إذا سقطنا وفشلنا فى شىء. لقد أهملت السياسة لفترة طويلة الدور المدنى للعائلات وللمجتمعات، والأعمال الخيرية والكنائس. وعلى أية حال، لقد انتهى هذا الإهمال الآن، حيث تقوم الآن كل من المؤسسات التى تعمل مع القاعدة والثورة الفكرية على إعادة تشكيل الطريقة التى نحدد بها طبيعة الأزمة

الاجتماعية. إذ لم يعد من المقبول الآن تصديق الجدل القائل بأن الارتفاع فى عدد الأطفال غير الشرعيين، والعنف العشوائى، وانحدار القيم يرجع جذوره إما إلى غياب العدالة الاقتصادية أو إلى نقص الفرصة الاقتصادية. إذ مازالت هذه المواقف الفكرية قائمة فى جدالنا السياسى، ولكنها فقدت جذورها الواقعية. إن الانحلال الثقافى فى أمريكا يمكن أن ترجع جذوره مباشرة إلى انهيار مؤسسات معينة ـ مثل العائلات والكنائس، والحياة المجتمعية فى أحياء الجيرة، والمؤسسات التطوعية ـ التى تعمل كجهاز مناعى ضد الأمراض التى تصيب ثقافتنا وتقاليدنا. وفى كل مجتمع تقريباً، قامت هذه المؤسسات، ذات مرة، بخلق مناخ يمكن فيه مواجهة كل المشاكل ـ مثل المراهقة التى تقع فى "ورطة"، وأطفال الحى المشاغبين، أو بداية مشكلة مخدرات فى مدرسة ثانوية فى الحى ـ قبل أن تستفحل ويهدد تكرارها وجود الحى نفسه.

عندما يقوى المجتمع المدنى، فإنه يملك المجتمع المحلى بدفئه، ويدرب أهله على أن يكونوا مواطنين صالحين، وينقل القيم الطيبة بين الأجيال. أما عندما يضعف المجتمع المدنى، فلا يمكن لأى كمية من البوليس أو قوة سياسية أن تقدم أى بديل عنه. وهناك اتفاق عام متنامى على انحدار المجتمع المدنى يؤدى إلى تقويض كل من المدينة والمجتمع نفسه.

إنه، على أية حال، قدر كل فكرة عظيمة طيبة أن تقع فى أيدى السياسيين الملوثة. إن الجدل حول المجتمع المدنى، ليس بطبيعته، سياسياً فى الأساس. ولكن آثاره السياسية واسعة المدى، ولذلك يمكن التنبؤ، ببداية نضال حول الملكية السياسية لهذه الموضوعات القوية. ويمكن التنبؤ أيضاً بأن الاستخدام وسوء الاستخدام السياسى للمجتمع المدنى هما أيضاً نتيجة لهذا النضال حول الملكية السياسية. وهناك إغراء قوى بحشر هذه الأفكار فى الأيديولوچيات السياسية القائمة. ولكن هذه الأفكار ليست متوافقة تماماً وبصورة تلقائية مع هذه الأيديولوچيات. وعندما يتم حشرها عنوة، تصبح هذه الأفكار نفسها مشوشة.

نحن نشهد الآن ظهور خطوط عريضة لمناقشة هامة. فى أحد جوانبها يوجد "المتشائمون فى الجدل حول المجتمع المدنى"، وهم غالباً على اليسار. فهم يتفهمون

الانحدار المدمر للحياة العائلية والارتباط المدنى. ولكنهم يرون أن هذا الانحدار هو عذر مسبب لظهور أدوار جديدة ومختلفة للحكومة. ويجادلون بأنه نظراً لفشل العائلة فى القيام بدورها، فإنه يجب على المدارس المتنورة والتى يتم تنظيمها بصورة ملائمة فى شكل اتحاد أن تحل محل العائلة فى ملء هذا الفراغ الذى نشأ عن تحلل دورها، حيث تقوم المدارس ببث وتوزيع النصيحة الشخصية وأجهزة منع الحمل. وهم يظنون أن الكتائب الأمريكية حتمية، طالما أن المواطنة ضعيفة.

وعلى الجانب الآخر هناك "المتفائلون فى الجدل حول المجتمع المدنى"، وهم غالباً على اليمين. إذ يبدو أنهم على ثقة فى أن تراجع الحكومة سوف يؤدى بصورة أتوماتيكية إلى عودة ميلاد العائلات المحطمة والمجتمعات الصغيرة المتهالكة. ويصفون المجتمع المدنى على أنه مضاد حيوى سهل ومتعدد الأغراض لكل ما يصيب أمريكا ويمرضها، ويسمحون بذلك للجمهوريين بتخفيض الإنفاق الاجتماعى بدون أى تشكيك من جانبهم أو تصعيب للأمر.

هل يعتبر تآكل الهياكل الوسطية عذراً لقيام الحكومة بدور الرعاية الأبوية؟ هل الوعد بالمجتمع المدنى يعتبر مبرراً للتحررية؟ لا يبدو أى من الخيارين ملائماً، كما أن لكل منهما صدى سيء فى تجربتنا. إذ ليس من الصحيح أن الحكومة يمكن أن تحل محل المؤسسات المدنية، كما أنه ليس من الصحيح أن هذه المؤسسات عاجزة بصورة يائسة ومطلقة. فقد رأينا قوة التخفيف من آلام المعاناة والأمل الروحى التى يحملها التعاطف والتراحم الحقيقى فى طياته، وخاصة فى الأعمال الخيرية التى ترتكز على الإيمان والعقيدة. فالمشاكل التى يبدو أنها تحتاج إلى جيش من العاملين فى مجال الخدمة الاجتماعية إلى جانب قسم كامل من الحرس القومى يتم حلها بلا حدود بدون أى خداع أو غرور. إذ تعتبر هذه المؤسسات القوة الوحيدة فى مجتمعنا القادرة على تحويل وتغيير أرواح الرجال والنساء وظاهرهم. فهى القوة الوحيدة التى يمكنها أن تحول المدمن إلى مثل وقدوة طيبة لغيره . . . وأن تحول مصدر المشاكل إلى صانع سلام . . . والمجرم إلى رجل أوسيدة ذات ضمير. وهى بهذا تجعل كل هدف سياسى ـ كل اتفاق جديد New Deal، وجبهة جديدة New Frontier، وعهد جديد New Covenant ـ يبدو ضئيلاً بالمقارنة بما تنجزه هذه المؤسسات.

ولكن من الحقيقى، فى بعض المجتمعات الصغيرة، أن يؤدى تراجع الحكومة عن بعض دورها الاجتماعى إلى المعاناة والقلقلة الاجتماعية بالتأكيد. وربما تكون هذه النتائج غير مقصودة ولكنها نتائج متوقعة. وكما قال جون ديليليو John Dilulio فى ملاحظته، إذا طُعنتْ الضحية، فيجب عليك أن تنزع السكين. ولكن نزع السكين لن يؤدى إلى علاج المصاب. إذ بدون تقديم التعاطف والتراحم فى هذه الفترة من الإصلاح وإعادة الترتيب، سوف ينتهى بنا الأمر إلى أن نصبح دارونيين اجتماعيين Social Darwinists متخلفين.

يقودنا هذا إلى موقف لا يمكن تجنبه ـ وهو ما يمكن تسميته "واقعية المجتمع المدنى Civil Society Realism". فمن الواضح أن الدولة لا تستطيع إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدنى مباشرة. إن استخدام الحكومة لإعادة تكوين المجتمع الصغير والعائلة مثله مثل الاعتقاد بأن "الأشجار هى التى تحرك الريح" كما يقول دون ايبرلى Don Eberly. ومازال يجب علينا، وبصفة خاصة فى بعض المجتمعات، أن نجد السبل التى نشجع بها مجتمعنا المدنى على إعادة تجديد نفسه، برغم صعوبة تحقيق ذلك. إذ أن البديل عن ذلك سيكون لا مبالاة مدمرة بالمعاناة الإنسانية.

كان هذا هو التوتر الموروث فى الميدان السياسى، عندما حاول العديد من المشرعين ترجمة بعض هذه الأفكار وتحويلها إلى قانون. فلا توجد خطة حكومية لإعادة تكوين حياتنا المدنية. ويجب أن تقبل الدولة القيام بدور محدود وأكثر تواضعاً عما قبل. ولكن مازال هذا الدور موجوداً. فقد بدأنا فى بناء أفضلية إيجابية لعدم المساس بالعائلة فى قوانيننا. واقترحنا سبلاً لإحلال الأعمال الخيرية الخاصة محل جزء كبير من الإعانة الاجتماعية العامة. وحاولنا الوقوف بجانب الناس والمؤسسات التى تعيد بناء مجتمعاتها المحلية الصغيرة، والتى غالباً ما تشعر بالعزلة وافتقارها إلى التجهيزات اللازمة لهذا الدور. والهدف، إلى أقصى حد ممكن، هو أن تخوض مؤسسات أمريكا التى تعمل على إعادة تشكيل القيم فى المجتمع معركة ونضال من أجل الموارد غير الكافية حتى نستعيد ثقافتنا وتقاليدنا. كان مصدر الإلهام لهذه المقترحات هو التحدى الذى ذكره الأب ريتشارد جون نيو هاوس Father Richard John Neuhaus وبيتر برجر Peter Berger فى كتابهما

الصغير الذى نشر أول مرة فى عام 1977 (والذى تم تحديثه أخيراً)، بعنوان من *أجل تمكين* الناس To Empower People. إذ كتب كل من نيوهاوس وبيرجر فى هذا الكتاب المؤثر عن "المؤسسات التى تولد القيم والمؤسسات التى تحافظ عليها فى المجتمع"، وتواصلوا إلى أنه "إذا تم الاعتراف بهذه المؤسسات وتمثيلها بالصورة التى تتخيلها فى السياسة العامة، فسوف يشعر الأفراد بالراحة أكثر فى المجتمع، وسوف يصبح النظام السياسى حينئذ ذا معنى".

إن الجزء الأساسى من خطتنا هو منح إعفاء ضريبى للتبرعات الخيرية. إذ سوف يسمح ذلك لكل عائلة تدفع الضرائب أن تعطى جزءاً مما تدين به للحكومة كل سنة إلى الأعمال الخيرية الخاصة فى مجتمعاتها الصغيرة، بما فى ذلك تلك التى تقوم على أساس دينى. وحتى تكون المنظمة صالحة لتلقى مثل هذه التبرعات، يجب أن يكون من ضمن أهدافها الرئيسية منع الفقر أو الحد منه، ويجب أن تعمل على التأكد من أن هناك جزءاً محدوداً - ربما 75٪ - من نفقاتها يخصص لبرامج التقليل من الفقر. إن منح إعفاء ضريبى للتبرعات للأعمال الخيرية سوف يكون بديلاً ذا معنى عن زيادة الميزانيات الفيدرالية وميزانيات الولايات البيروقراطية. إذ من يرفض التبرع بالمال لجيش الإنقاذ Salvation Army بدلاً من HHS ؟ ومن يرفض التبرع لمشروع سكن للإنسانية Habitat for Humanity بدلاً من المشروع الحكومى HUD؟ ومن يرفض التبرع للمشروع الإنسانى الأشقاء الأكبر Big Brothers بدلاً من الحكومة الأكبر Big Government ؟ إذ أن الخلل القاتل فى برامج الحكومة هو البيروقراطيات العقيمة التى لا قيمة لها. إن الأمر يتطلب شخص محافظ جرئ ليتبنى الحلم الجرئ لكسر احتكار الحكومة كالمانح الوحيد للتعاطف والتراحم وإعادة مواردها إلى الأفراد، والكنائس، والأعمال الخيرية. ويجب أن يكون هدفنا النهائى إيجاد بديل عن المنح التلقائى للإعانة الاجتماعية وليس إصلاح نظامها.

التعليم، أيضاً، جزء حيوى من تفعيل دور المجتمعات الصغيرة وجعله مؤثراً. إذ يجب أن يمتلك المواطنون الوسائل والميل إلى المشاركة فى الحياة العامة، حتى يصبحوا قادرين على الحكم الذاتى. وهذا يتطلب حد أدنى من التعليم ليس لتحقيق النجاح الاقتصادى والمشاركة المؤثرة فى الحياة العامة فقط، ولكن أيضاً حتى يصبحوا قادرين على

إدراك الأرضية المشتركة والتجانس الذى يجمع بينهم وبين زملائهم المواطنين. ولقد جاء التحذير من الكثير من المدارس العامة فى مجتمعاتنا الفقيرة والسبب بدقة هو أن طلاب هذه المدارس لا يحققون هذا المستوى المطلوب من المهارة. ولذا توفر حرية اختيار المدرسة الأمل والفرصة لهذه المجتمعات. فمن خلال "فرص المنح الدراسية"، نستطيع منح العديد من العائلات المنخفضة الدخل الفرصة لإرسال أطفالهم إلى هذه المدارس العامة، أو الخاصة، أو الدينية، التى تنجح فى تعليم ورعاية الطلاب الذين يأتون من جميع الخلفيات الاقتصادية المختلفة. ويمكن للحكومة، بل ويجب، أن تقحم منافسة السوق الحرة على احتكار التعليم العام حتى يستطيع الأطفال، سواء كانوا أغنياء أم فقراء، أن يحصلوا على التعليم المناسب كأداة من أدوات المواطنة.

وبالمثل، يمكن للبرنامج الفاعل الذى يهدف إلى التمكين الاقتصادى فى الأجزاء الأفقر من ضواحينا أن يحصد ثمار تلك الخصائص مثل الالتزام، والارتباط، والواجب، والفخر، التى بدورها تؤتى ثمارها فى شكل مجتمعات معافية صحية دائمة ومستمرة. ومن خلال تكوين عشرات من "المجتمعات المجددة الصغيرة" يستطيع المواطنون الاستفادة من الحوافز الضريبية المشجعة على النمو، ومن السماح القانونى، فى تحويل الحياة تماماً فى أحيائهم المتجاورة. وعن طريق تشجيع ملكية المنازل وتنمية الأعمال الجديدة فى مجتمعات قاع المدينة، يمكننا أن نبعث النهضة فى أماكن يئس الكثير منا من الأمل فى إصلاحها، واعتبرناها أحياء لا يمكن لأحد أن يعيش فيها.

بالرغم من أن أهم تجديد مدنى فى أمتنا سوف يحدث خارج الحكومة بالكامل، فى السنوات القليلة القادمة، إلا أن هناك مناقشة سوف تعقب هذا التجديد بجدية. وهى عن كيف يمكننا أن نعكس حالة الذبول المدنى والسياسى التى أصابت الأمة خلال السنوات الثلاثين الماضية؟ كيف يمكننا أن نبعث الحياة فيما سماه أحد الباحثين "بالمؤسسات التى يمكن أن تنجح فى التغلب على الفوضى"؟ إن هذه الأسئلة هى الأكثر أهمية وإثارة فى موضوع السياسة الاجتماعية. وقد أسفر هذا الجدل نفسه عن شيئين طيبين فعلاً: الأول، أنه صان لنا فهم واحترام درجة تعقد أزمتنا الاجتماعية. فالمجتمع المدنى عضوى organic وليس ميكانيكى mechanical. يمكن أن نؤثر فيه وعليه ونرعاه، ولكن لا يمكن تصميمه

وتشغيله . ولا يمكن إعادة بنائه عن طريق الحكومة . كما لا يمكن إعادة بنائه "بدون الحكومة" . ولكن يجب تشجيعه على إعادة بناء نفسه . وهذا فى حد ذاته يشكل تحدياً لمقدرتنا على الابتكار وعلى التعاطف والتراحم .

ثانياً، لقد أعادت المناقشة عن المجتمع المدنى الأمل إلى حياتنا السياسية . وقد علق بوب وودسون Bob Woodson المدير التنفيذى للمركز القومى لمؤسسة إحياء الجيرة National Center for Neighborhood Enterprise، قائلاً إن كل مشكلة اجتماعية تهدد وطننا يتم حلها . . . فى مكان ما . . . الآن . . . بواسطة المعالجين فى الأحياء الصغيرة، المسلحين بالتجديد الروحى والتعاطف والتراحم الحقيقى . حيث أثبت هؤلاء المعالجون أن هذه التحديات التى تواجهنا ليست هى نهاية المطاف وليست متاهة لا أمل فى الخروج منها . وهم يشنون حرباً على الفقر تتقدم من نصر إلى نصر، فى عصر يتميز "باليأس من التعاطف مع الآخرين" . إذ تقدم هذه القدوة والمثل الذى يحتذونه لأمتنا التشجيع الذى هى فى أشد الحاجة إليه الذى يعطى لهذه الحركة المهمة جاذبية سياسية مباشرة . ذلك أنه لا يمكن أن يحدث إعادة تشكيل سياسى دائم ومستمر بدون عنصر الرؤية المستقبلية والأمل - وهى رسالة تفيد بأن أسوأ مشاكلنا الاجتماعية ليست دائمة، برغم ما تبدو عليه من إصرار وثبات . فالأمل هو الذى يحول أى جدل اجتماعى إلى موضوع سياسى مُلزم .

إذا كانت حماية حرية الناس هى واحدة من أول مسئوليات أى حكومة ديموقراطية، فإنه يتبع ذلك إذن أنه يجب على هذه الحكومة نفسها أن تحافظ على ثقافة المجتمعات المحلية الصغيرة وتقاليدها التى تعتمد عليها الديموقراطية . ونحن نعلم أين يشتعل هذا الأمل - إنه فى نفوس الأفراد والجماعات المنهكة فى ذلك العمل الشاق النبيل من أجل المحافظة على هذه المجتمعات . إذ تبقى انتصاراتهم من ضمن القصص الأمريكية العظيمة غير المتداولة . ولا يوجد أى منهج بديل لأزمتنا الثقافية واعد مثل تلك "الفضائل الصغيرة"، نظراً لأنها تمتلك خصائص ليست موجودة فى الحكومة على أى مستوى - وهى التجديد الروحى وتعاطف أصلى وحقيقى . ولقد حان الوقت لأن نقف بجوار هذه الفضائل الصغيرة بمنتهى القوة فى المعركة من أجل إعادة المدنية إلى المجتمع الأمريكى، وأن نعتبر ذلك أمراً من أمور السياسة العامة، ومن أمور السياسة الحذرة ذات الفطنة والبصيرة .

16

التحدى الذى يواجه أمريكا
إعادة الحيوية إلى مجتمعنا القومى

بيل برادلى	BILL BRADLEY

لم يحدث أبداً من قبل فى تاريخ أمريكا أن انبعثت رؤية جديدة فى واشنطن مقر الحكومة الأمريكية. كما لم يحدث من قبل أن كانت أى رؤية جديدة ملكية قاصرة على أى من الحزبين. إن بدء أى مناقشة صادقة عن الوضع الراهن فى أمريكا يتطلب منا، فى الحقيقة، التخلص من تلك التصنيفات الطفيلية المغلفة التى اعتدنا على استخدامها عند الحديث عن مشاكل هذه الأمة. إذ يمكن أن يؤدى ذلك إلى قلقلة الولاء الأخلاقى وميدان الرهان السياسى فى كل من الحزب الديموقراطى والحزب الجمهورى. ولعلى أرغب فى بدء إحداث القلقلة، التى يمكن أن تنشأ عن الاضطراب الذى سوف تسببه ظهور أفكار يانعة عن مستقبل أفضل لأمريكا.

لقد انتهى جدلنا السياسى المعاصر إلى أخدودين مألوفين لنا بصورة مؤلمة. الجمهوريون، المبهورون بسحر "القطاع الخاص"، الذين ينتقدون الحكومة تلقائياً على أنها عدو للحرية. وطبقاً لمعتقداتهم، فإن الاحتياجات الإنسانية، والخير العام، يمكن توفيرهم بصورة أفضل عن طريق نظام السوق الحر.

يميل الديموقراطيون إلى عدم الثقة فى نظام السوق، ويرون أنه مرادف للطمع والاستغلال. إذ كانت ثقتهم دائمة فى القوى التى تملكها الحكومة على حل المشاكل.

ويلجأ الديموقراطيون بصورة غريزية إلى الدولة البيروقراطية لتنظيم الاقتصاد وحل المشاكل الاجتماعية . ويفضل الديموقراطيون بصفة عامة البيروقراطى الذى يعرفونه على المستهلك الذى لا يستطيعون السيطرة على تصرفاته . وبالطبع فإن نية كل من الحزبين ليست خالصة بل تشوبها شبهة المصالح الخاصة . فكل حزب منهما ليس فوق مستوى اللجوء إلى الاستثناءات التى تخدم مصالحه الخاصة . فمثلاً ، يقول الجمهوريون إنهم يؤيدون السوق الحر ، ولكنهم فى نفس الوقت يدعمون الثغرات الضريبية التى تتسبب فى إفساد نظام السوق الحر ، وكذلك المنح والإعانات المالية التى تخدم مصالح خاصة متعددة وتتنوع لتشمل المياه والقمح والخمر . ثم هناك الديموقراطيون الذين يقولون إنهم يريدون حكومة ناشطة فى العمل الاجتماعى ، ولكنهم لا يعملون على زيادة الضرائب لتمويل أنشطة هذه الحكومة أو حدود عملها . ومازال هذان القطبان للجدل السياسى - هما بصراحة وبدون أى مواراة ، القطب الذى يدعو إلى تحرك الحكومة وفى مقابله القطب الذى يؤيد السوق الحر - يسيطران على إحساسنا بما هو ممكن ، وبما له معنى وله علاقة بالشئون العامة . ومازالت القضايا التى تمثل أقصى اهتمام الأمريكان اليوم - مثل انتشار وباء العنف ، والأسلحة ، والمخدرات ، والتوتر العنصرى ، وهذا الاضطراب فى التعليم العام ، وتحلل العائلات الأمريكية - تبدو ذات علاقة بسيطة مباشرة مع السوق أو مع الحكومة .

وفى الحقيقة ، فإن الحكومة ليست جاهزة لحل مشاكل أمريكا الأساسية ، ولا نظام السوق معداً لمواجهة هذه المشكلة وهى : تآكل مجتمعنا المدنى ، والحاجة إلى إعادة العملية الديموقراطية فى مجتمعنا .

الأمريكان فى منازلهم

المجتمع المدنى هو المكان الذى يقيم فيه الأمريكان منازلهم ويحافظون فيه على زيجاتهم ، وينشئون فيه عائلاتهم ، ويلتقون فيه بأصدقائهم ، ويقابلون جيرانهم ، ويعلمون أطفالهم ، ويعبدون فيه ربهم . هذا المجتمع المدنى يوجد فى الكنائس ، والمدارس ، وجمعيات التآخى

بين الرجال، والمراكز الاجتماعية المحلية، واتحادات العمال، وأماكن العبادة اليهودية، والاتحادات الرياضية، وجمعيات المدرسين والآباء، والمكتبات، وفى صالونات الحلاقة. ويوجد المجتمع المدنى فى أى مكان يتم فيه التعبير عن الآراء وتنقيحها، وفى أى مكان يتم فيه تبادل وجهات النظر والتوصل إلى التقاء فى الآراء، وفى أى مكان يتوفر فيه الإحساس بالهدف العام والموافقة الجماعية. فهو يقع بعيداً عن مجالى السوق الحر والحكومة، وتحكمه مبادئ أخلاقية مختلفة. فالسوق الحر يحكمه منطق الاهتمامات الاقتصادية الذاتية، بينما تختص الحكومة بمجال القوانين وما تحمله من سلطة قهرية. أما المجتمع، من ناحية أخرى، فهو البيئة التى تنتعش فيها الجوانب الإنسانية المختلفة فينا ـ بما فيها الجانب الشخصى اليومى الذى تحكمه قيم مثل المسئولية، والثقة، والتآخى، والتضامن، والحب. ففى المجتمع الديموقراطى، مثل مجتمعنا الذى ننتمى إليه، تُعطى أهمية خاصة للمساواة الاجتماعية ـ والمقصود بها الاقتناع بأن الحكم على الرجال والنساء يجب أن يقاس بنوعية جودة الشخصية وليس بلون جلودهم، أو بشكل تكوين عيونهم، أو بحجم حسابهم فى البنك، أو بالدين الذى تعتنقه عائلاتهم، أو بموقف معين للنوع الذى ينتمون إليه.

لقد فشل كل من الديموقراطيين والجمهوريين فى إدراك أن الحكومة ونظام السوق الحر ليسا كافيين لصنع حضارة. بل يجب أن يكون هناك أيضاً قطاع مدنى يتمتع بالعافية ويزخر بالحيوية ـ بحيث يمثل مكاناً تزدهر فيه روابط المجتمع وتنتعش. أما الحكومة والسوق الحر فهما يمثلان قدمين فقط من كرسى ذى ثلاثة أقدام. وبدون القدم الثالثة التى هى المجتمع المدنى، لا يصبح الكرسى مستقراً، ولا يمكن أن يمنح دعماً لحيوية أمريكا.

وعلى أية حال، يشوب المؤسسات المدنية فى أمريكا اليوم الخطر. إذ انخفض، مثلاً مقدار المشاركة فى مؤسسة الآباء والمدرسين. وكذلك انخفض عدد المتطوعين فى الكشافة وفى الصليب الأحمر؛ وكذلك الأمر فى اتحادات العمال، والنوادى المدنية مثل الليونز و ELKs. ويختار الناس، فى جميع أنحاء أمريكا عدم الاشتراك معاً فى الأنشطة المجتمعية. وعلقت إحدى خريجات الجامعة التى تخرجت حديثاً على جيرانها فى إحدى ضواحى فيلادلفيا قائلة بحزن: "إنهم حتى لا يلوحون بالتحية".

وفى كل يوم تحمل إلينا الأخبار دلائل جديدة على أن الأمريكان أصبحوا منفصلين عن بعضهم. مثل قصة ذلك الزوج وزوجته من روشستر بنيويورك اللذين ذهب كل منهما فى رحلة عمل وتقابلا بالصدفة على نفس الطائرة ثم اكتشفا أن كلا منهما قد قام بدون علم الآخر باستئجار جليسة أطفال مختلفة لرعاية طفلتهما الصغيرة. وهناك قصص أخرى مؤلمة ولا تثير أى بهجة، مثل تلك الخاصة بالزوجين فى إحدى ضواحى شيكاجو، اللذين ذهبا فى أجازة قصيرة إلى المكسيك، بدون علم جيرانهما الذين لا يهتمون بما حدث، وتركا طفلتيهما الصغيرتين وحدهما فى المنزل. وقد يكون من المقنع تجاهل مثل هذه القصص واعتبارها حالات فردية منعزلة. ولكننى أعتقد أن هذه القصص تلقى قبولاً فى خيالنا لأنها تمس مخاوف حقيقية لدينا. وبرغم قبح هذه القصص إلا أنها تذكرنا بانقراض الحب، والثقة، والالتزام المتبادل. وهى تشهد على الانفصال الإنسانى العميق الذى يتخلل ويخترق معظم الخطوط الطبقية، والعرقية، والجغرافية التقليدية.

ربما يكون هذا هو السبب وراء حبنا وإعجابنا بالمسلسل التليفزيون " فى صحتك Cheers " . الذى تدور أحداثه فى ذلك البار الصغير " حيث يعرف كل فرد فيه اسمك " كما تقول مقدمة المسلسل. كم واحد منا يوجد فى حياته مثل هذا المكان؟ كم واحد منا يعرف أسماء، وقصة حياة كل فرد من جيرانه فى ذلك الجزء من المدينة التى يعيش فيها، بل حتى جيرانه الذى يقطنون معه فى نفس العمارة؟

وبالنسبة للمتحذلقين من رجال السياسة القومية، يبدو التركيز على مثل هذه الأشياء شيئاً ضئيلاً للغاية بل وحتى غبى. ذلك لأن المؤسسات المحلية التطوعية والعلاقات المجتمعية تبدو شيئاً ثانوياً غير جوهرياً لكل من نظام السوق الحر والحكومة.

إذ أن كل من الحكومة ونظام السوق يمتلك قوة خام أساسية أكبر من ذلك بكثير. حيث يتسع نطاق تأثير الحكومة والأعمال ليشمل كل من المجال القومى والدولى معاً. ويتواجد كل منهما فى التليفزيون بصفة دائمة. ويتحدث كل منهما عن بلايين الدولارات بصورة عادية. إذ أدى كل من عالم السياسة وعالم الأعمال إلى فقد شرعية كل ما هو

محلى، وما هو اجتماعى، وثقافى، وروحى. إلا أن هذه الأشياء كلها مازالت هى الأساس الذى يستند إليه كل بناء أو هيكل ذى معنى لرفاهية مجتمعنا القومى وعافيته.

تقوية المواطنة ودعمها

يصاحب أفول المجتمع المدنى حقيقة محزنة تقول إن ممارسة المواطن لحقه الديموقراطى تلعب دوراً ثانوياً للغاية، فى أفضل الأحوال، فى حياة الأمريكان الناضجين. فقد أدلى 39٪ فقط من أصحاب الأصوات الصالحة للتصويت بأصواتهم فى انتخابات عام 1994. وأصبحت وسائل الإعلام هى التى تقوم بالدور الذى كانت تقوم به من قبل منظمات الحزب جنباً إلى جنب مع مؤسسات المواجهة، حيث تتبع نشرات الأخبار المحلية التى تبث ذلك الشعار الثنائى القائل: "If it bleeds, it leads, and if it thinks, it stinks"

أما وسائل الإعلام المدفوعة الأجر التى تستأجرها السياسة فمازالت بعيدة المنال بالنسبة لمعظم الأمريكان. ذلك أنه عندما يستطيع الأغنياء فقط، من أمثال روس بيرو Ross Perot، شراء وقت فى التليفزيون لعرض آرائهم، فإن ذلك يؤدى إلى إعاقة المساواة السياسية. فالغنى يملك مكبرات الصوت، بينما يحصل كل فرد آخر على ميكرفون ضخم. ولا ترتكب خطأ بإحسان الظن فى هذا الأمر، فالمال يظهر تأثيره على السياسات الأمريكية اليوم كما لم يحدث من قبل، ولذا لا يمكن إحداث أى إنعاش فى ثقافتنا الديموقراطية حتى يشعر المواطنون أن مشاركتهم ذات معنى أكبر من ذلك المال الوفير الذى ينهمر بصورة غامرة عن طريق منظمة PACs وكبار المتبرعين.

ثم هناك الحملات السياسية التى تعوق من الحكم المتأنى الرصين وتختصره. فالناس يجلسون فى منازلهم كمشاهدين، ينتظرون أن تتم تسليتهم عن طريق النداءات العاطفية التى تستغرق ثلاثين ثانية فى التليفزيون والتى سبق اختبارها وترتيبها وإعدادها، ثم يقومون فى طرفة عين بتكوين رأى بالتأييد أو بالمعارضة. أما فى الماضى، ومنذ تلك المؤسسات الأهلية القديمة مثل Long House of the Iroquois، إلى ذلك المحل العام

الذى يسمى أمريكا توكويفيل Tocqueville's America، إلى شاتوكواس Chautauquas فى أواخر القرن التاسع عشر، إلى جايسيز Jaycees، والليونز Lions، ومؤسسات الآباء والمعلمين، والنوادى السياسية فى أوائل الستينيات، كان للأمريكان دائماً أماكن يستطيعون التجمع فيها معاً ويناقشون مستقبلهم المشترك أما اليوم فيوجد القليل من هذه المنابر التى يستطيع فيها الناس أن يستمعوا حقيقة إلى بعضهم. ويبدو الأمر الآن كما لو كان كل فرد يريد أن يلقى برأيه إلى من ينتقده ثم يمضى بدون أن يسمع رداً.

ولكن ماذا يعنى كل هذا بالنسبة للسياسة العامة؟

أولاً، نحن فى حاجة إلى تقوية بوتقة المجتمع المدنى، وهى العائلة الأمريكية. وعندما نأخذ فى الاعتبار تلك الزيادة المفزعة فى عدد الأطفال الذين يكبرون فى ظل رعاية أحد الوالدين فقط ولديهم موارد طفيفة، فإننا نشعر بالحاجة إلى إعادة ربط ممارسة الجنس بالمسئولية الأبوية وذلك عن طريق جعل الرجال مسئولين ومُحاسبين على نتائج ممارساتهم الجنسية اللاهية غير المبالية بالعواقب. إذ يجب وضع سياسة ترسل رسالة غاية فى الوضوح تقول - إذا كنت تريد ممارسة الجنس مع إنسانة معينة، ثم حملت طفلاً، فيجب أن تكون مستعداً لأن تدفع 15٪ من أجرك لمدة ثمانية عشرة عاماً حتى تنفق على الأم وطفلها. فالأبوة هى التزام مدى الحياة تستلزم وقتاً وأموالاً.

ونظراً لأن 40٪ من الأطفال الأمريكان يعيشون الآن فى أسر يعمل فيها كل من الوالدين، فإن لدينا أربعة خيارات فقط إذا كنا نصدق أمثالنا البليغة عن أهمية تربية وتنشئة طفل، وهى: إعطاء دخل أعلى لأحد الوالدين حتى يستطيع الطرف الآخر البقاء فى المنزل والتفرغ الدائم لتربية الطفل؛ أو وجود قريب حنون يسكن قريباً من نفس المنطقة السكنية؛ أو فرض ضرائب أعلى أو دفع مرتبات أعلى حتى يمكن تنفيذ برامج أكثر للرعاية اليومية؛ أو وضع نظام لأجازة رعاية الطفل يحسب بالسنوات، وليس بالأسابيع، على أن يكون متاحاً للأم وللأب فى أوقات مختلفة من الحياة المهنية لكل منهما. الهدف الوحيد الذى يجب أن يظل أمامنا هو ضرورة تواجد شخص لرعاية الأطفال.

ثانياً، نحن فى حاجة إلى خلق مكان مدنى ذى نوعية خاصة. وتعتبر المدرسة العامة من أكثر الموارد غير المستغلة فى مجتمعاتنا المحلية، إذ أنها تغلق أبوابها فى معظم الأحوال فى الساعة الرابعة بعد الظهر فقط، لترى الأطفال بعد ذلك فى الضواحى يعودون إلى منازلهم خالية من ذويهم، ويجلسون لمشاهدة التليفزيون الذى يصبح فى هذه الحالة جليساً لهم لحين عودة الوالدين، أو يتسكعون على نواصى الشوارع، إذا كانوا من المدن الكبيرة، حيث تقدم لهم العصابات إغراءات لا يستطيعون مقاومتها. أما ترك المدارس مفتوحة فى أيام الأسبوع بعد الانتهاء من ساعات اليوم الدراسى، وفى أيام أجازة نهاية الأسبوع، وتحت إشراف من المجتمع المحلى الذى تنتمى إليه المدرسة، فإنه سوف يوفر لبعض هؤلاء مكاناً للمذاكرة حتى ينتهى آبائهم من أعمالهم ويأتون إليهم للعودة لمنازلهم، أو على الأقل توفر المدرسة لهم مكاناً آمناً أفضل بكثير من منطقة الخطر هذه التى تقع خارج نطاق المدرسة.

ثالثاً، نحن فى حاجة إلى وسائل إعلام تتصف بعقلية أكثر مدنية. وفى ذلك الوقت، عندما عانى الآباء من الإرهاق فى العمل، لجأوا إلى قضاء وقت أقل مع أطفالهم واستسلموا القضاء وقتاً أطول أمام التليفزيون متخلين بذلك عن دورهم الهام فى قراءة القصص لأطفالهم، الذى يعتبر أساسياً فى تكوين التعليم الأخلاقى الذى يحافظ على المجتمع المدنى. ولكن، فى كثير من الأحيان يعمد المنتجون فى التليفزيون، والمديرون المسئولون عن الموسيقى، ومنتجوا ألعاب الفيديو إلى تغذية الأطفال بقائمة من العنف الخالى من أى محتوى، أو الجنس بدون أى ارتباط عاطفى، أو كلاهما معاً بدون أية عواقب أو أحكاماً خلقية. ويعمل السوق بطريقة عمياء ليبيع وليجمع المال، بدون التوقف والتساؤل عما إذا كانت هذه الممارسات تؤدى إلى المواطنة الجيدة أم الانحلال. وفى كثير من الأحيان يصمت بصورة غريبة هؤلاء الذين يُحقِّرون من شأن الحكومة على أنها عدوة للحرية ومحطمة للعائلات عن تأثيرات السوق القهرية على نفس هذه القيم فى المجتمع المدنى. والحل ليس فى الرقابة والحظر، ولكن الحل هو المزيد من الإحساس بالمواطنة فى مجالس إدارات المؤسسات الضخمة العاملة في السوق، وفى المزيد من العائلات النشيطة التى تستطيع أن توقف كل ما هو دنئ، وتقاطع كل من يؤيده، وتبلغ هؤلاء المديرون الكبار

أنها تحملهم شخصياً المسئولية عن تربح الأموال الطائلة من وراء إضفاء العظمة على العنف وامتهان الإنسان والحط من شأنه.

رابعاً، وفى محاولة لإعادة الانتعاش إلى العملية الديموقراطية، يجب علينا أن ننتزع التمويل المالى للانتخابات بعيداً عن أيدى أصحاب الاهتمامات الخاصة وإعادته إلى الشعب عن طريق اتخاذ خطوتين بسيطتين. الأولى، السماح لدافعى الضرائب بخصم 200 دولاراً من الدخل المسجل على نموذج الضرائب وزيادة عن مقدار الضريبة المطلوب منهم على أن يخصص هذا المبلغ لأغراض الحملات السياسية فى المكتب الفيدرالى فى الولاية التى يتبعونها. وقبل الانتخابات العامة، يتم تقسيم المبلغ المتجمع بين المرشح الديموقراطى، والمرشح الجمهورى، والمرشح المستقل الصالح. على أن يكون أى مال آخر يحصل عليه أى من المرشحين غير قانونى - ولا يسمح بأى أموال من منظمة PACs، ولا بأى أموال من أى رابطة، ولا بأى مساهمات أخرى ضخمة، ولا بمساعدات عن طريق أى قنوات حزبية - بل يجب حتى منع الاعتماد على رصيد البنك الخاص لأى مليونير مرشح واعتباره خارج حدود الاستخدام المسموح به. وإذا اختار الناس فى أحد الولايات إعطاء مبالغ أقل، فسوف يكونون إذن أقل علماً بما يدور، ولكن فى هذه الحالة يكون هذا هو اختيار المواطنين. فإذا كانت الأموال التى تضخ للحملات الانتخابية أقل، فإن عملية الانتخابات تُعدَّل لتتم طبقاً لما هو متاح. ومن يدرى، ربما تختص الإعلانات التى تهاجم المرشح الآخر، وربما يتنامى خطاب العامة من الشعب.

لغة المجتمع المدنى

توحى هذه الاقتراحات، بأن السياسة العامة يمكنها أن تُيسر إعادة إحياء الديموقراطية والمجتمع المدنى، ولكنها لا تستطيع أن تخلق مجتمعاً مدنياً. نحن نستطيع أن نصر على أن يتولى الآباء الإنفاق المالى على أبنائهم، ولكن يجب على الآباء أن يدركوا أهمية قضاء وقت مع أطفالهم. ويمكننا أن نبتكر الطرق، مثل أجازة أحد الوالدين، لتوفير الوقت

للوالدين ليقضونه مع أطفالهم، ولكن يجب على الوالدين أن يستخدما هذا الوقت فى تنشئة أطفالهم . ويمكننا إنشاء مدارس فى المجتمعات المحلية الصغيرة، ولكن يجب على هذه المجتمعات أن تستخدم هذه المدارس وتستفيد من وجودها . ويمكننا أن نوفر للآباء والأمهات الأدوات التى يحتاجونها للتأثير على القصص التى تبثها وسائل الاتصال الواسعة الانتشار، ولكن يجب على الآباء أن يمارسوا فى النهاية هذه الرقابة . ويمكننا أن نمنع سيطرة أصحاب المصالح الخاصة على الانتخابات، ولكن الناس فقط هم الذين يستطيعون الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات . ونستطيع توفير فرص للمزيد من مناقشات المواطنين على كل من المستوى القومى والمحلى، ولكن يجب على المواطنين العمل على الاستفادة من هذه الفرص وتحمل المسئولية الفردية فى ذلك .

أحد السبل لتشجيع هذه المسئولية هو إعطاء اللغة الأخلاقية المتميزة للمجتمع المدنى مكاناً أكثر استدامة فى حوارنا العام . إن لغة السوق تقول، "احصل على أقصى ما تستطيع لنفسك" . وتقول لغة الحكومة، "شرّع للآخرين ما هو مناسب ومفيد لهم" . ولكن لغة المجتمع المحلى الصغير، والعائلة، والمواطنة، فى جوهرها الأساسى إنما تدور حول تلقى هبات لا تستحقها . إن هذه الأمة تحتاج إلى تشجيع روح منح الشىء بدون مقابل، وبدون قياسه بدقة، أو طلب شىء فى مقابله .

على الأقل يجب أن تُمنح لغة المجتمع المدنى وقتاً يساوى فى الأهمية ذلك الوقت الذى يُعطى للغة الحقوق التى تسيطر على ثقافتنا . إن الحديث عن الحقوق يؤيد بصورة لائقة وضع الفرد وكرامته داخل المجتمع . وقد أنجز هذا الحديث الكثير لحماية الأقل قوة فى مجتمعنا ويجب أن لا نتخلى عنه . ولكن المشكلة تأتى من ذلك التأثير العكسى الذى يسببه الحديث عن الحقوق، حيث يؤكد الناس على حقوقهم عن طريق المواجهة والتصادم، والانتصار لأحد الحقوق على حساب آخر . وبدلاً من العمل معاً لتحسين موقفنا الكلى، فإننا نتقاتل معاً حول من له حقوق أعلى على الآخر . لقد اعتاد الأمريكان فى أحيان كثيرة على الحديث عن أمريكا كدولة يتمتع فيها الفرد بالحق فى أن يفعل ما يشاء . وعندما نتأمل

الوضع، سوف يعترف معظمنا بأنه لا توجد دولة تستطيع البقاء لفترة طويلة مع سيادة هذا المبدأ. كما أن هذا الحديث عن الحقوق يتعارض بعمق مع أهم اهتمامات المجتمع المدنى.

كان كل من النجم فورست جامب Forrest Gump والنجم راش ليمباه Rush Limbaugh يمثلان مفاجأة فى النصف الأول من التسعينيات لأنهما أثارا الضحك على النفاق وعدم ملاءمة ما نقوله اليوم. ولكننا لسنا بنّائين. فالبناءون هم هؤلاء فى المجتمعات المحلية الصغيرة فى انحاء أمريكا كلها الذين ينشئون جسور التعاون ويقيمون الحوار وجهاً لوجه فى اجتماعات مع المؤيدين لهم ومع المعارضين لهم. ونظراً لانزعاجهم لانحدار المجتمع المدنى، فهم يعرفون كيف يتفهمون وجهات النظر المشروعة لهؤلاء الذين يختلفون معهم. وفى واشنطن فإن التحرك يدور غالباً حول المنافسة على القوة. وبمعاونة وسائل الإعلام، تستخدم الكلمات لاستقطاب الناس، أو لتدميرهم. أما فى المدن فى أنحاء أمريكا كلها، حيث يعمل المواطنون معاً، فإن الكلمات تستخدم كأدوات لبناء الجسور بين الناس. فمثلاً، فى مؤسسة المجتمعات الجديدة New Communities Corporation، فى مدينة نيوآرك Newark فى ولاية نيو جيرسى New Jersey، يبذل الناس جهداً وطاقة كبيرة ويشغلون أنفسهم فى تصور كيف يمكنهم الهدم. إذ يوجد فى هذه الأماكن من المشيدين والبنائين أكثر مما يوجد من الهدّامين. وعندما نوجد التواصل بين مثاليتهم وبين السياسة القومية فإن ذلك سوف يحقق لنا أملنا الأعظم والتحدى الأكبر الذى يواجهنا فى نفس الوقت.

وقبل كل ذلك، نحن فى حاجة إلى فهم أن المجتمع المدنى الحقيقى الذى يستطيع الناس من خلاله التفاعل بصورة مستمرة ومنتظمة من أجل معالجة المشاكل العامة والتصدى لها لن يحدث بسبب حضور أحد الأبطال. إن إعادة بناء المجتمع المدنى يتطلب أناس يتكلمون ويستمعون إلى بعضهم، ولا يتطلب أناساً يتبعون بطلاً ما بصورة عمياء.

منذ عدة سنوات تذكرت الإغراء الذى يمثله "الفارس ذو الدرع المتألق" عندما شاهدت على غلاف إحدى المجلات القومية صورة الجنرال كولين باول Gen. Colin Powell مصحوبة بعنوان يجذب الانتباه يقول "هل هو الحل لمشاكلنا؟" إذا كانت المشكلة

هى انحلال الثقافة المدنية ، فإن وجود قائد ذو كاريزما وجاذبية شخصية ليس هو الحل ، سواء كان هذا القائد هو رئيس الدولة أو جنرال فالقائد سوف يجعلنا نشعر شعوراً أفضل بصفة مؤقتة ، ولكن إذا كنا حينئذ مجرد مشاهدين مبهورين بأداء هذا القائد ، فكيف سنتقدم إذن كلنا معاً كجماعة؟ تقول إحدى شخصيات رواية جاليليو Galileo التى كتبها برتولت بريخت Bertolt Brecht "وا أسفاه على الأمة التى ليس فيها أبطال" فأجابه جاليليو "وا أسفاه على الأمة التى تحتاج إلى أبطال" . إذ يجب علينا جميعاً أن نخرج إلى ميدان العمل العام وأن نقوم بمسئولياتنا كمواطنين . وفى المجتمع المدنى الزاخر بالحياة ، تصبح القيادة الحقيقية فى القمة ممكنة عن طريق تفهم وتطور قادة الوعى فى القاعدة ، وفى الوسط ، بمعنى أنه يجب على المواطنين أن يشتركوا فى مناقشة متأنية ورصينة حول مستقبلنا المشترك . وكلما كان حوارنا العام أكثر انفتاحاً ، كلما زاد عدد الأمريكان الذين سيشتركون فى حوارنا ، وكلما زادت فرصتنا فى بناء وطن أفضل وعالم أفضل .

الجزء الثالث

الاستجابات الفلسفية

17

إعادة التفكير في المجتمع المدنى

جيرترود هيميلفارب GERTRUDE HIMMELFARB

أنا أميل إلى الظن أنه ليس مجرد الرغبة فى الاختلاف من جانبى هى التى تجعلنى أفزع، هذه الأيام، عند سماع الحديث عن المجتمع المدنى. إذ يلجأ كل من التقدميين والمحافظين، والشيوعيين ودعاة الخير، والديموقراطيين والجمهوريين، والأكاديميين والسياسيين، إلى المجتمع المدنى كعلاج لوضعنا المتدهور. وهم جميعاً لا يتفقون على شىء إلا على أن الهياكل الوسيطة، والمؤسسات التطوعية، والعائلات، والمجتمعات المحلية، والكنائس، وأماكن العمل، هى تصحيح للفردية المفرطة وللدولة ذات الجهاز الحكومى الضخم.

إن سيطرة المصطلح كافية لأن تجعله محل شك. ماذا يمكن أن يعنى هذا المصطلح إذا كان الناس الذين يمثلون وجهات نظر متعددة يمكنهم أن يستحضروه بهذا الحماس؟ وأنا أنتقد، مثل الآخرين (بل أكثر من معظم الآخرين) هذه الفردية المفرطة فى احتواء النفس والانغماس فى الذات، والتى تسيطر عليها العناية بالحقوق، والحريات، وخيارات الفرد "المستقل". ولست أقل انتقاداً للدولة التى اغتصبت سلطة هذه المؤسسات فى المجتمع المدنى التى استطاعت فيما مضى التخفيف من حدة هذه الفردية المفرطة. ولكننى أحذر أيضاً من استخدام المجتمع المدنى كعبارة بليغة لعلاج كل مرض، كما لو كان مجرد

استحضار هذا المصطلح هو فى حد ذاته حل لكل المشاكل - أو أنه حل سهل غير مسبب لأى ألم، أو يمثل حلاً وسطاً سعيداً بين طرفين متناقضين.

إن وضع المجتمع المدنى فى حالته الراهنة وضعاً مؤسفاً بالتأكيد. ويعتبر نظام الإعانة الاجتماعية حالة كلاسيكية توضح استيلاء الحكومة على، وقيامها بوظائف كانت تقليدية تؤدى بواسطة العائلة والمحليات الصغيرة. فهو يؤدى إلى عدم شعور الجيران بأى التزام بمعاونة بعضهم البعض حين يمكنهم الاستعانة بالحكومة لتقديم يد المعونة. إن الأعمال الخيرية الخاصة والدينية غالباً ما تكون أكثر قليلاً من قنوات تستخدمها الدولة من أجل توزيع الأموال العامة (وهى ملتزمة بتوزيع هذه الأموال طبقاً للمتطلبات التى يحددها بيروقراطيو الحكومة).

ولكن ليس ضعف المجتمع المدنى هو وحده المعيب. بل إن هناك بعض مؤسسات المجتمع المدنى - مثل المدارس الخاصة والجامعات، والاتحادات والمنظمات غير الهادفة للربح، والمنظمات المدنية والثقافية - التى تعتبر أقوى وأكثر تأثيراً بصورة لم تكن عليها من قبل. بل إنهم مشتركون فى التآمر على احتضان كل الشرور التى من المفروض أن يعالجها المجتمع المدنى.

إن الأيديولوچية الفردية القائمة على حقوق الفرد والأيديولوچية الدولانية القائمة على حجم الحكومة الكبير تنعكس آثارهما على القضايا التى روجت لها مثل هذه المؤسسات مثل: حركة حرية المرأة، وتعدد الثقافات، والعمل الإيجابى، والإصلاح السياسى.

ويحاول المؤيدون للمجتمع المدنى إنقاذه عن طريق توضيح أن الهياكل الوسيطة التى يتحدثون عنها ليست هى تلك المؤسسات الضخمة البيروقراطية شبه العامة، ولكنهم يقصدون تلك الجماعات التطوعية الصغيرة التى تعمل مباشرة وجهاً لوجه. ولكن هذه الجماعات أيضاً تكون أحياناً جزء من المشكلة بدلاً من أن تكون هى الحل. فالعائلة، التى تعتبر الوحدة الأساسية الأكثر مودة ومحبة فى المجتمع المدنى، يصعب اعتبارها نموذجاً كاملاً للفضيلة. ولفترة طويلة قام العاملون فى الخدمة الاجتماعية، الذين من المفترض

فيهم التفانى فى الاحتفاظ بالأسرة كموطن طبيعى وملائم للطفل، ببذل كل جهودهم للاحتفاظ بالأطفال المعذبين مع نفس الآباء الذين يسيئون معاملتهم. وفى الآونة الحديثة فقط لجأ بعض من هؤلاء العاملين فى الخدمة الاجتماعية إلى استبعاد هؤلاء الأطفال المعذبين من تلك "الأسر الفاشلة"، وذلك فقط عندما واجهتهم حالات قسوة فاضحة للغاية.

هذا بالإضافة إلى أن مبدأ وجهاً ـ لوجه لا يمكن الاعتماد عليه أيضاً فى بعض المواقف. ومن المفيد هنا أن نسترجع أن القوة الدافعة وراء أيديولوچية حقوق الفرد المطلقة، وحرية الاختيار قد جاءت من جماعات المواجهة الصغيرة التى كانت كامنة فى مجتمعات الجيرة فى أوائل السبعينيات ـ مثل جلسات زيادة الوعى التى بشرت بالحركة النسائية وبدأتها. ولدينا اليوم جماعات مواجهة أخرى ـ مثل عصابات الأحياء السكنية المتجاورة على سبيل المثال ـ التى طبقاً لهذا التعريف يمكن أن تكون أعضاء فى مجتمع مدنى ولكنها لا تمثل بالطبع الجماعات التى يقصدها أو يتصورها المؤيدون للمجتمع المدنى.

المطلوب، إذن، ليس فقط ترميم مجتمع مدنى والإبقاء عليه، ولكن المطلوب مهمة أصعب من ذلك بكثير وهى إعادة التشكيل ـ المقصود إعادة التشكيل الأخلاقى للمجتمع المدنى. حتى صياغة المشكلة والتعبير عنها صعباً فى حد ذاته، لأن لغة الأخلاق أصبح مشكوكاً فيها. إن أحد الأسباب وراء الجاذبية الكبيرة لفكرة المجتمع المدنى يأتى من لغة علم الاجتماع، التى تتحدث عن المجتمع بعبارات تشير إلى الهيكل والوظائف. وفى الأوقات العادية، تكفى هذه اللغة لأغراض التحليل وإعادة التشكيل، لأنه يوجد وراء تلك الهياكل والوظائف اتفاق أخلاقى عام مسلم به، وقيم ربما لا يعبر عنها ولكنها تمثل قاعدة بناء المجتمع. فقط عندما يتشتت هذا الاتفاق الأخلاقى العام ويتحطم، نندفع حينئذ ونتحفز إلى إعادة فحص هذه القيم فى محاولة لفهم لماذا فشلت مؤسساتنا الوسيطة.

هذا إلى جانب أن أسلوب علم الاجتماع متجانس أيضاً وذو طبيعة واحدة لأنه يتفق مع مزاج التخفيف النسبى السائد فى وقتنا الحاضر. فالهياكل والوظائف موضوعات قابلة للطرق والطرح، وهى تأخذ شكلاً أو آخر حسب الوقت والمكان، والظروف. وقد أكد

علماء الاجتماع أن " تفكك " العائلة لا يعنى شيء أكثر من مجرد إحلال " النواة " ، " البرجوازية التى تمثل عامة الناس " وهى الأسرة بأشكال جديدة تقوم بأداء نفس الوظيفة مثل : الأسر التى تعتمد على أحد الوالدين فقط ، أو الأسر التى تتكون من زوج أم أو زوجة أب ، أو الجدود ، أو أى "مُقيم" آخر ، أو (طبقاً لأخر شكل من هذه الأشكال المتغيرة من وجهة نظر هذه النظرية) "العلاقات الخاصة" بين أصدقاء يلعبون دور ووظيفة الأقارب .

هذه الرؤية الفسيحة للأسر اهتزت حديثاً نتيجة كم ضخم من الدلائل العلمية التى توضح أنه ليست كل أشكال العائلة متساوية من ناحية الهيكل والوظيفة ، وأن بعض الأشكال (وبصفة خاصة العائلة التى ليس لها أب) تميل أكثر من الأشكال الأخرى إلى " الفشل فى أداء وظيفتها " ، مؤدية بذلك إلى " المسار الاجتماعى " للجريمة ، والعنف ، والأطفال غير الشرعيين ، والأمية ، والاعتماد على المعونة الاجتماعية ، وما شابه ذلك . حتى الآن ، على أية حال ، نذير ظهورنا للغة الأخلاقيات . ونتحدث عن العائلة " الفاشلة فى أداء وظيفتها " كما لو كانت المشكلة هى وظيفة فقط ، أو هى مشكلة مسار " اجتماعى " ، أو كما لو أن المجتمع على خطأ بسبب هذه العيوب ، أو " أنماط حياة بديلة " ، كما لو كانت هذه الأنماط بدائل حقيقية ومجرد أشكال حياة فقط .

ونظراً لأننا لا نستطيع أن نواجه الطبيعة الأخلاقية للمشكلة فإننا نتطلع إلى حلول هى على أفضل الأحوال غير ذات علاقة بالمشكلة وأحياناً غير منتجة وغير ذات فائدة أو مليئة بالعيوب . انظر مثلاً للجهود التى تبذل لإجبار الآباء المطحونين على الوفاء بمدفوعات الإنفاق على أطفالهم . فالظاهر أن هذه الإجراءات تبدو معقولة وعادلة بصورة متميزة . فمن المؤكد أن الأب يجب أن يتحمل المسئولة المالية عن أطفاله وأن يساعد الأم المطحونة على أن تبقى بعيدة عن الظروف التى تجعلها تلجأ للمساعدات المالية من الحكومة . ولكن المال فى حد ذاته ليس هو المشكلة ؛ فالمشكلة الحقيقية هى غياب الأب . ويمكن أن تزداد حدة هذه المشكلة فى الحقيقة إذا نجحت هذه الإجراءات ، لأن الأب الغائب سوف يشعر بأنه قد وفى التزاماته بمجرد دفع هذه النفقات ، بينما قد تشعر الأم التى لا ترتبط بزوج ، حينما تتأكد من وجود دخل منتظم ، بالحرية فى الارتباط بأى علاقات عابرة وأن تنجب

المزيد من الأطفال بدون أى التزام بالزواج . إن العلاقة القائمة على المادة، كما اعتاد الماركسيون القول، ليست أساساً حيوياً للمجتمع - وليست بالتأكيد أساساً حيوياً للأسرة .

أو قم بمقارنة الأب المطلق الذى يحمل أفضل النوايا نحو أسرته بالأب النموذجى المهاجر منذ جيل أو جيلين (أو ببعض الآباء المهاجرين اليوم) . فقد يبذل الأب المُطلّق جهوداً مخلصة ليهب أطفاله " وقتاً جيداً يفيد أطفاله " ، مثل قضاء بعض أجازات نهاية الأسبوع معهم، أو اصطحابهم إلى مبارة كرة، أو يحضر المباريات التى تقيمها مدرستهم . أما الأب المهاجر، من ناحية أخرى، فقد يترك المنزل مبكراً فى الصباح ويعود من العمل متأخراً فى المساء ولا يجد وقتاً للعب مع أطفاله، أو أن يشترك معهم فى أنشطتهم، وربما لا يستطيع القيام بهذا على أية حال بسبب الفجوة الثقافية بينه وبينهم . وعند المقارنة، قد يظن البعض أنه هو الأب الأفضل، بسبب تواجده الدائم، الآمن، الموثوق به فى المنزل - وهو تواجد معنوى يمثل التزاماً نحو عائلته غير أنه التزاماً لا يمثل إفادة نوعية ولا يثير أى مشاكل .

عندما نتحدث عن انهيار العائلة، فإننا نتحدث عن الانهيار الأخلاقى . وعندما نتحدث عن ترميم المجتمع المدنى، فإننا نعنى السعى إلى الترميم الأخلاقى والمعنوى . هذا الترميم قد يأخذنا فى الحقيقة إلى خارج مجال المجتمع المدنى، لأن الهياكل الوسيطة للمجتمع المدنى هى فى حد ذاتها تعتمد على سعادة وخير الأفراد الذين يشاركون هذه الهياكل، وتعتمد على الدولة التى تحمى هذه الهياكل وتضفى عليها الشرعية .

إنه الفرد، فى نهاية الأمر، الذى ندعوه لأن يصبح أماً أو أباً جيداً، وجار يُعنى بالآخرين من حوله، ومواطن مسئول . إن تحويل الرعاية الاجتماعية، مثلاً، إلى الولاية والحكومات المحلية ما هو إلا إصلاح هيكلى سطحى فقط . إن الهدف هو إصلاح هؤلاء الذين يتلقون المساعدات المالية أنفسهم عن طريق تبنى هذه الفضائل - العمل، المثابرة، الاعتماد على النفس، والانضباط الشخصى - إذ يؤدى ذلك إلى صنع أفراد أكثر تحملاً للمسئولية، وأعضاء أفضل فى المجتمع المدنى . وبالمثل، فإن خصم التبرعات الخيرية من

الوعاء الخاضع للضريبة لا يقصد به زيادة مقدار الأموال الذى يتم التبرع بها للأغراض الخيرية فقط ولكنه يعنى بالإضافة إلى ذلك تشجيع فضيلة التبرع الخيرى، والتعبير عن "أفضل ما فى نفس" الفرد كما سماه الفيلسوف ت. هـ. جرين T.H. Green من العصر الفيكتورى.

وإذا كان الفرد فى حاجة إلى "إعادة إصلاح أخلاقياته" فإن الدولة أيضاً فى حاجة إلى نفس الشيء. يقال فى أحيان كثيرة أن المرء لا يستطيع تشريع الأخلاق وفرضها بقوانين. وبالرغم من ذلك فهذا هو ما فعلناه بالضبط. فقد نجح قانون الحقوق المدنية فى تجريم التفرقة العنصرية، أخلاقياً وقانونياً أيضاً. أو نظام المساعدات المالية الذى يدعم الأمهات ذوات الأطفال غير الشرعيين مؤدياً بصورة غير مباشرة إلى إضفاء صفة شرعية على هذا النوع من الإنجاب. أو تلك المدرسة التى توزع موانع الحمل مؤدية بذلك إلى تقنين العلاقات الجنسية غير الشرعية. أو قانون "السماح بالطلاق"، لأنه نزع العار عن الطلاق، مما يجعله شرعياً ومقبولاً. أو قرار المحكمة الذى يمنع لصق الوصايا العشر فى المدارس العامة، أو الصلاة فى مناسبة عامة، مما أدى إلى عدم شرعية التعبير العلنى عن المعتقدات والمشاعر الدينية.

سواء كان للأفضل. أو للأسوأ، فإن الدولة تعمل إلى حد بعيد كمستودع وكموصل للقيم مثلها مثل مؤسسات المجتمع المدنى. فالتشريع، وقرارات المحكمة، والقوانين الإدارية، والمتطلبات التعليمية، وقوانين الضرائب كلها أدوات تحليل - أو تجريم. إن اللجوء إلى المجتمع المدنى هو خطوة تصحيحية ومفيدة للحكومة الكبيرة الحجم، ولكنه لا يجب أن يؤخذ كدعوة لتحقير الحكومة والإقلال من شأنها. وبصفة خاصة، فى هذا الوقت بالذات، الذى يتم فيه التقليل من شأن العديد من المؤسسات التقليدية، حيث يجب أن نحذر من تخريب مؤسساتنا السياسية. وفضلاً عن ذلك، أننا الآن فى حاجة إلى جميع الموارد المتاحة لنا - العامة والخاصة، الدينية والدنيوية، الحكومية والمدنية. لقد أصبح تعبير إدموند بيركى Edmund Burke "الكتائب الصغيرة" شعاراً للمجتمع المدنى. ولكن بيركى قام أيضاً بتعظيم الدولة على أساس أنها "الشريك فى كل العلوم، والشريك فى كل

الفنون، والشريك فى كل فضيلة، والشريك فى كل شيء طيب وكامل" . وغالباً ما يكون لدينا سبب جيد للبكاء على هذه الشراكة والرثاء لها، ولكننا لا نستطيع إنكارها أو تجاهلها.

يجب علينا، إذن، وبكل الوسائل، أن نعيد ترميم وإصلاح المجتمع المدنى. ولكن لنجعله مجتمعاً مدنياً أشد مراساً مما يتصوره الكثيرون ممن يتحدثون باسمه . إن المناقشة الأخيرة عن المساعدات المالية للرعاية الاجتماعية، التى تقترح أن تتولى التبرعات الخيرية الخاصة مسئولية أكبر فى نجدة وإمداد المحتاجين، ربما تكون قد ساهمت فى إيجاد رؤية لينة للمجتمع المدنى معرفة إياه بفضائل "العناية" و "الرعاية" مثل : التعاطف، والتسامح، والكرم، والإحسان. ولكن هناك مجموعة أخرى من الفضائل روّج لها المجتمع المدنى قديماً، وهى "الفضائل الأشد قسوة" التى تصفها شيرلى ليتوين Shirly Letwin التى قامت بكتابة سيرة مارجريت تاتشر بأنها تشمل : المغامرة، والعزم والهمة، والاستقلال، والشجاعة.

ولا يوجد تنافس بين كل من الصفات اللينة والأشد قوة للمجتمع المدنى، ولكنهما متكافئتان. فقد كانت مارجريت تاتشر نفسها، مؤيدة شديدة لهذه الفضائل القوية، وهى التى أحيت فكرة "فضائل العصر الفيكتورى" (أو "القيم الفيكتورية" كما أشار إليه المحررون الصحفيون مفسدين بذلك هذا المصطلح)، مشيرة بذلك إلى فترة زمنية كان يتلازم فيها وجود كل من الفضائل اللينة والقوية للمجتمع المدنى معاً بتوافق وانسجام. فقد كان رجال الأعمال المنظمين العظماء هم أيضاً رجال خير عظماء. وكانت مساعدة النفس ومساعدة الآخرين وجهان لعملة واحدة. وتقول سكرتيرة جمعية المنظمات الخيرية Charity Organization Society : "إننا يجب أن نستخدم العمل الخيرى لخلق قوى مساعدة النفس" . وكتب صامويل سمايلز Samuel Smiles، مؤلف أكثر الكتب مبيعاً بعنوان *مساعدة النفس Self-Help* ، كتاباً بعنوان *الواجب Duty* ممجداً فيه تلك الفضيلة الفيكتورية الأخرى، وهى المسئولية أمام الآخرين.

إذا كان للمجتمع المدنى أن يروج للفضائل القوية كما يرعى فضائل العناية، فإن عليه أن يكون قوياً جاداً فى سعيه لتحقيق كلاهما. إذ من الملاحظ أن هذه القوة الجادة غير متوفرة فى هؤلاء المؤيدين الحاليين للمجتمع المدنى الذين يظنون أن مجرد دعوتهم لإصلاح المجتمع المدنى تعفيهم من مواجهة الاختيار بين البدائل الصعبة التى سوف تمنع حقاً المزيد من الإفراط فى الفردية والعبارات الجوفاء. لقد أصبح المجتمع المدنى، بالنسبة للبعض، أكثر قليلاً من مجرد بديلاً للدولة المتهمة بارتكاب كل شىء تفعله الدولة حالياً، فهو نظام المساعدات المالية والدعم الاجتماعى "بوجه إنسانى" ويؤكد آخرون (أحياناً يكونون هم نفس الأشخاص) أن المجتمع المدنى لا يحتاج إلى نقض حقوق الفرد والتعدى على حرية الاختيار، فهو يستطيع أن يحد من الأفلام الفاضحة بدون أن يلجأ إلى أى شىء مثل الرقابة والمنع، أو يمنع الإجرام بدون أى تقليل من الحريات المدنية (أو ما أصبح يعتبر الآن حريات مدنية)، أو يمنع انهيار الأسرة بدون أى قيود على الطلاق أو أى تحيز ضد أى نمط معيشة بديل. ومن المعتبر أيضاً ملاحظة كيف يستحضر المجتمع المدنى بدون أى إشارة إلى واحدة من أهم مؤسساته، وهى الكنائس، وذلك بعد أن استبعدنا الدين من الممارسة العلنية، حيث أدى ذلك إلى ظهور رغبة العديد من المدافعين عن المجتمع المدنى فى استبعاد الدين أيضاً من ذلك المكان شبه العلنى المعروف بالمجتمع المدنى.

وفوق كل شىء، إن المناقشة حول المجتمع المدنى بصفة عامة تفتقد أى إشارة إلى أى مغزى خلقى أو أى محظورات أخلاقية؛ إذ أننا بدلاً من ذلك نتلقى تحذيرات فى معظم الأحوال من إظهار أى "تمسك بالأخلاق" أو "حسن الحكم على الأمور". ومن المسموح لنا أن نهلل للأعمال الخيرية، والتعاطف، والجيرة كفضائل، ولكن ليس مسموحاً لنا أن نصف عدم شرعية الأطفال "بالعار"، ولا أن نصف العلاقات الجنسية غير الشرعية، أو الاعتماد المزمن على الغير كنقم. بل إن هذه الأشياء قد لا تكون أيضاً وصمة أو عار بالكلمة أو بالفعل - فإذا وصفتها اللغة بذلك فإن هذا يعنى أن هذه الأفعال غير مقبولة، أو بالسياسات التى تجعلها لا تستحق تأييد ودعم الناس.

أما بعد، فهذه هي بالضبط وظيفة المجتمع المدنى: وهى تشجيع السلوك الأخلاقى وعدم تشجيع - أى جعله وصمة وعاراً - السلوك غير الأخلاقى. إن آليات الاستحسان وعدم الاستحسان كلها ذات ضرورة أكبر فى المجتمع الحر، لأنه كلما كانت العقوبات الاجتماعية أكثر فاعلية، كلما قلت الحاجة إلى العقوبات القانونية والجزاءات التى توقعها الدولة. وإذا كان المؤيدون للمجتمع المدنى جادين فى رغبتهم فى التوسط بين الفرد والدولة، فيجب عليهم وهب المجتمع المدنى السلطة التى تمكنه من ذلك. ويجب عليهم أن يكونوا صادقين فى مصادرة الرذيلة كما أنهم جادون فى التهليل للفضيلة. ولا يجب عليهم المحافظة على مؤسسات المجتمع المدنى فحسب، بل يجب عليهم أيضاً المحافظة على قوة الإقناع الأخلاقى والاجتماعى. حينئذ فقط سوف يصبح المجتمع المدنى كما وصفه توكويڤيل Tocqueville قائلاً: المكون الأساسي للمجتمع الديموقراطى الحر.

18

فكرة المجتمع المدنى
الطريق إلى إعادة البناء الاجتماعى

مايكل والتزر MICHAEL WALZER

إن هدفى فى هذه المقالة هو الدفاع عن شىء معقد، وغير دقيق، وفى بعض المواقف الحيوية، لا يُعطى أهمية مؤكدة، وهو المجتمع والسياسة. ولا آمل فى أى تبسيط نظرى، إذ أن ذلك ليس مناسباً فى هذه اللحظة التاريخية التى انهارت فيها كثير من المعارضات السياسية وفى الحياة الفكرية التى كانت ثابتة يوماً ما، وليست لدىّ أى رغبة فى التبسيط، لأن العالم الذى يمكنه استيعاب الناحية النظرية بالكامل، وتفسيرها بدقة، لن يكون، على ما أظن، عالماً بهيجاً. وطبقاً لطبيعة الأشياء، إذن، لن تكون حُجّتى رفيعة المستوى، وبالرغم من أننى أعتقد أن الأفكار يجب أن تتوالى، وأن الجُمل يجب أن تتبع الواحدة الأخرى مثل الجنود فى الاستعراض، إلا أن طريق سيرى اليوم سوف يكون ملتوياً وملتفاً.

سوف أبدأ بفكرة المجتمع المدنى، التى تم إحياؤها حديثاً بواسطة المفكرين فى قلب أوروبا وشرقها، ثم أتابع الحديث عن الدولة، والاقتصاد، والأمة، ثم عن المجتمع المدنى والدولة مرة أخرى. هذه هى الأشكال الاجتماعية الحيوية التى نستوطنها، ولكننا فى هذه اللحظة لا نشعر بالراحة فى المعيشة داخل أى شكل من هذه الأشكال. وليس من الممكن

تخيل، طبقاً لأى نظرية من نظريات التبسيط، أى طريق للاختيار بين هذه الأشكال - كما لو كان قدرنا هو أن نعثر، في يوم ما، على أفضل شكل اجتماعى. وأعنى بذلك أننى ألجأ إلى المناقشة حتى أصل إلى رفض الاختيار، ولكننى سوف أدعى أيضاً أن هذه المناقشة يمكن فهمها على أفضل صورة من داخل المجتمع المدنى.

إن كلمتى «المجتمع المدنى» تشيران إلى مكان المؤسسة الإنسانية غير المقهورة، كما تشيران أيضاً إلى مجموعة من الشبكات ذات العلاقات المتداخلة - يتم تكوينها من أجل الأسرة، والعقيدة، والاهتمامات، والأيديولوچية - التى تملأ هذا الفراغ. لقد ازدهر المنشقون فى قلب وشرق أوروبا داخل شكل مُقَيَّد للغاية من المجتمع المدنى، وكانت المهمة الأولى للديموقراطيات الجديدة التى كونها المنشقون، كما قيل لنا، هو إعادة بناء شبكات العلاقات مثل: الاتحادات، الكنائسْ، الأحزاب والحركات السياسية، والتعاونيات، ومجتمعات الجيرة، والمدارس الفكرية، وجمعيات ترويج أو منع هذا أو ذاك. فى الغرب، على العكس من ذلك، عشنا فى المجتمع المدنى لسنوات كثيرة بدون أن نعلم شيئاً عنه. أو على الأفضل، منذ حركة التنوير الإسكتلندية، أو منذ هيجل Hegel، كانت كلمات المجتمع المدنى معروفة لمن يعرف مثل هذه الأشياء، ولكنها كانت نادراً ما تجذب انتباه أى أحد. والآن يدعونا الكتاب فى المجر، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا إلى التفكير فى كيفية تأمين هذا الشكل الاجتماعى وتقويته.

توجد لدينا أسباب خاصة بنا تجعلنا نقبل هذه الدعوة. إذ أن حياة المشاركة فى الرأسماليات «المتقدمة» وفى الدول الديموقراطية تبدو فى خطر بصورة متزايدة. إذ تحذرنا الشخصيات العامة والدعاه الدينيون من الضعف المستمر فى التعاون اليومى والصداقة المدنية. ومن الممكن فى هذه المرة ألا يكونوا، كما هو الحال فى كل مرة، منذرين لنا بالخطر عن غباء. فمدننا فى الحقيقة أصبحت أكثر ضوضاء وأكثر شراسة عما كانت من قبل. كما أن الآخرين، الغرباء فى الشارع، يبدون غير موثوق بهم عما كانوا عليه من قبل. كما أن The Hobbesian account للمجتمع أصبح أكثر إغراء عما كان عليه الحال من قبل.

ربما يتبع ذلك هذه الصورة المقلقة - إذ ماذا يمكن أن يقول السياسى النظرى غير ذلك؟ - النابعة من حقيقة أننا لم نفكر بما فيه الكفاية عن التضامن والثقة كما لم نخطط لمستقبلهما. لقد كنا نفكر أكثر مما يجب فى الأشكال المختلفة للهياكل الاجتماعية، التى تتنافس، مع المجتمع المدنى. وأهملنا بذلك الشبكات التى يتم من خلالها إفراز المدنية وإعادة إنتاجها. تخيل لو تم طرح الأسئلة التالية منذ قرن مضى أو قرنين على أصحاب النظريات السياسية وفلاسفة الأخلاق: ما هى التركيبة المفضلة للحياة الطيبة، وما هى أفضل بيئة داعمة لها؟ وما هى أنواع المؤسسات التى يجب أن نعمل فيها؟ إن التفكير الإجتماعى فى القرن التاسع عشر وفى القرن العشرين يقدم أربعة أجوبة مختلفة لهذه الأسئلة، غير أن هذه الأجوبة قد أصبحت مألوفة الآن. تأمَّل هذه الأجوبة كأنهم أربع أيديولوچيات متنافسة، كل منها يَدّعى لنفسه الكمال والصحة. مع أن كل منهم على خطأ بصورة هامة. كما تهمل كل أيديولوچية منهم التعددية الضرورية فى كل مجتمع مدنى. ويستند كل فكر منهم على فرض واحد أقصد أن أهاجمه وهو: أن هذه الأسئلة يجب أن يكون لها إجابة واحدة.

تعريفات من اليسار

سوف أبدأ بإجابتين يساريتين، حيث أعتبر نفسى أكثر دراية بهذا المجال. تقول الإجابة الأولى إن التركيبة المفضلة للحياة الطيبة هى المجتمع السياسى، والدولة الديموقراطية التى يمكن أن نصبح داخلها مواطنين: مشغولين بأمورنا بكامل حريتنا، وغاية فى الالتزام، وأعضاء صانعى قرار فى المجتمع. والمواطن، طبقاً لهذه النظرة، هو أفضل شىء يمكن أن نكونه. ومعنى أن نعيش جيداً، أن نكون نشطين سياسياً، وأن نعمل مع إخواننا المواطنين، وأن نقرر كجماعة مصيرنا المشترك - ليس من أجل هذا التقرير أو ذاك، ولكن من أجل العمل نفسه، الذى يمكن أن نعبر من خلاله عن أقصى طاقاتنا كوكلاء أخلاقيين راشدين. وحيث نعرف أفضل ما فى أنفسنا كأشخاص يقترحون، ويناقشون، ويقررون.

ترجع جذور هذا الرأى إلى اليونانيين، ولكننا فى أغلب الأحوال ستتعرف على الوجهة النيوكلاسيكية لها. فهى تمثل وجهة نظر روسو Rousseau، أو أنها التفسير اليسارى التقليدى لوجهة نظر روسو. فقد كان فهمه للمواطنة كوكالة أخلاقية أحد المصادر الرئيسية للمثالية الأخلاقية. ويمكن أن نراها عمليا فى شخص متحرر مثل چون ستيوارت ميل John Stuart Mill، الذى أدت كتاباته إلى دفاع غير متوقع عن الحياة النقابية (أو ما نسميه اليوم «حكم العمال») وبصورة أكثر عمومية، أدت كتابات روسو أيضاً إلى دفاع عن الديموقراطية الاجتماعية. وكانت قد ظهرت بين الديموقراطيين الأصوليين فى القرنين التاسع عشر والعشرين، وتواكبت غالباً مع الفئة المتعصبة للشعب. وقد لعبت الوكالة الأخلاقية دوراً فى الطلب المتكرر بالاحتواء الاجتماعى من جانب السيدات، والعمال، والسود، والمهاجرين الجدد، حيث استندوا جميعاً فى مطلبهم على كونهم وكلاء. وعادت للظهور نفس هذه الفكرة النيوكلاسيكية عن المواطنة مرة أخرى فى الستينيات فى نظريات اليسار الجديد عن المشاركة، حيث كانت على أية حال، مثل إحياء أفكار جديدة فى الأيام الأخيرة، نظرية إلى حد بعيد ولم تجد أى صدى محلى.

اليوم، وربما كاستجابة للكارثة السياسية التى حدثت فى نهاية الستينيات، يناضل «الشيوعيون» فى الولايات المتحدة لإعطاء المثالية المنسوبة إلى روسو مرجعية تاريخية، ناظرين بذلك إلى الوراء حيث الجمهورية الأمريكية المبكرة وينادون بتجديد فضيلة المدنية. وهم يصفون المواطنة كعلاج مضاد لتشتت المجتمع المعاصر - لأن هؤلاء النظريون، مثل روسو، لا يميلون نحو تقدير هذه الأشتات الصغيرة. وبالنسبة لهم، تعتبر الجمهورية ما زالت مذهب مُبسَّط. فإذا كانت السياسة هى غاية ما نصبو إليه، إذن فسوف ننصرف بعيداً عن أى نشاط آخر (أو، سيتم إعادة تعريف كل نشاط آخر بعبارات سياسية)؛ وسوف توجه طاقاتنا نحو وضع السياسة واتخاذ القرارت فى الدولة الديموقراطية.

لا شك أن المواطن المنشغل النشيط يمثل نموذجا جذاباً - حتى لو كان بعض النشطين الذين نقابلهم فى الحقيقة وهم يحملون اللوحات ويهتفون بالشعارات ليسوا على هذه الدرجة من الجاذبية. ولعل أكثر النقد اختراقاً لهذه الإجابة الأولى للسؤال حول الحياة

الطيبة ليس هو أن الحياة ليست طيبة ولكنه أن« الحياة الحقيقية» لعدد كبير من الناس فى العالم الحديث ليست جيدة . وهذا صحيح من ناحيتين . أولاً ، بالرغم من النمو الهائل لقوة الدولة الديموقراطية ، كنتيجة جزئية (ولكن عن حق) للاستجابة لطلبات المواطنين المنشغلين بهموم المجتمع المدنى ، إلا أنه لا يمكن القول بأن الدولة تقع بالكامل فى أيدى مواطنيها . بل إنه كلما تضخمت الدولة وكبرت ، كلما ابتلعت هذه المؤسسات الصغيرة التى مازالت واقعة تحت الإدارة المباشرة . إن الحكم الديموقراطى نابع من عدة أوجه هامة ؛ منها أن مساهمة الرجال والنساء العاديين فى أنشطة هى فى الحقيقة مظهرية إلى حد بعيد (إلا إذا كانوا موظفين لدى الدولة) ؛ حتى المناضلين فى أى حزب فإنهم على أغلب الظن يلجأون إلى الجدل والشكوى أكثر من اتخاذ قرار فعلى .

ثانياً ، بالرغم من سيادة الفكر الفردى فى أيديولوچية الحزب الجمهورى ، فإن السياسة نادراً ما تستحوز على انتباه المواطنين الكامل ، وهم الأفراد الذين من المفترض أن يكونوا الأبطال الحقيقين لهذه السياسة . ذلك لأن لديهم مشاغل أخرى كثيرة تستحوز على اهتمامهم . ولعل من أهمها ، ضرورة العمل على اكتساب العيش . ولذلك فهم ينشغلون بالاقتصاد بصورة أعمق من اهتمامهم بالمجتمع السياسى . ويدرك أصحاب المذهب الجمهورى (مثل حنا آرندت Hannah Arendt) هذا الاهتمام بالاقتصاد أنه مجرد تهديد لفضيلة المدنية فقط . إذ يحتجون بأن النشاط الاقتصادى يهتم بمجال الضرورة ، أما السياسة فتهتم بمجال الحرية . ومن الناحية المثالية ، لا يجب على المواطنين أن يعملوا ؛ ولكن يجب أن تقوم الآلات بخدمتهم ، إذا لم يمكن أن تتم هذه الخدمة بواسطة العبيد ، وذلك حتى يمكن للمواطنين أن يذهبوا إلى المصانع ويتنافسوا مع زملائهم حول شئون الدولة . وفى الواقع ، وعلى أية حال ، فإن العمل ، بالرغم من أنه يبدأ بناء على ضرورة وحاجة إليه ، إلا أنه يصبح قيمة فى حد ذاته بصرف النظر عن الحاجة إليه ـ ويتم التعبير عن ذلك بالالتزام بالمستقبل المهنى ، والفخر بوظيفة يحسن إنجازها ، والإحساس بالصحبة وروح التعاون فى موقع العمل . ولا شك أن هذه القيم كلها تتنافس مع قيم المواطنة .

أما الموقف اليسارى الثانى حول الشكل المفضل للحياة الطيبة فهو يتضمن تحولاً بعيداً عن سياسة الحزب الجمهورى ويركز بدلاً من ذلك على النشاط الاقتصادى. ويمكن أن ننظر إلى هذا الموقف على أنه إجابة تمثل وجهة النظر الاشتراكية على السؤال الذى بدأت به مناقشتى؛ ويمكن أن نجده أيضاً فى كتابات ماركس، وأيضاً لدى المثاليين الذين كان ماركس يرجو أن يتفوق عليهم، برغم الاختلاف بين وجهتى نظر كل فريق. أما عن وجهة نظر ماركس، فقد كان يرى أن الاقتصاد التعاونى هو البيئة الأفضل للحياة الطيبة، حيث نكون جميعاً منتجين - وفنانين (نظراً لأن ماركس كان يتصف بالرومانسية)، ومخترعين، وفنانين خلاقين. (وهو ما لا يتلاءم أبدا مع العاملين على خط تجميع الإنتاج الذين أفرزتهم الاشتراكية بكثرة). ويشكل هذا، مرة أخرى، أفضل ما يمكن الوصول إليه. فالصور التى رسمها ماركس كانت لرجال ونساء مبتكرين، يصنعون أشياء مفيدة وجميلة، ليس لمجرد صنع هذا الشىء أو ذاك ولكن من أجل تحقيق الخلق والابتكار فى حد ذاته، وهو ما يمثل أرقى تعبير عنا «ككائنات حية» تمثل الإنسان الصانع، الخلاق المبتكر بطبعه.

والدولة، طبقاً لهذه الرؤية، يجب أن تتم إدارتها بطريقة تسمح بإطلاق حرية الإنتاجية. ولا يهم من هم المديرين طالما يلتزمون بهذا الهدف ويسعون إلى تحقيقه بطريقة رشيدة. ويمكن وصف عملهم هذا على أنه مهم من الناحية الفنية، ولكنه ليس مثيراً للفضول بطريقة ملموسة. إذ بمجرد إطلاق الإنتاجية، فإن السياسة ببساطة تكف عن الاستحواذ على اهتمام أى شخص. وقبل ذلك الوقت، بالنسبة للماركسية هنا الآن، فإن الصراع السياسى يؤخذ على أنه تفعيل هيكلى أعلى للصراع الاقتصادى؛ ونُقدر قيمة الديموقراطية لأنها فى المقام الأول تمكن الحركات الاشتراكية والأحزاب من أن تنظم نفسها من أجل تحقيق النصر. هذه القيمة هى مجرد أداة لها خصوصية محددة تاريخياً. فالدولة الديموقراطية هى الشكل المفضل ليس من أجل تحقيق الحياة الطيبة، ولكن لاحتواء صراع الطبقات: والغرض من هذا الصراع هو النصر، حيث ينهى هذا النصر طبيعة الديموقراطية كأداة. إذ لا توجد قيمة ذاتية للديموقراطية، ولا يوجد سبب للاعتقاد بأن السياسة، بالنسبة لمخلوقات مثلنا، لها جاذبية دائمة. فحينما ننهمك جميعا فى نشاط منتج، فإن

الانقسام الاجتماعي والصراعات المتولدة عنه سوف تختفي، وحينئذ سوف «تنذوي» الدولة وتختفي، كما يشير ذلك التعبير الذي كان مشهوراً يوماً ما.

في الحقيقة، إذا قُدّر لهذه الرؤية أن تتحقق، فإن السياسة هي التي ستنذوي وتختفي. وسوف يظل من الضروري تواجد نوع ما من الهيئة الإدارية لتقوم بالتنسيق الاقتصادي، وكان كبرياء ماركس وغروره بنفسه هو وحده الذي جعله يرفض تسمية هذه الهيئة الإدارية بالدولة. فقد كتب ماركس في كتابه الأيديولوچية الألمانية قائلاً: «إن المجتمع يقوم بتنظيم الإنتاج العام، مما يجعل من الممكن بالنسبة لي أن أقوم بعمل شيء معين اليوم ثم أعمل شيء آخر مختلف غداً . . . . تماماً كما يدور بخلدي.» ونظراً لأن هذا التنظيم لا يتصف بالسياسة، فإن الأفراد المنتجين يتحررون من أعباء المواطنة. حيث يصرفون عنايتهم إلى الأشياء التي يصنعونها، وإلى العلاقات التعاونية التي يقيمونها، بدلاً من الاهتمام بالسياسة. أما كيف يستطيع المرء أن يعمل مع أناس آخرين وفي نفس الوقت يستطيع أن يفعل ما يرضيه هو فما زال غير واضح لي، وربما ما زال غامض أيضاً بالنسبة لمعظم قُراء ماركس. وتشير النصوص التي يكتبها ماركس إلى إيمان غير عادي بطهارة وصلاح هؤلاء المنظمين. وأظن أنه لا يوجد أحد اليوم لديه مثل هذا الإيمان، ولكن وجود شيء مثله يساعد على تفسير ميل بعض اليساريين إلى رؤية الدولة المتحررة الديموقراطية كمعوق يجب «سحقه»، إذا استخدمنا أسوأ تعبير في قائمة المصطلحات الحديثة.

إن جدية رفض الماركسيين للسياسة تظهر واضحة في بغض ماركس الشخصي للحياة النقابية. أما ما اقترحه النقابيون فقد كان خليط رائع للإجابتين الأولى والثانية على السؤال عن الحياة الطيبة: فبالنسبة لهم، فإن البيئة المفضلة لإقامة الحياة الطيبة هي المصنع الذي يتحكم فيه العامل، حيث يكون فيه الرجال والنساء مواطنين ومنتجين، في نفس الوقت، وحيث يصنعون القرارات ويصنعون الأشياء أيضاً. ويبدو أن ماركس اعتبر وجود هذه التوليفة مستحيلاً، وأن المصانع لا يمكن أن تكون ديموقراطية ومنتجة معاً. وهذه هي نفسها النقطة الجوهرية في مقالة إنجلز Engles القصيرة عن السلطة، والتي سوف استخدمها للتعبير عن وجهة نظر ماركس أيضاً. بصفة عامة، استدعى الحكم الذاتي داخل

الوظيفة إثارة التساؤل عن شرعية « التقنين الاجتماعى» أو تخطيط الدولة، الذى اعتقد ماركس، أنه وحده يمكن أن يُمكن الأفراد العاملين من وهب أنفسهم لعملهم، بدون أن يصرفهم أى شيء عن ذلك.

ولكن هذه الرؤية للاقتصاد التعاوني موضوعة فى نطاق خلفية عجيبة. تتمثل فى دولة غير سياسية، وتقنين بدون صراعات، «وإدارية الأشياء». وفى كل تجربة حقيقية للسياسة الاشتراكية، فإن الدولة تتحرك بسرعة نحو احتلال صفوف المقدمة، وأصبح معظم الاشتراكيون، فى الغرب على الأقل، مندفعين نحو صنع خليط خاص بهم للإجابتين الأولى والثانية. فهم يسمون أنفسهم الديموقراطيون الاشتراكيون، ويركزون على الدولة إلى جانب الاقتصاد (بل يعطون الدولة اهتماما أكبر، مضاعفين بذلك البيئة المفضلة للحياة الطيبة. ونظراً لأننى أعتقد أن شيئين أفضل من شيء واحد، فإننى أعتبر هذا تقدما. ولكن قبل أن أحاول طرح ما يمكن أن يكون عليه أى تقدم أبعد، فإننى فى حاجة إلى وصف إجابتين أيديولوچيتين إضافيتين للسؤال حول الحياة الطيبة، إحداهما تدور حول الرأسمالية، والأخرى تتناول القومية Nationalism وذلك نظراً لأنه لا يوجد سبب للظن بأن اليساريين وحدهم هم الذين يحبون التفرد.

التعريف الرأسمالى

تقضى الإجابة الثالثة بأن البيئة الأفضل للحياه الطيبة هى السوق، حيث يستطيع فيه الأفراد رجالاً ونساءاً، الاختيار من بين العديد من الخيارات المتعددة، كمستهلكين وليس كمنتجين. إذ من الأفضل أن يواجه الفرد المستقل كل الإمكانات الممكنة له ولها، ولا شك أن ذلك أفضل شيء يمكن أن يكون عليه الحال. وحتى يعيش المرء حياة طيبة فإن ذلك لا يعنى أن يقوم باتخاذ قرارات سياسية أو أن يصنع أشياء جميلة؛ ولكن الحياة الطيبة تعنى القيام باختيارات شخصية. وليس المقصود هنا اختيارات محددة بذاتها، لأنه لا يوجد اختيار واحد هو الأفضل على الإطلاق: ولكن عملية الاختيار فى حد ذاتها هى التى تؤدى

إلى الاستقلال. كما أن السوق الذى تتم من خلاله هذه الاختيارات، مثل الاقتصاد الاشتراكى، ينتشر إلى حد بعيد بمصاحبة السياسة وهو يتطلب حكومة صغيرة جداً على أقصى تقدير، ولا يحتاج إلى «تقنين اجتماعى»، ولكنه يحتاج إلى البوليس فقط.

ومن وجهة نظر ماركس، فإن الإنتاج حر أيضاً، تتوفر له حرية الإبداع والابتكار، حتى لو لم يكن الأمر كذلك فعلاً. ويحتل المنظمون المبتكرون الراغبون فى تحمل المخاطرة، أهمية أكبر من المنتجين ـ فهم أبطال الاستقلال الفردى، ويستغلون الفرص جيداً ـ ويتنافسون على توفير كل ما قد يحتاجه المستهلكون الآخرون، أو كل ما يتم إغراء المستهلكين به. فنشاط الأعمال المبتكر يسعى وراء تفضيلات المستهلك. وبالرغم من الإثارة التى تكتنف سعى هذا النشاط التنظيمى، إلا أنه فى أغلب الأحوال يعتبر أداة: لأن هدف كل المنظمين المروجين الذين يتحملون مخاطر تقديم أفكار جديدة للسوق (وكذلك كل المنتجين) هو زيادة قوتهم فى السوق، وتعظيم أعداد الاختيارات المتاحة لهم. وعندما يتنافسون فيما بينهم، فإنهم يعظمون من عدد الاختيارات المتاحة للآخرين أيضاً، ويملأون بذلك الأسواق بأشياء يرغبها ويشتهيها الناس. فالأفضلية هنا للسوق (أكثر من المجتمع السياسى ومن الاقتصاد التعاونى) بسبب امتلائه. والحرية، من وجهة النظر الرأسمالية، هى نتيجة تلقائية للكثرة والوفرة. فنحن لا نستطيع الاختيار إلا عندما تكون هناك خيارات وبدائل عديدة.

ومن الحقيقى أيضاً، للأسف، أننا نستطيع حقا الاختيار الفعلى (وليس النظرى أو التخيلى) وذلك عندما نمتلك الموارد لننفقها على هذه الخيارات. ولكن الناس يأتون إلى السوق ومواردهم غير متساوية على الإطلاق بل تتباين تبايناً كبيراً ـ بل إن بعضهم لا تتوفر لديه أيه موارد على الإطلاق. ولا يستطيع كل شخص أن يتنافس بنجاح فى إنتاج البضائع، ولذلك لا تتوفر لكل فرد إمكانية الحصول على البضائع. وهنا يتضح أن الاستقلال قيمة تحمل فى طياتها مخاطرة عالية، وهو ما لا يدركه كثير من الرجال والنساء إلا بمساعدة من أصدقائهم. والسوق، على أية حال، ليس مجالاً جيداً لتبادل المساعدة، لأننى لا أستطيع مساعدة شخص آخر بدون الإقلال من الاختيارات المتاحة لى (على

الأقل، فى الأجل القصير). كما لا يوجد لدىّ أى سبب، كفرد مستقل، يدفعنى لقبول أى إقلال من أى نوع من أجل شخص آخر. ولا يعنى رأيى هنا أن الاستقلال فى نظام السوق لا يشكل أى دعم أو تأييد للتضامن الاجتماعى. وبالرغم من النجاحات التى حققها الإنتاج الرأسمالى، إلا أن الحياة الطيبة باختيارات المستهلك ليست متاحة عالمياً للجميع. إذ يوجد عدد كبير من الناس يخرجون من اقتصاد السوق أو يعيشون معتمدين على هوامشه.

ولهذا السبب، فإن الرأسمالية، مثل الاشتراكية، تعتمد على تحرك الدولة إلى حد بعيد - ليس فقط لكى تمنع السرقة وتفرض العهود، ولكن أيضاً لتقنن الاقتصاد وتنظمه، ولكى تضمن الحد الأدنى من رفاهية المشاركين فيها. ولكن هؤلاء المشاركون، الذين يصلون إلى درجة أن يصبحوا مروجون لنظام السوق لا يمارسون نشاطاً فاعلاً فى الدولة: فالرأسمالية فى شكلها المثالى، مثلها مثل الاشتراكية مرة أخرى، لا تشكل أى بديل عن المواطنة. إلى جانب أن أبطالها وقادتها يفسرون المواطنة من وجهة نظر اقتصادية، حتى أن المواطنين يتحولون طبقاً لهذا التصور إلى مستهلكين مستقلين، يتطلعون إلى وجود حزب أو برنامج يستطيع أن يعدهم بطريقة مغرية بدعم موقعهم فى السوق وتقويته. فهم يحتاجون للدولة ولكن لا توجد علاقة معنوية تربطهم بها، كما أنهم يحكمون الموظفين الرسميين فيها فقط كما يحكم المستهلكون منتجوا البضائع عن طريق شراء أو عدم شراء ما يصنعوه.

ونظراً لأن السوق ليس له حدود سياسية، فإن منظموا الأعمال الرأسماليين يخترقون أيضاً السيطرة الرسمية. فهم يحتاجون للدولة ولكنهم لا يحملون أى ولاء لها، وذلك لأن دافع تحقيق الربح يؤدى بهم إلى الدخول فى حالة صراع مع القوانين الديموقراطية. ونتيجة لذلك يبيع تجار السلاح أحدث التكنولوچيا العسكرية إلى القوى الأجنبية، وينقل المنتجون مصانعهم إلى الخارج حتى يهربوا من تطبيق تعليمات الأمن الصناعى، أو يتهربوا من قوانين الحد الأدنى للأجور. وتقع كيانات المنظمات المتعددة الجنسية خارج أى مجتمع سياسى ولا تنتمى إليه (بل وتقف ضده إلى حد ما). حيث تعرف هذه المنظمات بأسمائها التجارية التى تثير عند سماعها تفضيلات المستهلك، ولا تحرك أى مشاعر بالتعاطف والتضامن (بعكس الحال بالنسبة لأسماء الأسرة أو الوطن).

رد قومى

يمكن تفسير الإجابة الرابعة على التساؤل عن الحياة الطيبة كرد على فساد أخلاقيات السوق وعدم الولاء الذى يتصف به نظام السوق، وذلك بالرغم من أن هذه الإجابة لها مصادر أخرى أيضاً، من الناحية التاريخية. وطبقاً لهذه الإجابة الرابعة، فإن الأمة هى البيئة المفضلة للحياة الطيبة، التى من خلالها نصبح أعضاء نتسم بالولاء، ويرتبط الواحد منا بالآخر بروابط الدم والتاريخ. وحيث يكون العضو، الآمن فى عضويته فى مجتمع الأمة، جزء من كيان عضوى متكامل فعلاً - وهو على أكثر تقدير أفضل شيء يمكن أن يكون. وحتى يعيش المرء حياة طيبة، فإن ذلك يعنى أن يشترك مع رجال ونساء آخرين فى الحفاظ على التراث القومى، وقطف ثماره، ونقله للأجيال التالية. ويتم ذلك، طبقاً لوجهة نظر القوميين، بدون مرجعية للمكونات الخاصة لهذا التراث، طالما أنه خاص بالفرد، نتيجة الميلاد، وليس نتيجة الاختيار. وبالطبع، سوف يجد كل وطنى قيمه فى تراثه الخاص به، ولكن القيمة الأعلى ليست فى العثور على، ولكن فى الرغبة فى: تحقيق الفرد لذاته عن طريق التوحد مع ناس ومع تاريخ.

كانت القومية فى أغلب الأحيان أيديولوچية يسارية، تنتمى تاريخيا للديموقراطية بل وتنتمى أيضاً إلى الاشتراكية. ولكنها توصف غالباً على أنها أيديولوچية اليمين، نظراً لأن فهمها للعضوية فى المجتمع يكتفى بمجرد الانتساب إليه، ولا يتطلب أية اختيارات سياسية، ولا ممارسة أى نشاط آخر غير الإقرار الدورى بهذه العضوية. ولكن عندما تجد الأمم نفسها محكومة بأجانب، فإن الإقرار الدورى بالولاء ليس كافياً. حيث تتطلب الوطنية فى هذه الحالة ولاءاً يتسم بالمزيد من البطولة: يتضمن التضحية بالنفس للنضال فى سبيل التحرر القومى. وتعتبر مقدرة الأمة على استخراج هذه التضحيات من أعضائها إثبات لأهمية هذه الإجابة الرابعة. حيث يسعى الأفراد الأعضاء فى مجتمع الأمة إلى تحقيق الحياة الطيبة عن طريق السعى لتحقيق الحكم الذاتى ليس من أجل أنفسهم ولكن من أجل شعوبهم. ومن الناحية المثالية، يستطيع هذا التوجه النجاة والبقاء بعد انتهاء النضال

من أجل التحرير، ويستطيع أن يصبح أساساً للتضامن الاجتماعى والمساعدة المتبادلة بين الناس وربما، يستطيع تحقيق هذه الناحية المثالية، إلى حد ما: فقد حققت دولة الرفاهية أكبر نجاحاتها فى البلاد التى تتمتع بوجود عرقيات متجانسة. ومن الحقيقى أيضاً، على أية حال، أنه بمجرد تأمين عملية التحرر التى حدثت، فإن الرجال والنساء الوطنيين يقنعون جميعاً بالمشاركة فى المجتمع عن طريق الإنابة وليس بصورة فعلية. ومن وجهة نظر القوميين، ليس هناك ما يعيب المشاركة عن طريق الإنابة، طالما أن الحياة الطيبة هى أمر يتعلق بالهوية وليس بالنشاط ـ والمقصود الإيمان، وليس العمل، إذا صح القول، برغم أن كل مصطلح منهما يفهم فى إطار علمانى.

وفى العالم الحديث، تسعى الأمم عامة إلى تحقيق حالة الدولة، نظراً لأن استقلالهم سوف يكون دائماً فى حالة خطر إذا ما افتقدوا قوة حاكمة. ولكنهم لا يسعون إلى إقامة دولة من أى نوع. كما أنهم لا يسعون إلى تحقيق أى أوضاع اقتصادية من أى نوع. وعلى العكس من المؤمنين المتدينين الذين يعتبرون أقارب مقربين من القوميين، (وغالباً) ما يكونوا منافسين حادين لهم، فإن هؤلاء القوميين لا يتقيدون بأى هيكل قانونى سلطوى، أو بأى مجموعة من النصوص المقدسة. وفيما عدا الحرية، وبعد تحقيقها، لا يجد القوميون أى برنامج لديهم، ولكن هناك فقط التزام غامض مبهم باستمرارية التاريخ، والحفاظ على «طريقة ما للحياة». ولعل حياتهم الخاصة، كما أظن، تتسم بالعاطفية الشديدة، ولكن بالنسبة إلى المجتمع والاقتصاد، فإن هذه العاطفية الشديدة تتسم بالخطورة. وفى أوقات الشدة وظهور المشاكل، يمكن أن تتحول هذه العاطفية بسرعة ضد دول أخرى، وبصفة خاصة ضد الآخرين داخل الدولة نفسها مثل: الأقليات، والأجانب، والغرباء. فالمواطنة الديموقراطية، وتضامن العمال، والمنظمة الحرة، واستقلال المستهلك ـ كلها تمثل أشكالاً أقل شمولية من القومية نفسها ولكنها ليست مقاومة دائما لقوى القومية. والسهولة التى يتحول بها المواطنون، والعمال، والمستهلكون إلى قوميين غيورين متحمسين تعتبر علامة على عدم ملاءمة الثلاث إجابات الأولى للتساؤل عن الحياة الطيبة. كما أن طبيعة الحماس القومى تشير بدورها إلى عدم ملاءمة الإجابة الرابعة.

البحث عن توليفة ملائمة
هل يمكننا التأليف بين الإجابات الأربع

تعتبر كل هذه الإجابات الأربع إجابات عنيدة لأن كل واحدة منها تتميز بالتفرد. وتفتقد هذه الإجابات إعطاء الاعتبار اللازم لتعقد المجتمع الإنسانى، كما تهمل الصراعات الناشئة عن الالتزام والولاء داخل هذا المجتمع المعقد. ولذلك فأنا لست مرتاحا للفكرة القائلة بأنه ربما تكون هناك إجابة خامسة، المقصود بها الأحدث إجابة (والتى تستند على موضوعات ثانوية للفكر الاجتماعى فى القرنين التاسع عشر والعشرين)، حيث تقضى هذه الفكرة بأن الحياة الطيبة يمكن أن نعيشها من خلال المجتمع المدنى فقط، الذى يعتبر ساحة للاختلاف والانقسام والنضال، ولكنه أيضا ساحة للتضامنات الأصلية والملموسة واقعياً، ويمكننا من خلاله أن نحقق وصية فورستر E.M. Forster "بالتواصل معا" لنصبح رجالاً ونساءاً اجتماعيين ومتواصلين معاً. وهذا، بالطبع، هو أفضل شىء نصبو إليه. فالصورة هنا لقوم مترابطين بكامل حريتهم ويتواصلون مع بعضهم البعض، ويقومون بإنشاء وإعادة تشكيل جماعات من كل شكل ولون، ليس من أجل أى تكوين خاص - سواء كان العائلة، أو القبيلة، أو الأمة، أو الدين، أو المجتمع، أو التآخى بين الرجال أو النساء، أو جماعات ذات اهتمامات خاصة، أو من أجل أى حركة أيديولوچية بذاتها - ولكن يتم تكوين هذه الجماعات من أجل الحياة الاجتماعية نفسها. ذلك لأننا بطبيعتنا اجتماعيون، قبل أن نكون كائنات سياسية أو اقتصادية.

ولكننى أفضل القول بأن الجدلية التى تطرح المجتمع المدنى كإجابة تعتبر تصحيح للأربع أيديولوچيات عن الحياة الطيبة - لأنها تستبعد منها أحياناً ما يُفرق بين هذه الأيديولوچيات، وأحياناً أخرى تسعى لتحقيق التكامل بينها - وذلك بدلاً من اعتبارها موقفاً خامساً يقف متنافساً جنباً إلى جنب مع هذه الأربع إجابات. برغم أن هذا الطرح الخامس يتحدى تفرد كل إجابة من الإجابات الأربع، إلا أنه لا يستند إلى تفرد خاص به وحده. إذ يصف تعبير كائنات اجتماعية الرجال والنساء الذين هم مواطنون، ومنتجون،

ومستهلكون، وأعضاء فى مجتمع الأمة، والكثير الآخر إلى جانب ذلك - ولا تأتى صفة من هذه الصفات بالطبيعة أو لأنها أحسن ما يمكن أن يكون عليه الأمر. فالحياة المترابطة التى يتميز بها المجتمع المدنى هى الأرض الحقيقية التى توجد عليها كل صور الحياة الطيبة، وفوقها يتم اختيار هذه الصور . . . ليثبت لنا فى النهاية أن هذه الحياة جزئية، غير متكاملة، وغير مرضية. ولا يمكن أن يكون مجرد الحياة على ظهر هذه الأرض طيب فى حد ذاته؛ ذلك لأنه لا يوجد أى مكان آخر يمكن أن نعيش فيه. أما ما هو حقيقى فعلاً فهو أن نوعية نشاطنا السياسى والاقتصادى، وطبيعة ثقافاتنا القومية ترتبط ارتباطا وثيقا بقوة وحيوية ترابطنا معا.

المجتمع المدنى، من الناحية المثالية، يعتبر إطاراً عاماً يحوى أطر أخرى متعددة: يحتويها كلها، ولا يفضل واحد على الآخر. وتعتبر هذه الجدلية الخامسة صورة أكثر تحرراً من الإجابات الأربع السابقة، حيث تقبلهم جميعاً ولا ترفض إجابة منهم، وتصر على أن كل إجابة تترك مكاناً يتسع للإجابات الأخرى عن الحياة الطيبة، ولذلك فإن هذه الجدلية الخامسة لا تقبل فى النهاية إجابة واحدة فقط من الإجابات السابقة. والتحرر يقصد به هنا مقاومة الأيديولوچية، وهو موقف جذّاب فى العالم المعاصر. وسوف أؤكد على هذه الجاذبية فى أثناء محاولتى لشرح كيف يستطيع المجتمع المدنى أن يحتوى فعلاً على الإجابات الأربع وأن يرفضهم جميعا فى نفس الوقت. وفيما بعد، على أية حال، يجب علىّ تفنيد هذا الموقف أيضاً، برغم روعته والرحمة التى يتصف بها، نظراً لأنه بدوره له مشاكله الخاصة به.

دعونا نبدأ بالمجتمع السياسى والاقتصاد التعاونى، لنبحثهما معاً. فهذان التصوران اليساريان للحياة الطيبة يعمدان إلى التقليل من شأن كل المؤسسات فيما عدا الديموقراطيات والطبقة العاملة. وقد يتصور أبطال وقادة هذين التصورين اليساريين وجود الصراعات بين المجتمعات السياسية وبعضها، وبين الطبقات وبعضها، إلا أنهم لا يتصورون وجود مثل هذه الصراعات داخل المجتمع السياسى الواحد، أو داخل الطبقة الواحدة نفسها، وهم يهدفون إلى إبادة أو تخطى الخصوصية وكل أوجه انقساماتها. وعلى

النقيض من ذلك، يحمل منظرين المجتمع المدنى، نظرة أكثر واقعية للمجتمعات والاقتصاديات المختلفة. وهم أكثر قبولاً للصراع - بمعنى أنهم أكثر تفهماً للمعارضة السياسية والمنافسة الاقتصادية. وبالنسبة لهم، تخدم الحرية المؤسسية عملية تقنين مجموعة علاقات السوق، برغم أنها ليست بالضرورة مجموعة علاقات رأسمالية. والسوق، عندما يكون واقعاً تحت براثن شبكة من المؤسسات، وعندما تكون أشكال الملكية جماعية، فإنه بلا شك يعتبر الهيكل الاقتصادى الأكثر اتساقاً مع جدلية المجتمع المدنى والأكثر توافقاً معها. نفس هذه الأطروحة تخدم أيضاً عملية إضفاء الشرعية على شكل دولة تتصف بالتحرر والتعددية أكثر من الجمهورية (لأنها لا تعتمد على صلاح مواطنيها بصورة متطرفة). إن وجود دولة من هذا النوع هو، بالتأكيد، ضرورى إذا أريد للمؤسسات أن تنتعش وتزدهر.

وبمجرد اندماج كل من المواطنة ونظام الإنتاج فى المجتمع المدنى، فلا يمكن لأيهما أبداً أن تكون له اليد العليا أو السيطرة على هذا المجتمع واحتوائه. إذ سوف يكون لكل نظام منهما ناخبيه ومؤيديه، ولكن هؤلاء الناس لن يكونوا نماذج نقتدى بها جميعاً - أو، سوف يكون هذان النظامان نماذج فرعية فقط، لبعض الناس فى أوقات معينة من حياتهم، ولن تكون نماذج صالحة لأناس آخرين، ولا فى أوقات أخرى. هذه الرؤية التعددية ربما تأتى، جزئياً، من رومانسية العمل المفقودة، وتأتى من تجربتنا مع التكنولوچيات الجديدة المنتجة، وتأتى من نمو الاقتصاد الخدمى. اذ تتفق الخدمة بسهولة أكثر برؤية البشر على أنهم حيوانات اجتماعية وليسوا صناعاً منتجين. إذ ما الذى يصنعه أو ينتجه كل من عامل المستشفى، أو المدرس، أو مستشار الزواج، أو أخصائى الخدمة الاجتماعية، أو فنى إصلاح التليفزيون، أو العامل فى الحكومة؟ إن الاقتصاد المعاصر لا يوفر فرص الخلق والابتكار للعديد من الناس كما كان ماركس يظن. ولا يوجد لدى ماركس (أو أى مفكر اشتراكى من ذوى الفكر المركزى التقليدى) أى شىء يمكن قوله عن هؤلاء الرجال والنساء الذين يقوم نشاطهم الاقتصادى كلية على تقديم مساعدة للآخرين. إن الرفيق المُعين، مثله مثل الزوجة ربة البيت، لم يتم إدراجه أبداً ضمن طبقة العمال.

وعلى نفس المنوال، فإن السياسة فى الدولة الديموقراطية المعاصرة لا تقدم للعديد من الناس فرصة للحكم الذاتى كما طرح روسو Rousseau. فالمواطنة، وحدها فى حد ذاتها، هى اليوم عبارة عن دور سلبى: فالمواطنون أصبحوا متفرجين يقومون بالتصويت. وفى الأوقات التى تقع بين الانتخابات، يتم خدمتهم، بصورة جيدة أو سيئة، بواسطة رجال الخدمة المدنية. هم ليسوا مثل أبطال أسطورة الجمهوريين على الإطلاق، والمقصود بهم مواطنى أثينا القديمة المجتمعين فى مجلس ليقرروا غزو صقلية (كما ظهر غباء هذا القرار فيما بعد). ولكن فى الشبكات المؤسسية للمجتمع المدنى - فى الاتحادات، والأحزاب، والحركات، وجماعات الاهتمام المشترك، وخلافه - فإن نفس هؤلاء الناس يتخذون قرارت أصغر ويقومون بتشكيل المحددات البعيدة الخاصة بالدولة والاقتصاد والتأثير عليها بدرجة ما. ومن خلال مجتمع مدنى منظم بصورة أكثر كثافة، فقد يستطيع الناس التأثير بصورة أكبر على الدولة والاقتصاد.

هؤلاء الرجال والنساء المشغولون اجتماعياً - ومنهم العاملين فى الاتحاد لبعض الوقت، والناشطين فى الحركات الاجتماعية، وأعضاء الحزب المنتظمين، والداعين لحماية المستهلك، والمتطوعين للخدمة الاجتماعية، وأعضاء الكنيسة، وأرباب الأسر - ينظر إليهم عامة على أنهم خارج جمهور المواطنين. نظراً لأنهم غارقون فى خصوصيتهم، كما أنهم يتصفون بالبر أحياناً، وأحياناً أخرى لا. ويسعى معظمهم، إلى تحقيق إنجازات تشبعهم جزئياً، ولم يعودوا يتطلعون إلى إنجاز واحد مشبع يتمسكون به. وعلى أرض الواقع (ما لم تغتصب الدولة هذه الأرض)، فإن المواطنة تتشعب إلى تعددية ضخمة فى أدوار اتخاذ القرارات (مؤدية إلى الانقسام أحياناً، وعلى نفس المنوال، فإن الإنتاج يتشعب أيضاً إلى أعداد ضخمة من الأنشطة المفيدة اجتماعياً (ولكن متنافسة أحياناً). فمن الخطأ إذن وضع كل من السياسة والعمل على طرفى النقيض كل منهما فى وجهة متعارضة مع الأخرى. ولا يوجد إنجاز أو إشباع مثالى، ولا توجد طاقة إنسانية واحدة أساسية عن غيرها. ونحن نحتاج إلى مجالات متعددة حتى نستطيع أن نعيش أشكالاً مختلفة وأنواعاً عديدة من الحياة الطيبة.

كل هذا، على أية حال، لا يعنى القول أننا نحتاج إلى قبول النسخة الرأسمالية التى تتسم بالمنافسة والانقسام. والنظريون الذين يعتبرون أن السوق هو البيئة المفضلة لإفراز الحياة الطيبة يهدفون إلى جعله البيئة الحقيقية لأكبر عدد ممكن من مجالات الحياة. وتتخذ انفرادية تفكيرهم شكل سيادة السوق وسيطرته؛ والتصدى للدولة الديموقراطية، داعين إلى الخصخصة، وحرية السوق والأطراف المتعاملة فيه. والنموذج المثالى بالنسبة لهم هو مجتمع يوفر فيه المنظمون المبدعون المنتجون كل البضائع والخدمات للمستهلكين. أما إذا فشل بعض المنظمون المنتجون ووجد المستهلكين أنفسهم بدون أى مساعدة فى السوق- فهذا هو ثمن استقلال الفرد. ومن الواضح، أنه ثمن ندفعه فعلاً: إذ يؤدى السوق، فى جميع المجتمعات الرأسمالية إلى عدم المساواة. وكلما زاد نجاح سيطرة السوق وسيادته، كلما كانت عدم المساواة أعظم. ولكن حتى يمكن للسوق أن يندمج جيداً داخل المجتمع المدنى، وحتى يتم تحجيمه سياسياً، وحتى يكون مفتوحاً للمبادرات الجماعية كما هو مفتوح للمبادرات الخاصة، فإنه يجب وضع حدود على عدم المساواة التى يتسبب فيها. أما طبيعة هذه الحدود فسوف تعتمد على قوة وكثافة شبكات العمل المؤسسى (بما فى ذلك المجتمع السياسى الآن).

إن المشكلة فى عدم المساواة ليست فقط أن بعض الأفراد أكثر قدرة، والبعض الآخر أقل قدرة على تفعيل اختياراتهم الاستهلاكية. كما أن المشكلة ليست هى أن بعض الأفراد فقط يعيشون فى شقق رائعة، ويقودون سيارات أكثر جودة فى الصنع، أو أنهم يقضون أجازاتهم فى أماكن فاخرة. فهذه كلها عوائد عادلة ومفهومة للنجاح فى السوق. ولكن المشكلة هى أن عدم المساواة تترجم بصفة عامة إلى سيطرة الحرمان بصورة متطرفة. ولكن تعبير "تترجم" هنا يصف عملية اجتماعية وسيطة، يحتضنها هيكل هذه الوسائط. إن الأفراد الذين يسيطر عليهم الحرمان غالبا ما يكونوا فقراء غير منظمين، فى حين أن الناس الفقراء الذين ينتمون إلى أسر قوية، وكنائس، واتحادات، وأحزاب سياسية، وتحالفات عرقية، غالباً لا يمكن للحرمان أن يسيطر عليهم لفترة طويلة. ولا يضطر هؤلاء الناس إلى الوقوف وحدهم حتى فى السوق. تفترض الإجابة الرأسمالية أن الحياة الطيبة التى تصنعها مبادرات المنظمون المنتجون جنباً إلى جنب مع اختيار المستهلك هى حياة أهم من يعيشها

هم الأفراد. ولكن المجتمع المدنى يتضمن أو يمكن أن يتضمن مجموعة متنوعة من وكلاء السوق: مثل الأعمال العائلية، والشركات العامة أو المحلية، وتعاونيات المستهلك، والمنظمات غير الهادفة للربح بجميع أنواعها. حيث تعمل هذه المنظمات جميعاً فى السوق بالرغم من أنها نشأت خارجه. وتماماً كما امتدت تجربة الديموقراطية ودعمتها جماعات فى الدولة ولكن ليست تابعة لها، فإن اختيار المستهلك يتوسع وتدعمه جماعات فى السوق ولكن ليست تابعة له.

ومن الضرورى فقط أن نضيف هنا أن منظمات السوق هى من ضمن الجماعات الموجودة فى الدولة ولكنها ليست تابعة لها، تماماً كما أن منظمات الدولة نفسها تعتبره من ضمن الجماعات الموجودة فى السوق، ولكنها ليست تابعة له. أى أن كل الأشكال الاجتماعية نسبية طبقاً لطرح جدلية المجتمع المدنى - بل وفى أرض الواقع أيضاً. وهذا يعنى أيضاً أن كل الأشكال الاجتماعية تدخل فى سباق فيما بينها؛ وفضلاً عن ذلك، لا يمكن الفوز فى المسابقات عن طريق استثارة أو استحضار شكل دون الآخر من أشكال البيئة المفضلة للحياة الطيبة - كما لو كان يكفى أن نقول أن منظمات السوق، نظراً لكفاءتها حتى الآن، ليس من الضرورى أن تكون ديموقراطية، أو أن مؤسسات الدولة، نظراً لأنها محكومة ديموقراطياً حتى الآن، ليس من الضرورى أن تعمل فى نطاق قيود السوق. أما التوصيف الدقيق لحياتنا المؤسسية فهى أنها شىء يجب أن نتجادل حوله، ومن خلال مجرى هذه المناقشات نقرر أيضاً ما هى أشكال الديموقراطية، وطبيعة العمل، ومدى تأثير السوق على عدم المساواة، وأمور أخرى كثيرة.

تتحدد نوعية القومية الوطنية فى إطار المجتمع المدنى أيضاً، حيث تتعايش المجموعات القومية وتندمج معاً فى العائلات وفى المجتمعات الدينية (وهما شكلان اجتماعيان تهملهما إلى حد بعيد الإجابات المعاصرة للتساؤل حول الحياة الطيبة) وحيث يتم التعبير عن القومية فى المدارس والحركات الاجتماعية، ومنظمات تبادل المساعدات، والجمعيات الثقافية والتاريخية. وبسبب هذه الجماعات التى تنخرط مع جماعات أخرى، تماثلها فى النوع ولكن تختلف فى أهدافها، يحمل المجتمع المدنى فى طياته الأمل فى تحقيق

القومية الأهلية . وفى الدول التى تسود فيها قومية واحدة ، فإن تعدد الجماعات يؤدى إلى تعدد السياسة والثقافة القومية ؛ وفى الدول التى تحتوى على أكثر من قومية ، فان كثافة شبكات العمل الاجتماعى تمنع الاستقطاب المتعصب .

ترجع أصول المجتمع المدنى ، كما نعرفه ، إلى النضال من أجل الحرية الدينية . وبرغم أن هذا النضال كان يتسم غالباً بالعنف ، إلا أنه ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية تحقيق السلام . كتب جون لوك John Locke عن التسامح قائلا : إن إيجاد الأمل فى إمكانية تحقيق السلام سوف يهدم الأسس التى تقوم عليها الشكوى والشغب على حساب الضمير . ويمكن للمرء أن يتخيل بسهولة الشغب والشكوى التى لا أساس لها ، ولكن لوك اعتقد أن التسامح قد يلقى بظلاله على حافة الصراع الدينى (وقد كان على حق فى ذلك إلى حد بعيد) . إذ يكون الناس أقل استعداداً لتحمل مخاطر الصراع بمجرد التقليل من الأشياء التى يجازفون بها . والمجتمع المدنى ببساطة هو ذلك المكان الذى يتم فيه التقليل من الأشياء التى يتم المجازفة بها ، وحيث ، على الأقل من حيث المبدأ ، يستخدم القهر فقط لحفظ السلام وحيث تكون المؤسسات كلها متساوية أمام القانون . وفى نظام السوق ، فإن هذه المساواة الرسمية غالبا ما تكون خاوية بدون جوهر ، ولكن فى عالم الهوية والإيمان ، فإن هذه المساواة تكون ملموسة وذات وجود حقيقى بصورة كافية . وبالرغم من أن الأمم لا تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على أعضاء جدد مثلما يحدث بين الأديان (أحياناً) ، فإن المناقشة من أجل منحهم حرية المجتمع المدنى المؤسسية متشابهة . إذ عندما يتمتعون بحرية الاحتفال بالمناسبات التاريخية ، وتذكر أعمالهم الطيبة ، وتشكيل التعليم الذى يتلقاه أطفالهم (ولو جزئياً) ، فإنهم يكونون على أقل تقدير أقل إيذاءً للمجتمع مما لو كانوا غير أحرار فى ممارسة كل ذلك . وربما عبّر لوك عن رأيه هذا بمنتهى القوة عندما كتب قائلاً ، إن الظلم هو الشىء الوحيد الذى يمكن أن يدفع الناس إلى حالة من الهياج والتمرد ، غير أنه كان قد اقترب من الحقيقة عندما أوصى بتجربة التسامح الشديد .

ولكن إذا كان الظلم هو سبب الهياج والتمرد ، فما هو سبب الظلم؟ أظن أن هناك قصة مادية يمكن أن أحكيها هنا ، ولكننى أريد التأكيد على الدور الرئيسى الذى يلعبه

التفكير الأيديولوچى الواحد: بمعنى عدم تسامح (معظم) الأديان المنتشرة عالمياً، وانغلاق (معظم) الأمم ورفضها للآخر. إن التجربة الحقيقية للمجتمع المدنى، عندما يمكن الحصول عليها فعلاً، يبدو أنها تعمل وتقف ضد عدم التسامح ورفض الآخر. ويعتقد بعض الملاحظين، أن الخبرة فى المجتمع المدنى، عندما يمكن الحصول عليها، لا تسمح للتعصب للإيمان الدينى أو للهوية القومية أن يبقى طويلاً فى ظل شبكة مؤسسات المجتمع المدنى الحرة. ولكننا لا نعرف فى الحقيقة إلى أى مدى يعتمد الإيمان والهوية على القهر، ولا نعرف إذا كان الإيمان والهوية يمكن أن يثبتا وجودهما مرة أخرى فى ظل ظروف الحرية. وأنا أظن أن كلاهما يعتبر استجابة لحاجات إنسانية عميقة حتى أنهما سوف يبقيان ويتجاوزا أى شكل تنظيمى حالى يحتويهما. ويبدو أنه من المفيد، على أية حال، أن ننتظر لنرى ما سوف يحدث.

ما زالت هناك حاجة لقوة الدولة

ولكن ليس هناك مفر من القوة والقهر، إذ لا يوجد هناك أى احتمال لاختيار المجتمع المدنى وحده، كما يحدث فى الفوضويات القديمة. منذ عدة سنوات، كتب چورچ كونراد George Konrad المنشق المجرى فى كتابه ضد السياسة *Anti-Politics* يصف طريقة للتعايش جنباً إلى جنب مع الحكومة الشاملة المحتكرة لكل شىء، ولكن كان وصفه وارداً كما لو كان يدير ظهره إليها. فقد كان يحث زملاءه المنشقين على رفض نفس فكرة الاستحواز على السلطة أو المشاركة فيها، ويقوموا بتكريس طاقاتهم للمؤسسات الدينية، والثقافية، والاقتصادية، والمهنية. إذ يظهر المجتمع المدنى فى كتابه كبديل للدولة، التى يفترض فيها أنها غير قابلة للتغيير وعدائية بصورة لا يمكن علاجها. وعندما قرأت كتابه لأول مرة بدا لى أن وجهة نظره صحيحة. ولكن بعد انهيار النظم الشيوعية فى المجر وفى أماكن أخرى، وعندما أنظر إلى الوراء، فإننى أستطيع أن أرى بسهولة كيف أن فكرته هذه كانت وليدة وقتها ـ وكم كان هذا الوقت قصيراً للغاية! إذ لا تستطيع دولة البقاء لفترة طويلة إذا كانت منعزلة تماماً عن المجتمع المدنى، فهى لا تستطيع البقاء طويلاً بعد انهيار

ماكينة القهر، لأنها تنتهى، تقريباً، فى حالة اختفاء قوتها ومقدرتها على البطش. إن إنتاج وإعادة إنتاج الولاء، والمدنية، والكفاءة السياسية، والثقة فى السلطة لا يمكن أن تكون أبداً من شأن الدولة وحدها، ولا يمكن أن يكون مجهوداً تقوم به الدولة فقط - إن أحد معانى الحكومة المحتكرة الشاملة - هو أنها محكوم عليها بالفشل.

هذا الفشل، على أية حال، يحمل فى طياته تكاليف رهيبة، ولذلك يمكن للمرء أن يفهم جاذبية المعاداة المعاصرة للسياسة. وحتى عندما يستولى المنشقين فى قلب وشرق أوروبا على السلطة والقوة، فإنهم يظلون، ويجب أن يظلوا على حذر وفى حالة ترقب لاستخدامات هذه القوة. فقد خَلَّف المشروع الشمولى وراءه شعوراً دائماً مستمراً بوحشية البيروقراطى. وفيه تمثل الشكل النهائى لانفرادية العقل السياسى، وبالرغم من أن الأيديولوچية الديموقراطية ("والشيوعية"، بالنسبة لهذا الأمر) التى كانوا يوقرونها كانت زائفة، إلا أن تدخل أى شىء، حتى لو كان فى شكل ديموقراطية أكثر أصالة فإن مصيره هو الشك من قِبَل الذاكرة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعلم السياسيون فيما بعد الشمولية معاداة المؤسسة الحرة للسياسة التى كانت سائدة فيما مضى - حتى أن حرية السوق يتم الدفاع عنها فى الشرق وكأنها واحدة من المؤسسات الضرورية للمجتمع المدنى، أو بصورة أكثر قوة، وكأنها شكل اجتماعى سائد وشائع. وتلقى وجهة النظر الثانية هذه رواجاً من حيث هذا الخراب المدمر غير العادى الذى صنعه "التخطيط" الاقتصادى الشامل. ولكنها ترتكز على الفشل فى إدراك تعددية الحياة المؤسسية، تماماً مثل انفرادية العقل السياسى. أما وجهة النظر الأولى فإنها تؤدى غالباً إلى خطأ أصيل ومثير للاهتمام يرتكبه المتحررون: وهو افتراض أن التعددية مكتفية بنفسها وأنها قادرة على الاستمرار تلقائياً معتمدة على مقوماتها الذاتية.

ومن المؤكد، أن تجربة هؤلاء المنشقين تتلخص فى: أن الدولة لم تستطع أن تحطم اتحاداتهم، وكنائسهم، وجامعاتهم الحرة، والأسواق غير القانونية، ومنشوراتهم السرية، فإننى أريد أن أحذر من الميل إلى معاداة السياسة الذى يصاحب عادة الاحتفاء بالمجتمع المدنى. وتتضمن شبكة المؤسسات الهيئات الممثلة لقوة الدولة، ولكنها لا يمكن أن تُغنى

عنها، تماماً كما لا يمكن لكل من التعاونية الاشتراكية والمنافسة الرأسمالية أن تستغنيا عن الدولة. وهذا هو السبب الذى أدى بالكثير من المنشقين إلى شغل مناصب الوزراء الآن. والحقيقة المؤكدة هى أن الحركات الاجتماعية الجديدة فى الشرق والغرب - التى تُعنى بالبيئة، وحرية المرأة، وحقوق المهاجرين والأقليات القومية، والأمان فى أماكن العمل وفى المنتجات، . . . . . إلخ لا تهدف إلى الوصول إلى السلطة، كما كانت تهدف من قبل الحركات الديموقراطية وحركات العمال. وهذا يمثل تغييراً مهماً، فى معقولية التفكير وفى الأيديولوچية أيضا، كما يعكس ظهور تقييم جديد بإعطاء أهمية للأجزاء أكبر من أهمية الكيانات الكلية، ويعكس رغبة جديدة فى قبول شىء أقل من النصر الشامل. ولكن لا يمكن أن يكون هناك انتصار على الإطلاق لا يتضمن بعض التحكم فى، أو استخدام، أدوات الدولة. إن انهيار الشمولية المركزية فيه تمكين لأعضاء المجتمع المدنى، لأنه بمنتهى الدقة يؤدى إلى إتاحة استخدام الدولة.

هنا، إذن، يظهر التناقض فى جدلية المجتمع المدنى. فالمواطنة تعتبر واحدا من الأدوار العديدة التى يقوم بها أعضاء المجتمع، ولكن الدولة نفسها مختلفة عن كل المؤسسات الأخرى ولا تماثلها. فهى بمثابة الإطار الذى يحتوى على المجتمع المدنى من ناحية، ومن ناحية أخرى تحتل الدولة مكاناً داخل المجتمع المدنى نفسه. وهى التى تضع الحدود وشروطها، كما أنها تضع القواعد المنظمة لكل النشاط المؤسسى (بما فى ذلك النشاط السياسى). وهى تُلزم أعضاء المؤسسات بالتفكير فى الصالح العام، بعيداً عن تصورهم الخاص بهم عن مفهوم الحياة الطيبة. حتى فى النظام الشامل الذى سقط، مثل، الدولة الشيوعية البولندية، فقد كان للدولة تأثير كبير على اتحاد التضامن: فهى التى قررت أن التضامن هو اتحاد بولندى، وأنه يركز على الجدليات الاقتصادية وسياسة العمال داخل حدود بولندا. والدولة الديموقراطية، المستمرة جنباً إلى جنب مع المؤسسات الأخرى، لديها هى الأخرى الكثير لتقوله عن نوعية هذه المؤسسات ومدى حيويتها. وقد تخدم الدولة، أو قد لا تخدم، احتياجات شبكة هذه المؤسسات التى تقوم بعملها من خلال رجال ونساء هم أعضاء فى هذه المؤسسات ومواطنون فى نفس الوقت. وسوف أعطى بعض الأمثلة الواضحة فقط، مستمدة من التجربة الأمريكية.

فالعائلات التى يعمل فيها كل من الوالدين تحتاج مساعدة من الدولة فى شكل حضانات رعاية يومية يتم تمويلها من الدولة، كما تحتاج إلى مدارس عامة جيدة ومؤثرة. وتحتاج الأقليات القومية إلى مساعدة فى مجال تنظيم البرامج التعليمية الخاصة بهم واستمرارها. والشركات التى يمتلكها العاملون فيها، وتعاونيات المستهلكين تحتاج إلى قروض من الدولة، أو ضمانات بقروض، ويحتاج إلى نفس القروض أيضاً المروجون والمؤسسات الرأسمالية (ربما فى أغلب الأحيان). كما تعتمد الأعمال الخيرية، والمساعدات المتبادلة، والكنائس والجامعات الخاصة، على الإعفاءات الضريبية. وتحتاج الاتحادات العمالية إلى الاعتراف القانونى بها وإلى ضمانات للحماية من "ممارسات العمل غير العادلة". وتحتاج المؤسسات المهنية إلى دعم الدولة فى إجراءات الترخيص. وعلى الطرف الآخر من هذه المؤسسات جميعها، يحتاج الأفراد من الرجال والنساء إلى الحماية من قوة وتسلط موظفى الدولة، وأصحاب الأعمال، والخبراء، وزعماء الأحزاب، والمشرفين فى المصانع، والمديرين، والقساوسة، والآباء، والعملاء، كما أن الجماعات الصغيرة الضعيفة تحتاج إلى الحماية من الجماعات الكبيرة القوية. ذلك لأن المجتمع المدنى، إذا تُرك وشأنه فى تصريف أموره، سوف يولد علاقات متطرفة تعتمد على قوى غير متعادلة، لا يقدر على تحديها والتصدى لها إلا قوة الدولة.

والمجتمع المدنى يتحدى هو أيضاً الدولة ويتصدى لها، ويكتسب ذلك أهمية خاصة عندما تتوفر لدى مؤسساته موارد أو مؤيدون من الخارج مثل: الأديان العالمية، والحركات المؤيدة للقومية، وجامعات حماية البيئة الجديدة، والشركات المتعددة الجنسية. ونحن الآن، على الأغلب، لدينا شعور مختلف فيما يختص بهذه التحديات، وخاصة بعد أن أدركنا الأهمية الحقيقية، ولكن النسبية، للدولة. فالشركات المتعددة الجنسية، مثلاً، يجب وضع قيود على نشاطها، تماماً مثل الدولة التى لديها طموحات استعمارية، وربما يكون أفضل قيود يمكن فرضها تكمن فى الأمن الجماعى، ونقصد به التحالفات مع الدول الأخرى التى تعطى التقنين الاقتصادى بعض التأثير الدولى. وقد يظهر فى النهاية فائدة هذه الآلية بالنسبة لجماعات حماية البيئة الجديدة. ففى الحالة الأولى، تضغط الدولة على

الشركات المتعددة الجنسية، وفى الحالة الثانية تستجيب الدولة لضغط جماعات حماية البيئة. وفى كلتا الحالتين يتضح لنا، مرة أخرى، أن المجتمع المدنى يتطلب هيئة سياسية. وتعتبر الدولة هيئة لا يمكن الاستغناء عنها - حتى لو كانت شبكات مؤسسات المجتمع المدنى تقاوم، دائماً، هى الأخرى موجات التنظيم التى تشنها بيروقراطيات الدولة.

الدولة الديموقراطية هى الوحيدة القادرة على خلق مجتمع مدنى ديموقراطى؛ كما أن المجتمع المدنى الديموقراطى هو وحده القادر على الاحتفاظ بدولة ديموقراطية. والمدنية التى تجعل السياسات الديموقراطية ممكنة يمكن تعلمها من خلال شبكات مؤسسات المجتمع المدنى فقط، كما أن القدرات غير المتساوية والمنتشرة بصورة واسعة والتى تُبقى على استمرارية شبكات هذه المؤسسات المدنية يجب أن تحتضنها وترعاها دولة ديموقراطية. وعندما يصطدم المواطنون، الذين هم أيضا أعضاء فى مؤسسات مدنية، بدولة متسلطة ومتغطرسة، فإنهم يناضلون من أجل خلق مكان للمؤسسات المستقلة ولعلاقات السوق (وأيضاً من أجل خلق مكان للحكومات المحلية، والبيروقراطيات غير المركزية). ولكن الدولة لا يمكن أن تكون مجرد إطار يحتوى على المجتمع المدنى كما تقترح النظرية المتحررة. فهى إلى جانب ذلك أداة للنضال، تستخدم لإعطاء شكل معين للحياة العامة. ولذلك فإن المواطنة تكتسب أهمية عملية قصوى كما أن لها أولوية أولى على أى عضوية فعلية أو ممكنة فى أى جماعة أو مؤسسة. ولكن هذا لا يعنى أننا يجب أن نكون مواطنين فى جميع الأوقات، نجد فى السياسة الجزء الأكبر من السعادة، كما حث روسو Rousseau على ذلك. إذ أن معظمنا سوف يجد سعادته فى أشياء أخرى، ولا مانع من الاهتمام بشئون الدولة من حين لآخر. ولكننا يجب أن نجد الدولة حينئذ مفتوحة لاستقبال هذا الاهتمام من جانبنا.

ولا نحتاج من ناحية أخرى إلى الاستغراق التام فى جميع أوقاتنا فى أنشطة المنظمات المدنية التى قد ننتمى إليها. فالمجتمع المدنى الديموقراطى هو ذلك المجتمع الذى يتحكم فيه أعضاؤه، ليس عن طريق عملية تقرير مصير واحدة، ولكن عن طريق عدد كبير من العمليات المختلفة التى ربما لا تكون غير متناسقة. ولا يجب أن تكون كل هذه

العمليات ديموقراطية، إذ نظراً لأننا على أغلب الأحوال نكون أعضاء فى مؤسسات مدنية عديدة، فإننا سوف نرغب فى أن يتم توجيه بعض هذه المؤسسات طبقاً لاهتماماتنا، ولكننا سوف نرغب أيضاً فى أن تستمر إدارة هذه الجمعيات فى غيابنا. والمجتمع المدنى يكون ديموقراطياً بصورة كافية عندما نشعر بأننا مشاركون مسئولون لنا سلطة فى توجيه أموره، ولو فى بعض الأجزاء منه، على الأقل. حيث يتم اختبار الدول بمدى القدرة على الاحتفاظ بهذا القدر من المشاركة - وهو ما يختلف تماماً عن المواطنة البطولية شديدة الحماسة التى وصفها روسو. ويتم اختيار المجتمع المدنى بمدى مقدرته على إنتاج مواطنين تصل اهتماماتهم، ولو أحياناً على الأقل، إلى أبعد من أنفسهم وزملائهم، وبمقدرته على إنتاج مواطنين يقومون برعاية المجتمع السياسى الذى يحتضن ويحمى شبكات المؤسسات المدنية.

فى تفضيل الاحتواء

أنا أقصد الدفاع عن رؤية يمكن أن نسميها، بغرابة، "المؤسسية الحرجة critical associationalism". إننى أريد أن أنضم إلى جدلية المجتمع المدنى، إلا أننى أشعر بشىء من عدم الارتياح بهذا الشأن. إذ لا يمكن القول بأننا لن نخسر شيئاً إذا أسقطنا انفرادية تفكير المواطنة الديموقراطية، أو التعاونية الاشتراكية، أو السلطة الفردية، أو الهوية القومية. فقد كان هناك نوع من البطولة فى كل مشروع من هذه المشاريع - تتمثل فى تركيز الطاقة، وإحساس واضح بوحدة الاتجاه، والتقدير غير المردود للأصدقاء وللأعداء. إن الالتزام بأحد المظاهر السابقة للبطولة كما لو كانت ملكية تحظى باهتمام شخصى كان يمثل التزاماً جاداً فعلاً. ولا يبدو من السهل دخول أى دفاع عن المجتمع المدنى فى المقارنة هنا. فمن المفهوم أن الارتباط بإحدى المؤسسات المدنية يعتبر مشروعاً هاماً مثل أى مشروع من المشاريع السابقة، ولكن فضيلته الكبرى تكمن فى مدى مقدرته على الاحتواء، وهذا الاحتواء لا يطغى على البطولة فى العمل المدنى. إن الدعوة إلى الالتحاق بالمؤسسة المدنية

التى تفضلها ليست شعاراً لجمع شمل المجاهدين السياسيين حوله . غير أن هذا هو ما يتطلبه المجتمع المدنى : فهو يحتاج إلى رجال ونساء منشغلين فعلاً وبنشاط ـ بالدولة، وبالاقتصاد، وبالأمة، وأيضاً فى الكنائس، ومجتمعات الجيرة، والعائلات، وفى أشكال أخرى عديدة أيضاً. وتحقيق هذا ليس سهلاً كما يبدو ؛ إذ يعيش كثير من الناس، وربما معظمهم، بطريقة شديدة الحرية داخل هذه الشبكات المدنية، وهناك عدد متزايد من الناس يبدو غير منشغل بهذا الأمر على الإطلاق ـ وهم العملاء الذين يتعاملون مع الدولة بطريقة سلبية مستسلمة، وهؤلاء الذين يخرجون من تعاملات السوق، والقوميون الرافضون المتحفزون. حيث أن مشروع المجتمع المدنى لا تواجهه عادة طاقة عدائية حتى يصطدم بها، كما يحدث فى المشاريع الأخرى، ولكنه فى أغلب الأحوال يواجه مشاعر مختلفة من الاكتئاب، والخوف، واليأس، والخمول، والانسحاب وعليه أن يتعامل معها.

ما زال المجتمع المدنى، فى قلب أوروبا وشرقها، يمثل صيحة نضال، إذ أنه ما زال يحتاج إلى تفكيك الدولة الشمولية الذى تظهر معه تلك التجربة الرائعة للاستقلال المؤسسى. أما فيما بيننا، هنا فى أمريكا، فإن المطلوب ليس شيئاً كبيراً : كما أنه لا يخضع بنفسه لوصف معين (ولكن هذا هو ما ينتظر الشرق فى المستقبل أيضاً) . فمشروع المجتمع المدنى يمكن وصفه فقط بما نصف به جميع المشروعات الأخرى، وبمضاهاته بكل فردية يتميز بها كل مشروع منها. ومن هنا يأتى رأيى على هذه الصفحات الذى يقترح وجود حاجة إلى :

1 - لا لمركزية الدولة حتى يمكن أن تزيد الفرص أمام المواطنين لتحمل مسئولية (بعض) من أنشطتها.

2- جعل الاقتصاد اشتراكياً حتى تكون هناك تعددية كبيرة فى وسطاء السوق، تشمل ما هو خاص وما هو جماعى.

3- قومية متعددة الأطراف ومحلية فى نفس الوقت، بالنسبة للنموذج الدينى بالذات، حتى تكون هناك طرق متعددة لتحقيق واستمرار الهويات التاريخية.

لا يمكن لأى من هذا أن يتحقق بدون قوة سياسية تعيد توزيع الموارد وتضمن وتدعم معظم الأنشطة المؤسسية المرغوب فيها. ولكن القوة السياسية وحدها لا تستطيع إنجاز أى منها. فأشكال التحرك الذى يناقشه النظريون المؤيدن للدولة يحتاج أن يكون مصحوبا بشىء (ولكن، ليس بديلاً عنه، بأى حال) مختلف اختلافاً جذرياً: شىء يشبه التنظيم الاتحادى أكثر من كونه تعبئة سياسية، شىء يشبه التدريس فى مدرسة أكثر من كونه مجادلة فى مجلس، شىء يشبه التطوع فى مستشفى أكثر من كونه التحاق بحزب سياسى، شىء يشبه العمل على التحالف الأخلاقى أو جماعة لدعم حرية المرأة أكثر من كونه جمع أصوات الناخبين فى الانتخابات، شىء يشبه وضع ميزانية لأحد التعاونيات الصغيرة أكثر من كونه اتخاذ قرار بشأن السياسة المالية القومية. ولكن هل يمكن لأى من هذه الأنشطة المحلية المحدودة النطاق أن يحمل فى طياته شرف المواطنة؟ أحياناً يحتوى على هذا الشرف، إلا أنه من المؤكد أن إدراك وجوده يكون فى نطاق ضيق، بصفة خاصة وجزئية، حيث تحتاج هذه الأنشطة إلى نوع من التصحيح السياسى. والمشكلة الأكبر، على أية حال، هى أن هذه الأنشطة تبدو عادية للغاية. وقد يعتقد المرء، أن الحياة فى المجتمع المدنى تشبه الكتابة النثرية فى قطع مجموعة ومنمقة.

ولكن حديث النثر المسجوع يعنى الإلمام بعلم تركيب الكلام، وكذلك هذه الأشكال من التحركات (عندما تكون متعددة) فإنها تعنى الإلمام بالمدنية وفهمها. وهذا النوع من الفهم والإلمام ليس شيئاً يمكن أن نكون واثقين منه بصورة قاطعة هذه الأيام. وهناك شيئا يمكن قوله بالنسبة لجدلية المحافظين الجدد وهو أننا نحتاج فى العالم المعاصر إلى استرجاع ثقَل الحياة المؤسسية واسترداده، كما نحتاج إلى إعادة تعلم الأنشطة والفهم الذى يتمشى معها. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هناك جدلية أكثر حدة يدعو إليها الجانب اليسارى: وهى أننا يجب أن نعيد تشكيل نفس هذا الثقَل تحت ظروف جديدة من الحرية والمساواة. وقد يبدو أنه من المطالب الأولية للديموقراطية الاجتماعية أن يكون هناك مجتمع من الرجال والنساء الزاخرين بالحياة والمرتبطين بالحياة الاجتماعية ويقومون بدور فعال فيها. حيث ينسب شرف التحرك إلى العديد وليس إلى القليل منهم.

وعند النظر إلى القلقلة الموجودة فى خلفية المجتمع - مثل العنف، وهؤلاء الذين لا مأوى لهم، والطلاق، والهجر، والنفور، والإدمان - فإن أى مجتمع من هذا النوع يبدو كما لو كان إنجازاً ضروريا أكثر منه حقيقة مريحة. وفى الحقيقة، على أية حال، لم يكن المجتمع المدنى أبداً حقيقة مريحة، فيما عدا بالنسبة للبعض فقط. فمعظم الرجال والنساء يقع فى مصيدة علاقة فرعية أو أخرى، حيث تكون "المدنية" التى يتعلموها ذات مفهوم يقوم على الرعاية والاحترام أكثر من الاستقلال والنشاط الفاعل. وهذا هو السبب فى أن المواطنة الديموقراطية، والإنتاج الاشتراكى، والمؤسسات الحرة، والقومية كانت كلها مشروعات تسعى للتحرر. ولكن لم يفرز أى مشروع منهم بعد تحررية تتصف بالعمومية، أو الانسجام، أو الاستمرارية. كما أن المؤيدين لهذه المشروعات الذين يتصفون بوحدة وانفرادية التفكير، الذين بالغوا فى فاعلية الدولية أو السوق أو الأمة وأهملوا شبكات العمل المدنى، ربما ساهموا فى الفوضى الموجودة فى الحياة المعاصرة. ويجب إعادة إحياء هذه المشروعات والتقريب بينها، والمجتمع المدنى هو المجال الذى يمكنه تحقيق ذلك، فهو الإطار الذى يحتوى على عدة مجالات، حيث يستطيع كل مجال منها أن يحقق الإشباع الذى يستحقه.

الجماعات الصغيرة هى التى تحافظ على المجتمع المدنى وهى التى تكون أصغر من الطبقة العاملة أو جماعات المستهلكين الضخمة أو الأمة. إذ أن كل هذه الأشكال متفرقة بالضرورة ومحلية. وتصبح جزءاً من عالم الأسرة، والأصدقاء، والزملاء، والتعاون معاً حيث يرتبط الناس ويشعرون بالمسئولية عن بعضهم البعض. وبدون هذا الارتباط وهذه المسئولية فإن الحرية والمساواة تبدو أقل جاذبية عما كان نظن. لا يوجد لدىّ أى وصفة سحرية لعمل هذه الارتباطات أو لتقوية الإحساس بالمسئولية. إذ لا يمكن اعتبار هذه أهداف يمكن أن نتعهد بها بضمانات تاريخية أو إنجازها من خلال نضال واحد موحد. إن المجتمع المدنى هو مشروع المشروعات: فهو يتطلب العديد من استراتيجيات التنظيم، وأشكال جديدة من تحركات الدولة. وهو يتطلب حساسية معينة لتحديد ما هو محلى، وما هو خاص، وما هو متغير يعتمد على الموقف - ويتطلب فوق ذلك كله إدراك جديد (إذا أعدنا صياغة الجملة الشهيرة) بأن الحياة الطيبة هى فى التفاصيل.

COMMUNITY WORKS

THE REVIVAL OF CIVIL SOCIETY IN AMERICA

CONTENTS

Community Works

E.J. DIONNE JR.

إن المجتمـــع المدنـــى هـــو «حقـــل مستقـــل من الحياة الاجتماعية الحرة لا تتحكم فيه الحكومات ولا تحكمه نظم الأسواق الخاصة». فهو «مجال نصنعه لأنفسنا من خلال العمل العام المترابط فى العائلات، والعشائر، والكنائس، والمجتمعات المحلية».

وهو يعتبر «القطاع الثالث» الذى «يتوسط بين فرديتنا الخاصة كمنتجين اقتصاديين ومستهلكين وبين مجموعنا المطلق كأعضاء مكونين للكيان الشعبى الحاكم».

ويتكون المجتمع المدنى من المنظمات والأماكن التى يعرفك النـــاس فيها باسمك شخصياً، وربما يعرفون عنك أيضاً أشياء طيبة أخرى كثيرة، وكذلك التزاماتك وعائلتك ، فهو يتكون كما يكتب والترز من «شبكات العلا... الاجتماعية التى تولد من خلالها المدنية ثم يعاد إنتاجها»

